

لسان هرבי ونظام نحوه

تأليف الدكتور

محمود محمد الرحمن المهمالي

الناشر دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الازاريطه ١٦٣٤٨

٣٨٧ ش قنال السويس الشاطئي ٤٦٩٧٣١



إهداء

إلى معلمى الأصيلة السيدة / حليلة حسين منصور التى علمتني أبجديات الحياة
والمعروفة، وشمعتى التى تضيئ لى السبيل بعد أن أظلمت عينى وشراعى الذى يشقلى
الأحوال بعد أن ضاق الزحام بمنكى، وكهفى الذى أحفى فيه ضعفى عن أعين الناس،
وساعدى وعورى يوم لم ينفعنى جهدى واجتهاوى، وصديقنى بعد أن دفت أصلحى في
التراب ومركتى الذى يقللى بعد أن ضاق الطريق بقدمى.

فعدت كذى رجلين؛ رجل صحيحه

ورجل رمى فيها الزمان فشلت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعمها بعد العثار استقلت





مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين.

أصبح العالم الآن مشغولاً بفكرة البدائل كالبحث عن مصادر طاقة بديلة من البترول إلى البخار إلى الكهرباء إلى الرياح إلى الذرة إلى الشمس..... إلى آخره، وبدائل للسيطرة على الشعوب والأمم من سيطرة عسكرية إلى سيطرة اقتصادية إلى إحياء فكرة الأعراق بين الشعوب الموحدة لإعادة تفتتها وفكرة الأديان وهذا إلى مختلف البدائل في مختلف المجالات؛ لأنه ليس هناك شيء ثابت على سطح هذه الكرة التي نعيش عليها؛ ذلك أن الكرة نفسها لا تتمتع بهذا الثبات بل هي في حركة دائبة ويعتريها كثير من التغيرات أثناء الدوران، ويبدو أن فكرة البدائل انتقلت إلى ميدان العلوم اللغوية فرأينا في العقود السابقة الحديث عن الأنحاء القديمة وأن اللغات بحاجة إلى أنحاء تختلف عن تلك الأنحاء التقليدية ولقد رأينا عنواناً صريحاً لأحد مؤلفات (د / كمال أبو ديب) يتضمن (نحو بديل جذري لعروض الخليل) وظهرت في مصر رئاسة اتحاد العربي دعوات صريحة لإصلاح "نحو وتجديده وتبسييره وتنقيذه وتوجيهه إلى آخر هذه الأسماء.

والحقيقة أن الدكتور "أبو ديب" لم يجد أى بديل لعروض الخليل، بل أقام مشروعه على تعديلات الخليل، ولم يصل إلى أبعد

مما وصل إليه الخليل، كما أن الكتب التي تناولت النحو العربي بالنقد لم تستطع أن تتخلّى عن النحو العربي وقواعده ولذلك غالباً ما كانت عنوانات هذه الكتب تتضمن (كلمة النحو العربي) أي تيسير النحو العربي، إصلاح النحو العربي، وتجديد النحو العربي... إلى آخره.

ولقد يُحكم على الإنسان بالخلاف إذا ما عاد يفكّر أو يبحث في شيء قديم خصوصاً أن بحوثاً علمية سبقته بعقود من الزمان تفكّر في التجديد والبحث عن بديل ، لكنني على ثقة من أن اكتشاف الحقيقة في القديم لا تعد تخلفاً ولا رجوعاً إلى الوراء فالإنسان حين يعثر على عملة قديمة فيجلوها ويزيل ما فيها من جمال فإنه حينئذ يكون قد اكتسب فضلاً وأعاد لشيء قيم قيمته فأحياءه من جديد وحيي هو معه.

والحقيقة أن من أراد للنحو والعلوم اللغوية بصفة عامة أن تكون دراستها علمية صرفة كما تدرس المعادن والمواد الصلبة لم يصلوا في الحقيقة إلى شيء ؛ لأن اللغة ليست كهذه المواد، فاللغة كالإنسان يعتريها التغيير والتطور والحياة والموت؛ ولذا فقانون واحد لا يمكن أن يضبط لغة بأسرها ولذا فقد استخدمنا أسلافنا القدماء كل وسائلهم الفكرية لتفسير نظام اللغة ولم يتبعوا قانوناً واحداً.

وإن كان من نادى بإصلاح النحو وتتجديده وتطوирه أراد أن يخصعه لمبدأ أو قانون واحد. وإذا اطلعنا على تراث الأقدمين من النحويين واللغويين فسوف نجد أنهم استخدموا عدداً من الطرق والمعايير اقتبس منها كل باحث محدث معياراً واحداً أو قانوناً واحداً وأراد من خلاله أن يقيم نظام اللغة ولذا فلم يوفق الكثير منهم بل ضبط أشياء وأفلت منه أشياء أخرى كثيرة، ولذا فإن الرجوع للوراء في دراسات النحويين واللغويين العرب يُعد إقامة لصرح اللغة وإيماناً بأنه ليس هناك بديل جذرى وإنما هناك محاولات للتطوير قد تتصل بدراسة نص معينه أو ظاهرة محدودة.

ولقد شاع في أواسط الاستشراق أن العقلية العربية إثنائية وليس لها قدرة على التراكيب أو التحليل ومن ثم التظير أو صنف النظريات الشاملة والحقيقة أن ذلك ظل يتردد كثيراً على السنة العرب أنفسهم وفي كتابتهم وكأنهم ارتكزوا لأنفسهم ما قيل عنهم . والحقيقة أن دور الخطيب والشاعر والكاتب لا تذكر قيمته في البيئة العربية ، وأن اللغة جزء من ثقافة الإنسان العربي وعقيدته وحياته، فهو مرتبطة بها لا محالة ولذلك شاع عندنا أن من غير لغته فقد غير دينه أو عقيدته ، هذا في الاستعمال ، لكن هناك عقولاً عربية حلت الاستعمال من المفردات والتركيب وحاولت وضع ضوابط لهذا الاستعمال وفسرت بعض الظواهر فصنعت نسقاً من القواعد والأبواب تطرد وتنقض وعلى هذا فإن المستشرقين ومن شايعهم قد

التفتوا إلى الاستعمال العربي وأغفلوا فكر النحاة، أليس في تقسيم الكلام والأبواب والظواهر وما يصنعه الباحثون المحدثون من إيجاد ما يقابل النظريات الأوروبية الحديثة في التراث النحوي العربي؟ أليس في ذلك كله ما يشكل نظرية شاملة؟

فالدكتور "تمام حسان" يستعمل مصطلح "المباني الصرفية" ليبدل به على مصطلح المورفيمات غير أنه يجد أن مصطلح المباني الصرفية لا يكفي للدلالة على المعانى الصرفية الوظيفية فى بيان طبيعة هذه المورفيمات فيضيف إليه مصطلحا آخر ويعده من مورفيمات اللغة العربية وهو مصطلح "مباني التقسيم" وهى المباني التي تدرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التي يصب فى قالبها كل قسم من أقسام الكلام. فكل الصيغ الصرفية التي يلى للأسماء بأنواعها و الصفات والأفعال تدرج تحت معانى التقسيم هذه، ويلحق بها الضمائر وأسماء الإشارة والمواضولات والظروف والخوالف والأدوات، بالرغم من أنها تختلف عن مباني التقسيم، لذا ينبغي أن نشير إلى شيء هام وهو أن تعدد النماذج النحوية أو نماذج التحليل اللغوى للغة ما لا يبطل أحدهما الآخر أو ينفيه أو حتى يخطئه لأن تعدد هذه النماذج إنما يرجع إلى تعدد وجهات النظر التي يُحلل على أساسها عالم اللغة المادة اللغوية التي يقوم بدراستها والاتجاهات النحوية التي ظهرت في بيئات البصرة والковفة وبغداد والأندلس ومصر والشام بعد نماذج تحليل استندت إلى أصول واحدة واتبعـتـ

طرق تحليل متشابهة بحيث أخذ أصحاب كل اتجاه ببعض الأسس وتركوا بعضها الآخر. كما هو الحال عند ابن مضاء القرطبي ولذا تبادلت نظرتهم لبعض القضايا والمسائل مما أقر في أذهان بعض الدارسين أن هناك مذاهب أو مدارس أو أنظمة متعددة في النحو العربي بالرغم من وحدة اللسان واللغة التي وضع لها النموذج التحوى.

والذهب يعني وجود فلسفة وليس لدينا في النحو العربي فلسفات متعددة تتعدد بتنوع البيانات العلمية التي تعرضت لدراسة النحو العربي، بيد أن علماء اللغة المحدثين وجدوا في النحو العربي ميداناً متسعاً لتطبيق أفكارهم الجديدة وكان من بين هذه الأفكار مسألة تعدد الأنظمة أو المذاهب أو الأنحاء، فعلم اللغة في رأي المبشرين بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة يمكن أن يقدم لنا نماذج يمكن عن طريقها وصف اللغة العربية وصفاً جديداً، أو بعبارة أخرى وضع نموذج جديد لوصف العربية، ومن هنا نشأت فكرة إمكانية نشوء أكثر من نظام لنحو العربية كما عدّت البيانات العلمية في البصرة والكوفة والشام والأندلس ومصر أنظمة عديدة للعربية بحيث يشكل كل منها نحواً مستقلاً ومن ثم يمكن إنشاء أنحاء جديدة للعربية دون أن تنشأ حقاً هذه الأنظمة أو تتعدد. على أن هذه الأفكار التي صدرت عن الغرب نقلت إلى العربية وتوهم بعض الباحثين أنه يمكن وضع نموذج لنظام نحوى بديل عن النحو

العربى الذى لا يصلح فى رأيه لوصف العربية وتقسيم ظواهرها
وحل قصایدتها ومسائلها وهو لاء فى النهاية لم يضعوا هذا البديل
الجذري الذى نادوا به بل أخذ كل منهم ينادي من خلال بحث واحد
بفكرة معينة فإذا جمعت أفكار هذه الأبحاث وخططتها لم تجد إلا
دعوات للتيسير أو الإصل أو التبسيط أو التقويم. تلك هي فكرة
الفصل الأول ولذا وجب أن تكون فكرة الفصل الثاني هي النظرية
النحوية بما حوتة من معايير تعين على دراسة خصائص المفودات
والترakinib وتحليل النصوص. فقد بينت الفكرة جعل سيبويه الحالة
الإعرابية معيارا من معايير تصنيف أبواب النحوية لا يقل عن
المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة
التركيبية والدلالة للعناصر ولذا صنفت عدة أبواب نحوية على
أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثاني وثالثة على المعيار
الثالث... إلى آخره.

بيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفي الذى يؤديه عنصر ما من
عناصر اللغة ويربط بينه وبين الحالة الإعرابية (العلامة الإعرابية)
ليشكل هذا المعيار ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن يتجاوز
بحثه العلامة الظاهرة وبعبارة أخرى نم يعنى سيبويه بالجانب
الشكلى فى تحليله لأبواب النحو، بل توالت معاييره.

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه
بل كان يواكب عناية شديدة بالمعنى وقد أدت عناية النحاة

المتأخرین بالشق الأول وحده إلى جعل الإعراب نظرية كاملة
سموها نظرية العامل.

لا شك أن العالمة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل
بين أبواب النحو حيث إنه من الممكن أن تشتراك عدة أبواب في
علامة واحدة كالفتحة مثلاً ولذلك نجد سببويه يجعل المعنى الوظيفي
العلة المتغيرة، والحالة الإعرابية (العالمة الإعرابية) عنصراً ثابتاً.

والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعنان النهاة على
تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلّق به والربط بين
الموقع الذي يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية والدلالية
التي يقوم بها ربط لزومى عند سببويه وتظل العلاقة بين العنصر
والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادرًا على إحداث
الانتوازن بينها وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون
الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقاً.

ونظرية العامل تعد مصدر الإعراب المحلى والإعراب
التقديرى فمادام المؤثر أى العامل موجوداً وجب البحث عن المتأثر
أى المعمول ولا بد من اعتبار محل التأثير وتقدير علامة هذا التأثير
إذا لم يمكن ظهورها.

وختم هذا الفصل بفكرة تفريع القضايا وفقاً للشواعد و —
تفريع لا يمكن أن يكون مدارس أو أنظمة جديدة وسلوك النحو
المتأخرین هذا المسلك الذى يبدو أنهم تبعوا فيه مذهب الكوفيين

يسير في اتجاه عكس ما اتجه إليه النحو الأول والذى يحدد وظيفة النحو، فوظيفة النحو أو النحوى هو وضع عدد محدد من القواعد والقوانين يشمل أكبر عدد ممكن من ظواهر اللغة واستعمالاتها، أما التفريع وتوليد القواعد من القاعدة الواحدة فإن هذا يجعلنا نحتاج إلى أكبر عدد ممكن من القواعد والقوانين مما يصعب المهمة على الدارسين.

واشتراك بيئات النحو العربية في تطبيق عناصر النظرية النحوية على نصوص العربية ومفرداتها وتراسيبيها ولم تشذ عن تلك الأصول بيئة واحدة ولذا جاء الفصل الثالث وفكرته عن اتجاه البحث النحوى وتعنى به الاتجاه الواحد برفض فكرة تعدد الأنظمة أو المدارس أو الأنحاء لأن الكتب العربية التي صدرت بهذه المسميات وهي مؤلف الدكتور "شوقى صيف" (المدارس النحوية) ومؤلف الدكتور "عبد العال سالم مكرم" (المدارس النحوية في مصر والشام) لم تكن تعنى مدارس علمية أو أنظمة بقدر ما كانت تعنى أساندة وتلاميذ وإن فكرة المدارس ربما تشيرت إلى العالم العربي مع المدارس الأدبية أو المذاهب الأدبية كالرومانتسية والكلاسيكية التي تعتمد على فلسفات وليس أمر النحو كذلك.

وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذي استقى منه الكسائى الكوفي علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماما في النحو ورئيسا لمدرسة. فإن "الخليل بن أحمد" هو ذلك المصدر الذي لقى

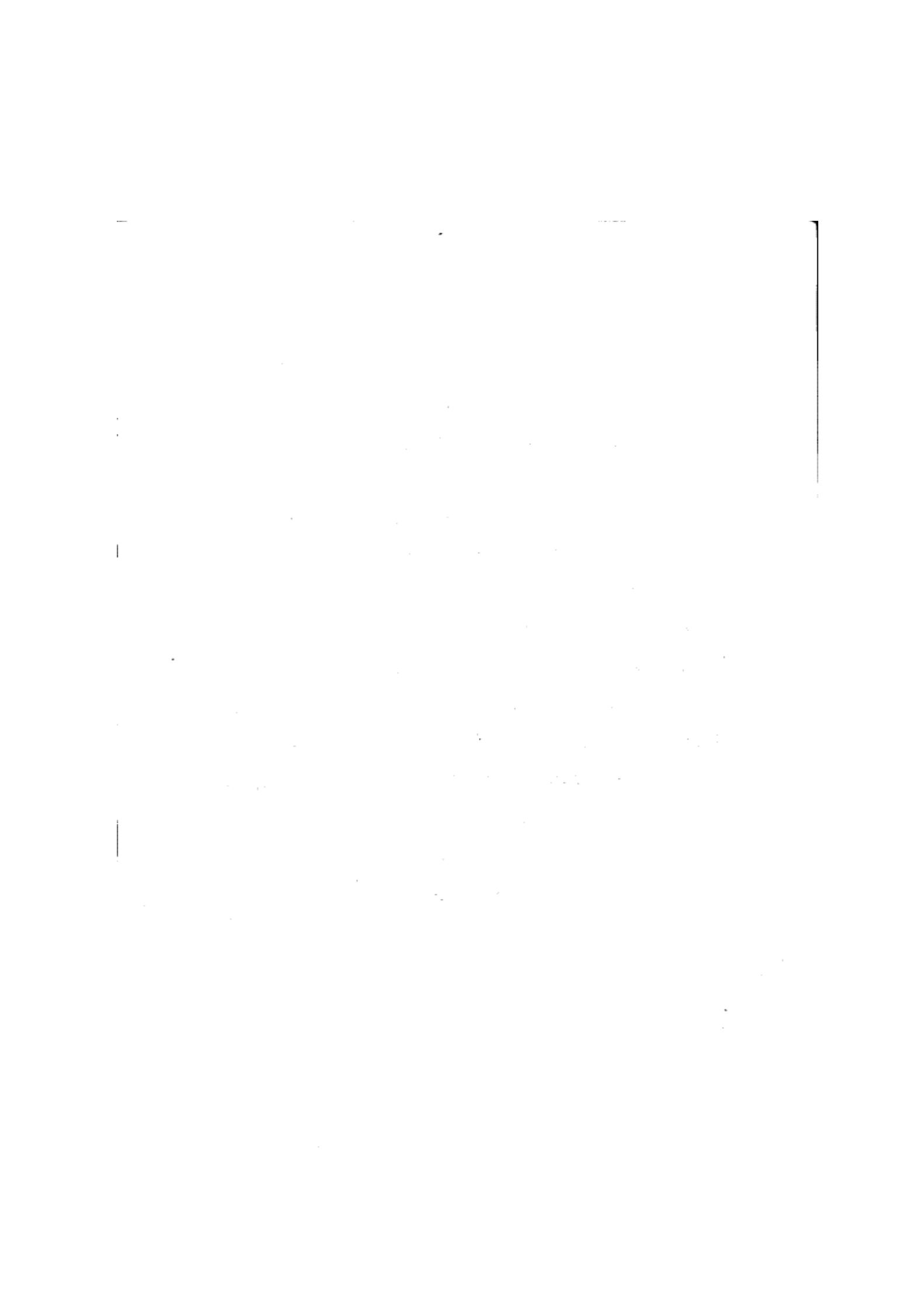
الكسائي صناعة الإعراب وليس كثيرا على "الخليل" صاحب العقل المبتكر أن ينتمي إليه أعظم اتجاهين لغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية، وإنه ليس هناك نحو بصرى ونحو آخر كوفي لأن خلافات الكوفيين غالبا ما تكون مبنية على الآراء التي صدرت عن أستاذة البصرة وليس على اللغة نفسها بنصوصها وشوادرها فلو أمكن أن يكون هناك نحو كوفي مستقل لكان ذلك صافرا عن تأملهم للغة وظواهرها دون استناد أو نظر إلى فكر نحاة البصرة الذين قاموا بهذا الدور قبلهم مستمددين بذلك من أولى خطوات هذا الطريق على يد "أبي الأسود الدؤلي" ومن تبعه وما حدث في مصر والشام من حركة نشاط علمي فكان مجرد توفر البيئة المناسبة للنشاط العلمي خصوصا بعد سقوط بغداد وخروج العرب من الأندلس.

وبعد فله الحمد ومنه المنة على توفيقه وعونه والفضل والشكر لله أولا ولمن هداهم الله إلى العون والتعاون المخلص.

شكرا للسيدة الأستاذة ليلى إبرار عبد

الإسكندرية في أغسطس ١٩٩٧

دكتور ندوح ع. ترجم



الفصل الأول
بين النحو وعلم اللغة



بين النحو وعلم اللغة

(١) يشمل علم اللغة بمفهومه الحديث الأصوات والصرف والنحو والدلالة والمعجم واللهجات ، أى أنه يشمل عناصر اللغة جمِيعاً في مستوياتها المختلفة هذا من حيث تحليل المادة اللغوية أو النص وعلى هذا الفهم يعَد النحو أحد مستويات التحليل التي يشملها علم اللغة، ولكن هل يعَد النحو فرعاً أو جزءاً من علم اللغة ؟ كلا إن النحو في العربية يعَد علمها ووسيلة تحليلها فالدراسة النحوية تشتمل ضرورة على مبحث الصرف ، والصرف بدوره يعتمد على سلوك الأصوات في الاستعمال من إعلال وإيدال وإدغام.. الخ. كما أن دراسة الشاهد النحوي وتحليله لا تستغني عن معرفة مستوى لغة النص الذي ينتمي إليه هذا الشاهد سواء أكان من لغة القرآن أم لغة الحديث الشريف أم لغة الشعر أم لغة النثر العادي أو الفني ناهيـنا بالـبيـنة التي أنشـيـ فيها هـذا النـصـ الذـى وـرـدـ مـنـهـ هـذاـ الشـاهـدـ وـالـاستـعمـالـ اللـهـجـيـ الخـاصـ وـماـ إـذـاـ كـانـ هـذاـ الـاستـعمـالـ ضـرـورـةـ شـعـرـيـةـ، لاـ تـخلـوـ الـدـرـاسـةـ الـنـحـوـيـةـ مـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـاعـتـبـارـاتـ فـيـ التـنـاوـلـ وـعـلـىـ هـذـاـ فـإـنـ مـاـ يـشـمـلـهـ عـلـمـ الـلـغـةـ مـنـ عـنـاـصـرـ بـالـمـفـهـومـ الـحـدـيـثـ، كـانـ النـحـوـيـ الـقـدـيمـ يـسـتـخـدـمـهـ فـيـ التـنـاوـلـ دـوـنـ وـضـعـ الـأـطـرـ الـعـامـةـ وـالـتـقـسـيمـاتـ وـالـمـبـاحـثـ الـتـيـ وـضـعـهـاـ عـلـمـ الـلـغـةـ.

إن علم اللغة والنحو قد استخدما استخداماً يجعلهما في حالات كثيرة شيئاً واحداً، فالباحثون يصنفون الشيء نفسه تارة بكلمة نحو وأخرى بكلمة علم اللغة ثم تخصصت التسمية بعد هذا.

وربما يتبرد إلى الذهن أن النحو عمل مدرسي، وأن علم اللغة هو المقابل العلمي لهذه المادة أو لهذا التخصص في الجامعة، أو أن النحو هو ذلك الشيء الذي يدرس من الكتب العربية القديمة وكان يعلمه مجموعة ممن تتفقوا بما عرفه الأزهر ودار العلوم ^{جامعة}_{الدين} القديمة آنذاك من شروح ومتون، وأن علم أو فقه اللغة هو ما كان الأساتذة الأوروبيون يقومون بتقاديمه، أو هو ما يدرسه اليوم خريجو الجامعات الأوروبية والأمريكية ومن حذا حذوهم من طلابهم في الكليات المعنية بالدراسات اللغوية، والواقع أن الإزدواج الحادث لا يمثل طبيعة المادة بل يعكس التيارات التي يندرج فيها أصحاب هذه التخصصات. نحن نعرف النحو في مدارس التعليم العام ذا هدف تعليمي^(١)، فالنحو هو العلم المختص بوضع ضوابط الاستخدام اللغوي الصحيح لأبنية المفردات وأبنية الجملة، والنحو بهذا التصور يختلف فيما يbedo عن علم اللغة.

فنحن لا نسمع أصواتاً منفصلة معزولة، وإنما نسمع سلسلة من الأصوات، وكل صوت في الحقيقة يدخل مع صوت آخر في

^(١) الدكتور محمود فهمي حجازى، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٥م، ص ١١.

بناء وعلاقة وفق نظام آخر غير النظام الصوتي نطلق عليه النظام الفنولوجي والفرق بين النظام الصوتي والنظام الفنولوجي ، أن الأول يدرس الأصوات المفردة أو المجردة ويحللها في حين أن النظام الفنولوجي ينظر إلى الأصوات ويحللها من خلال وجودها في بنية لغوية ، لأن الصوت المجرد المعزول لا معنى له في ذاته ولكن مع غيره من الأصوات يشكل كتلة صوتية وفي هذه الكتلة تظهر وظيفة الصوت اللغوي وعلاقته بغيره من الأصوات ، ونحن نطلق عادة على هذه الكتل الصوتية مصطلح الكلمة Word ، حيث نجد أن لكل كلمة غالباً معنى واضحًا مستقلاً ، وهذه الكلمات من حيث الصيغة والاستنفاق والوظيفة والتركيب لها أيضًا نظام خاص بها تسير عليه نطلق عليه النظام الصرفي Morphological system.

غير أن هذه الكلمات وهي في حالة الإفراد لا تستطيع أن تؤلف كلاماً له معنى ، وإن كانت هي في ذاتها لها معنى ومع ذلك فنحن كثيراً ما نلاحظ أن هذا المعنى لا يتعدد بصورة قاطعة دقيقة إلا إذا دخلت هذه الكلمات في علاقات مع كلمات أخرى ، أي إذا نظمت في سلسلة متصلة طبقاً لنظام معين وحينئذ نطلق عليها مصطلح الجملة Sentence ، وهي الوحدات التي تؤدي الكلمات وظيفتها من خلالها ، ولكن كيف تنظم الجملة ؟ وكيف تعرف وظيفة الكلمة في الجملة ؟ بل كيف تفرق بين أنواع الجمل من اسمية وفعلية واستفهامية... الخ ؟ لابد أن هناك قوانين وقواعد تحكم بناء

مثل هذه الجمل وتركيبها كما تنظم طريقة تركيبها، هذه القوانيين وتلك القواعد هي ما نطلق عليها النظام النحوي أو النظام التركيبي .Syntactical system

وكما تدخل الكلمات في علاقات تركيبية تدخل أيضًا في علاقات دلالية أو بعبارة أخرى فإن التركيب النحوي أو النظم قد يتصل في كثير من جوانبه بالصحة النحوية ولكنه لا يتصل بالمعنى أو الدلالة لأننا قد نصادف أحياناً في أي لغة جملًا مستقيمة نحوياً أو تركيبياً ولكنها غير واضحة المعنى أو بلا معنى أحياناً؛ لأنها لم تدخل في مستوى آخر من العلاقات وهو مستوى العلاقات الدلالية، التي تجري أيضًا وفق نظام معين نطلق عليه النظام الدلالي Semantical system ولكن هل تعمل هذه النظم المختلفة للغة بصورة منفصلة؟ بمعنى أن كل نظام منها يعمل بصورة مستقلة عن النظام الآخر، أولئك استقلال واضح عن بقية النظم الأخرى.

الواقع أن هذه النظم تصب في نظام واحد متناسق متكامل هو النظام اللغوي Linguistic system وهو النظام الذي يصل بين هذه النظم جميعاً رغم استقلالها الظاهري، ونحن إذا كنا سنقف أمام كل نظام من هذه النظم على حده، وليس معنى ذلك أن أي نظام منها منفصل عن الآخر وإنما كان هذا الفصل بغير رضى الدراسة والتحليل، فبعض الظواهر النحوية لا تفهم أو تحلل إلا في ضوء التحليل الصوتي، والجانب الصرفية مرتبطة أشد الارتباط

بالتركيب النحوي من ناحية وبالتحليل الصوتي من ناحية أخرى ، بل إن بعض التغيرات الدلالية لا تستقيم إلا بالنظر لبعض الجوانب الصوتية والصرفية. فنحن إذا ما أردنا دراسة ظاهرة بعينها وكان ذلك في شاهد نحو واحد وجدنا أنفسنا نستعمل هذه الألوان من التحليل مجتمعة.

ويتفق علماء اللغة غالباً على أن الدراسة العلمية والتحليلية للغة تبدأ عادةً بدراسة النظام الصوتي وتحليله خاصةً في المرحلة التعليمية، أما في البحث العلمي فقد يختلفون حول ذلك فقد يبدأ بعضهم بالنظام الدلالي أو النحوي أو الصرفي وفق النظرية اللغوية التي يراها أو يحاول تطبيقها ولكن في جميع الأحوال لابد أن يفسر ويحلل العلاقة بين هذه النظم جميعاً ولكن أغلب المقدمات في علم اللغة التي توجه إلى طلاب هذا العلم غالباً ما تبدأ بدراسة النظام الصوتي، وقد خصص علماء اللغة لكل نظام من هذه النظم علماً أو فرعاً من فروع علم اللغة، فالنظام الصوتي والفنولوجي يدرسان تحت علم واحد هو علم الأصوات (Phonetics)، ويحرص علماء علم الأصوات دائمًا على التفرقة بين فرعى هذا العلم أي الفرع الذي يدرس الأصوات المعزولة المجردة وهو "الفوناتيك" والفرع الآخر الذي يدرس الأصوات وهي موظفة أو داخل البنية اللغوية وهو "الفنولوجي"، أما النظام الصرف فيدرسه علم آخر هو (علم الصرف) أو (المورفولوجيا) (Morphology) ،

والنظام النحوي يدرسه (علم النحو) أو (علم التركيب) (Syntax) والنظام الدلالي يدرسه (علم الدلالة) (Semantics)، وهذه العلوم هي فروع أساسية لعلم اللغة أو هي لب الدراسة اللغوية الحديثة وأساسها^(١).

إن الدراسة العلمية للغة هي دراسة موضوعية تخضع لما تخضع له الدراسات العلمية الأخرى من تجريد وعمم للوصول إلى قوانين عامة تحكم الظاهرة التي تدرسها وهي اللغة، لا من حيث هي لغة معينة وإنما من حيث هي ظاهرة إنسانية عامة. وهذه الدراسة لا تسعى إلى أغراض تعليمية أو تربوية أو أية أغراض أخرى وإنما هدفها الوصف والتحليل والتفسير، وهذا هو معنى قول دي سوسيير : «إن موضوع علم اللغة الصحيح والفرد هو دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها»^(١).

والمنهج الحديث في علم اللغة يختلف عن طريقة انتها في تناول النصوص، فالنظر تجملة على أنها حكم منطقى لا بد أن يتحقق في الواقع أدى بهم إلى التأويل والتقدير والبحث عن الناقص، أما عد اللغة منظمة شكلية تعبّر عن الواقع بوسائلها

(١) الدكتور حلمى خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية ١٩٩٢م، ٣٥، ٣٧.

^{١١} De Saussure, F: Course in General Linguistics. Peter Owen, London, 1974. pp ٨٠ - ٨١.

الخاصية فهذا هو أساس الاعتراف بالكلمة الواحدة على أنها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة.

والباحثون المحدثون يدرسون اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية متطرورة، فقد اهتدوا إلى أن كل كلمة في اللغة يمكن أن يدرسها النحوي من نواحٍ ثلاثة : إداتها ناحية الأصوات التي تتالف منها الكلمة سواء أكانت أسماءً أم فعلًا أم حرفًا، وفيها نعرف طبيعة الحروف، وما يحدث من أثر اجتماعها في الكلمة من تغييرات.. الخ.. وهذا ما يسمونه الصوتيات، وناحية صيغة الكلمة وما طرأ عليها في حالاتها المختلفة من تأنيث وجمع وتشيية وإعراب وتصغير ونسبة وغير ذلك من الصيغ التي تختلف بتغيير بنيتها أو إلصاق زوائد بها، وهذا ما يسمونه علم الصيغ، وأيضاً ناحية التركيب، هذا التقسيم يتفق والدراسة الجديدة فهو يقوم على الانتقال من البسيط إلى المعقد، فالأخوات أبسط من الكلمات والجمل.

الأصوات هي المادة الأساسية التي تتكون منها اللغة المسموعة فإذا تألفت الكلمة منها نظر إليها الدارس من حيث هي كلمات دالة ذات صيغ خاصة. فإذا انتهى من الكلام على صيغة المنفرد انتقل إلى تألف الكلمة مع الكلمة والجملة مع الجملة فنظر إلى وظيفة الكلمة في التركيب وارتباط التركيب بالتركيب.

والدراسات اللغوية الحديثة تفهم مهمة النحو على أنه البحث في خصائص الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها

من الأخرى من حيث الموقع، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة، والنحو لا يتجرد بهذا الفهم من خاصية البحث في الإعراب ونظامه وأحواله بل يزداد اتساعاً بفهم مهمته على هذا الوجه الشامل، فالبحث في الجمل من حيث تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو إن لم تكن أهمها في نظر اللغوي الحديث، كما هو واقع فعلاً في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة، وعلى أساس هذا الفهم ينبغي بيان كيفية قيام العلاقات بين الكلمات في الجملة، ومعنى وظائفها النحوية والتعبير عنها شكلياً، وكيف تتحقق معرفة وظيفة الكلمة في جملتها وهذا ما سنعرضه مفصلاً في الفصل الثاني الخاص بالنظرية النحوية تتنظم الكلمات في تتابع، وهي سلسلة من الأصوات المنتظمة المتتابعة تتبعاً خطياً، وهذه الكلمات ترتبط بعضها ببعض بعلاقات يحددها النظام النحوي في كل لغة من اللغات، وهي علاقات أفقية، وذلك مثل علاقات الكلمات الآتية في جملة الشرط : إن حضرت فيمت المرضوع ، وعلى العكس منها نجد الكلمات التي يمكن أن تتخذ الموقع نفسه تتنظم في عقل المتحدث ليختار منها المناسب، فضمانات الرفع مثلاً تتنظم في النظام النحوي في نسق واحد، ويختار منها المتحدث الضمير المناسب في الأداء الكلامي، وعلى هذا فإن مجموع هذه الضمانات يمثل علاقة جدولية. يتحد الرمز اللغوي مكانه في نظام

اللغة من حيث موقعه، وكل نظام يحدد أدواراً واضحة لعناصره، ويمثل "دى سوسيير" لذلك بلعبة الشطرنج.

وقد كان للنظرية الحديثة في علم اللغة أثر في توجيه الفكر نحو البنية فاللغة نظام كامن في عقل المحدثين بلغة محددة والكلام له وجود مادي منطوق أو مكتوب، ولكن النظام اللغوي يتجاوز ذلك الوجود المادي.

ومجال علم اللغة هو النظام اللغوي، وهو كيان ثجريدي، ولكن البحث يتعرف عليه بتحليل المادة اللغوية للكلام. واللغة نظام من الرموز، وكل رمز لغوی له جانبان متلازمان : جانب مادي منطوق مسموع أو مقرؤء، وجانب معنوي هو المفهوم أو المدلول، والعلاقة بين الدال والمدلول علاقة عرفية.

وإذا كان "دى سوسيير" قد استخدم مصطلح "النظام" في تناوله للغة فإن مصطلح البنية قد استقر بعد ذلك في مدارس مختلفة، وثمة إيضاح لفرق الدقيق بين المصطلحين النظام مجموع الوحدات اللغوية التي تقوم بينها علاقات، أما البنية فهي في المقام الأول مجموعة العلاقات القائمة بين عناصر النظام، وللتراكيز في فكرة "النظام" وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن التحليل اللغوي يقوم أولاً على تحليل ذلك التتابع الصوتي للغة على نحو يستخرج كل بعد صوتي يحمل دلالة، وهذه المرحلة تحدد لنا العناصر المكونة للنظام اللغوي.

هذا هو معنى العلمية الذي قصده علماء اللغة عندما عرّفوا (علم اللغة) بأنه الدراسة العلمية للغة أي دراسة اللغة للوصول إلى قوانين عامة تحكم اللغة مع مراعاة طبيعة اللغة الخاصة التي تجعلها تختلف عن أي ظاهرة أخرى من ظواهر العالم التي تخضع للدراسة.

إن (علم اللغة) هو الدراسة العلمية للغة كظاهرة إنسانية عامة فإن علماء اللغة يتوجهون إلى الظاهرة اللغوية دون النظر إلى لغة معينة ومن ثم يحاولون وضع نماذجهم اللغوية على أساس استجابة أكبر عدد من اللغات لنموذج ولا شك أن تطبيق أي من هذه النماذج على اللغة العربية يحتاج إلى كثير من التعديلات^(١) في هذه النماذج لا في نموذج اللغة العربية ونظامها، ولعل أهم ما ينبغي أن نستخلصه من هذه النظريات أو النماذج المختلفة لوصف اللغة هو أن اللغة شيء، ووضع نموذج لوصفها شيء آخر، والدراسة العلمية للغة شيء وضع قواعد لتعليم اللغة شيء آخر. حقاً قد نستفيد إلى حد كبير من الدراسة العلمية للغة في وضع قواعد تعليمية سواء لأبناء اللغة أو لغيرهم ومن يريدون تعلم هذه اللغة^(٢)، والحقيقة أن سببويه ومن تلاه من النحوين قد وضعوا قواعدهم من أجل تعلم اللغة بل تسهيل تعلمها على غير أبنائهما من

^(١) الدكتور محمد على الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، الرياض ١٩٨١م، ط ١.

^(٢) د. حلى خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ١٣٧.

اندمجاً في البيئات العربية ودخلوا الإسلام من أبناء البيئات والملل الأخرى ، لأن العربي الفح لم يكن بحاجة إلى تعلم العربية أو بحاجة إلى وضع قواعد للعربية لأن اللغة العربية بالنسبة له تعد عرفاً وإلهاً وأن مسألة القواعد كانت بالنسبة له عبئاً ثقيلاً وليس أدل على ذلك من صراع الشعراء مع النحاة الأوائل من أمثلة ما دار بين الفرزدق وعبد الله بن أبي اسحق الحضرمي، والفرزدق وأمثاله هم الذين وصلت إليينا الروايات المتعددة عن اصطدامهم مع واضعي قواعد العربية وليس من شك في أن الفرزدق وأضربابه كانوا يمثلوا قطاعاً من المجتمع العربي الذين ضاقوا ذرعاً بالنحاة وقواعدهم ولست أريد أن أقلل من شأن جهد النحاة وعملهم بل أريد أن ألفت النظر إلى أن القواعد وضعت من أجل التعليم، أما النحو العربي فهو النموذج الأوحد والنظام الأكمل للغة العربية ولا بديل عنه.

والحق أن جهود "د. أنيس" في ميدان علم اللغة توضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة انعرية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي، ولم يشغل "د. أنيس" نفسه كثيراً بتقديم أصول ومبادئ هذا الفكر اللغوي الجديد وإنما مضى يطبقه على اللغة العربية تطبيقاً مباشراً، معتمداً عليه في نقد بعض آراء القدماء وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليق لها، وقد تناولت مؤلفاته مستويات الدراسة اللغوية بصورة أو بأخرى مزج

فيها بين أصول علم اللغة ومبادئه وتطبيقه لهذه الأصول والمبادئ في دراسة اللغة العربية^(١) ونحوها.

(٢) ونحن نتفق بلا شك على أن علم اللغة الحديث والمعاصر مرتبط أشد الارتباط بالحضارة الغربية، سواء في أصوله الفلسفية والعقلية، أو إجراءاته العملية، ولعل صيحة (نعم شومسكي) بإعادة النظر في التراث اللغوي الأوروبي، واستثاره في نظريته لأصول لغوية وعقلية وفلسفية ترجع إلى القرن السابع عشر الميلادي، لعل هذه الصيحة تدعونا إلى التأني، بل التردد في نقد النحو العربي ووصمه بأنه لا يستند إلى نظرية واضحة في دراسة اللغة، أو أن دراسة اللغة عند العرب كانت خليطاً من مناهج متعددة، أو أنها تفتقر إلى وحدة المنهج وغير ذلك من الاتهامات التي رددها دعاة الوصفيّة من العرب إيان افتنانهم بالنظرية اللغوية الأوروبيّة^(٣).

إن المحاولات التي تتصل منها بالاختصار أو الإيضاح أو حتى محاولة التجديد، كما فعل "ابن مضاء" لم تذهب سدى، وإنما كانت مصدراً لإلهام وتجويه محارلات الإصلاح والتيسير التي بدأت مبكراً مع مطلع العصر الحديث وقبل أن يتصل علماء اللغة

^(١) د. مهدى علام، المعجميون في حسين عام، من ٤ - ٦.

^(٢) د. حلمى خليل، كتاب العربية وعلم اللغة البنوى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، ص ١٩٧-١٩٨.

العربية بعلم اللغة الحديث ومناهجه، وقد بدأت هذه المحاولات على شكل إصلاح وتيسير في التأليف النحوى دون الاقتراب من الأصول النظرية والمنهجية: لقد جاءت المحاولة الأولى لعرض النحو العربي عرضاً حديثاً بعيداً عن المتنون والشروح على يد عالم من علماء الأزهر هو "رقاعة الطهطاوى" الذى ألف أول كتاب يعرض للنحو العربي عرضاً مختلفاً عن طريقة المتنون والشروح. وسمى كتابه هذا "التحفة المكتبة لتقريب اللغة العربية"، وقد ألف "رقاعة" هذا الكتاب فيما يبدو على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها أثناء بعثته إلى فرنسا، فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح والحوالى والتعليقات والتقريرات، فجاء الكتاب بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن أو شرح، كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية^(١).

وبذلك بدأ رقاعة ما يسمى بحركة إصلاح الكتاب النحوى في العصر الحديث والمقصود بها تخلص الكتب النحوية من العبارات الغامضة، والاختلافات النحوية، والشروح الجزئية وإعادة صياغتها بأسلوب سهل واضح، وبأمثلة من اللغة الحية المستعملة

(١) د. محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية، وكلة المطبوعات، الكويت ١٩٧٣م، ص ٩٤، ولنظر : الشیخ محمد الطهطاوى، نشأة النحو وتاريخ شهر النحو، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م، ص ٢٩٢ - ٣٠٣.

ولكن ذلك كله كان يتم في إطار النظرية النحوية لا يخرج عنها^(١). ومحاولة تخلص "رفاعة الطهطاوي" من مسائل الخلاف تستشف منها أن النحو العربي يعد اتجاهها واحداً ومنهجاً واحداً وإلا لما استطاع "رفاعة" أن يصنع ما صنع من وضع نموذج مبسط للنحو العربي يعيّن على فهم العربية، فلو كانت الخلافات يمثل كلاماً منتها نظاماً مستقلاً

ونسوجاً كاملاً لما تمكن "رفاعة" من عمل نموذج واحد يحتوى اللغة بأكملها.

وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد وصف الدراسات النحوية العربية بالتقليدية، فإن الدكتور "تمام" يستخدم في وصف هذه الدراسات مصطلحاً جديداً استمدّه أيضاً من التفكير اللاتسي الأوروبي وهو مصطلح المعيارية في مقابل الوصفية التي يبشر بها، وكتاب الدكتور "تمام" يمزج بصورة متوازية بين أمرين هما: الدعوة إلى المنهج الوصفي في دراسة اللغة، ونقد التفكير النحوي العربي القديم ووصفه بالمعيارية.

ومن الغريب حقاً أن ما قرره الدكتور "تمام" في كتابه "اللغة العربية مبنهاً ومنها" من أن الدراسة اللغوية عند العرب تتجه أساساً إلى المبني، ولم يكن قصدها المعنى، يعود فينتقضه في كتابه،

^(١) عبد الوارد مبروك، في إصلاح تنجز تربى، دار القلم، الكويت ١٩٨٥م، ص ٥٩ - ٦٠.

وهو يثبت لعلماء البلاغة العرب، سبقهم لعلماء اللغة في العصر الحديث، في إدراك نظرية السياق، وهو ما عده أيضاً في مقدمة الكتاب نتيجة من النتائج التي أسفر عنها البحث اللغوي الحديث. يقول : «وَحْيَنْ قَالَ الْبَلَاغُونَ لِكُلِّ مَقْامٍ مَقَالٌ، وَلِكُلِّ كَلْمَةٍ مَعَ صَاحِبِهَا مَقْلَمٌ، وَقَعُوا عَلَى عِبَارَتَيْنِ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلْمِ يَصِدِّقَانِ عَلَى دراسة المعنى في كل اللغات، لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء. ولم يكن "مالينوفسكي" ، وهو يصوغ مصطلحه الشهير "Context of Situation" يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بآلف سنة أو ما فوقها. إن الذين عرّفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لم يهم تحت اصطلاح المقام، ولكن كتابهم هذه لم تجد من الداعية على المستوى العالمي ما وجده اصطلاح "مالينوفسكي"»^(١).

أما عن اهتمام النحاة بدراسة المعنى فيقول : «ولم يكن أقل هاتين العبارتين صدقاً في تحليل اللغة بصفة عامة، ما مباق النحاة أنعرب إليه من قولهم الإعراب فرع المعنى، فيهذه أيضاً واحدة من جوامع الكلم بهذا فهذا بالإعراب معنى التحليل لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبني من مباني السياق»^(٢)،

(١) الدكتور ناصر حسان، اللغة العربية مبناتها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م، ص ٣٧٢.
(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وهذا ما سنعرض له عرضا مفصلا في الفصل الثاني، ومعنى هذا أن "كتاب اللغة العربية مبنهاها ومعناها" يقوم على دعامتين هما : الدراسات اللغوية الغربية كما تتمثل في كتب النحو والصرف والبلاغة، والنظر إلى هذه الدراسات من خلال قضية المعنى كما تتمثل أساسا في نظرية السياق عند فيرث.

إذا سلمنا بأن اللغة شيء، ودراسة اللغة وفق نظرية معينة، ووضع نموذج لها شيء آخر، خرجنا بنتيجة واحدة هي أن اللغة العربية الفصحي لم تكن موضوع الكتاب، وإنما الدراسات اللغوية العربية، كانت المنطلق الأول الذي بني عليه دراسته، وهو تسليم غير مباشر بقبول الدكتور "تمام" للمستوى اللغوي الذي أقام عليه القدماء درسهم للغة، وهو ما أخذوه عليهم أيضا، يقول :

«والمعلوم أن النحاة درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا منها نظاما نحويا، ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطور اللغة، فأخذوا شواهد them من فترة لغوية دامت أكثر من خمسة قرون كاملة»^(١).

أما قضية المعنى، وهي الداعمة الثانية، التي أقام عليها دراسته، فقد رأينا كيف كان القدماء يصدرون عنها وإن بثرا رعيهم

"د. تمام حسان، اللغة العربية مبنهاها ومعناها، ص ١٤، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية في مولضع مختلفة، دار الثقافة - الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٨م.

بها في عبارات جامعة ونظارات تحليلية، وخاصة عند علماء البلاغة.

وإذا استبعدنا الجوانب النظرية في كل فصل من فصول الكتاب وهي غالباً ما تتناول بعض مفاهيم النظرية اللغوية الحديثة ومصطلحاتها وجدنا الكتاب يخلص إلى تقسيم مختلف حقاً عن تقسيم القدماء للدرس النحوي والصرفي.

وعلم اللغة في رأى المبشرين بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة يمكن أن يقدم لنا نماذج يمكن عن طريقها وصف اللغة العربية وصفاً جديداً، أو بعبارة أخرى وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية، ففي تحليل (النظام الصرفي) أو (المورفولوجي) طرف من ذلك، فالنموذج التقليدي في رأيهم يقوم على التسليم بمبدأ التقسيم الثلاثي لأجزاء الكلام، (الاسم)، و(ال فعل)، و(الحرف)، وعندما نعرض النظام الصرفي لا نأخذ بهذا التقسيم، وإنما نعرض لهذا النظام باستخدام وحدة لغوية أخرى رأى علماء اللغة أنها أدق في التحليل الصرفي والنحواني من مفاهيم غامضة مثل الاسم أو الفعل أو الحرف، وكذلك الكلمة والجملة، وقد توصل علماء اللغة إلى هذه الوحدة التي أطلقوا عليها اسم (المورفيم Morphem) عندما أخذوا ي Finchson فحصلوا عليها مفاهيم مسلم بها في النماذج النحويّة التي وسموها بأنها تقليدية مثل الكلمة والاسم والفعل والحرف، ومن ثم رأوا أن هذا التقسيم لا يصلح للتخليل النحوي، لأنه مانع وغير

دقيق، ولأنه يدخل تحت مفهوم الكلمة أو الاسم أو الفعل أو الحرف أشياء كثيرة متاجنة وغير متاجنة أحياناً، ومن ثم أخذ علماء اللغة يضعون نماذج جديدة يمكن بواسطتها وصف لغة معينة وتحليلها، وكذا عدد من اللغات أو كل اللغات الإنسانية - وكل ذلك يؤكد لنا مبدأ أن النموذج النحوي للغة ما شئ، واللغة نفسها شيء آخر. ونتيجة لذلك ظهرت في تاريخ الفكر اللغوي نماذج نحوية لا نقول جديدة وإنما تختلف عن النماذج التقليدية في أصولها والمبادئ التي صدرت عنها، ومناهج التحليل التي تطبقها، وعلماء اللغة عندما يفعلون ذلك لا يقللون من القيمة العلمية للنماذج التقليدية، وإنما يرون أن مبادئ التحرى والضبط والموضوعية والشمول والنظر العلمي للظاهرة اللغوية ينبغي أن تطبق على اللغة كما تطبق في العلوم الأخرى، ولذلك عرروا علم اللغة بأنه الدراسة العلمية للغة. بالرغم من أنهم هم أنفسهم اعترضوا على هذه العلمية البحتة بتصدي تعرضهم لبعض الظواهر اللغوية التي لا تخضع لما تخضع له المواد الأخرى كالمعادن والغازات على أن هذه الأفكار التي صدرت عن الغرب نقلت إلى العربية وتوهم بعض الباحثين أنه يمكن صنع نموذج لنظام نحوى بديل عن النحو العربي الذى لا يصلح في رأيهم لوصف العربية وتفسير ظواهرها وحل قضاياها ومسائلها وهؤلاء فى النهاية لم يضعوا هذا البديل انجزرى الذى نادوا به، بل أخذ كل منهم ينادى من خلال بحثه، فإذا

جَسَعَتْ أَفْكَارُ هَذِهِ الْأَبْحَاثِ وَخَطَطُهَا لَمْ تَجِدْ إِلَّا دُعَوَاتِ التَّيسِيرِ أَوِ الإِصْلَاحِ أَوِ التَّبْسيطِ أَوِ التَّقْرِيمِ.

ولعلَّ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِأَفْكَارِ الْمُنْهَجِ الْوَصْفِيِّ يَرَوْنَ : «أَنَّ دراسة النحو كانت تحليلية لا تركيبية أى أنها كانت تعنى بتكوينات التركيب، أى بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، أى أنهم لم يعطوا عنابة كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعانى التركيبية والمبنائى التي تدل عليها، فمن ذلك معنى الإسناد باعتباره وظيفة، ثم باعتباره علاقة، ثم تفصيل القول في تقسيمه إلى إسناد خبرى، وإسناد إنشائى، وتقسيم الخبرى إلى مثبت ومنفي ومؤكدة وتقسيم الإنسائى إلى طلبى وغير طلبى إلخ، مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد، من حيث : الأداة، والرتبة، والصيغة، والعلاقة، وللتعليق وسائله المختلفة معنوية : كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص والنسبة والتبعية، أو لفظية : للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية والربط والمطابقة والصيغة والرتبة والأداة والنغمة، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة في العلامة الإعرابية والنوع، والعدد والشخص»^(١).

ومنذ الورقة الأولى في دراسة دكتور محمود السعراوي
لقضية المعنى يتضح انحيازه إلى المدرسة الاجتماعية الإنجليزية

^(١) د. تمام حسان، اللغة العربية مبنها ومعناها، ص. ٩.

التي يمثلها "فبرت"، فالسيناقي أو العناصر غير اللغوية ذات دخلٍ كبير في تحديد المعنى، بل هي جزء من الموقف الكلامي يتمثل في شخصية المتكلم والسامع، وما بينهما من علاقات، وما يحيط الكلام من ظروف وملابسات ويدل على ذلك بنصوص وعبارات يستقىها أحياناً من الشعر الجاهلي، وأمثال العرب والقرآن الكريم والشعر الصوفي والأحاديث اليومية^(٢).

ثم يتوقف أمام تحصيل المعنى، وخاصة عند الأطفال، الذين يسمعون كلاماً متصلةً مرتبطةً بسياقات مختلفة وبكثرة التكرار والتقليد، وإرشاد من حولهم تأخذ بعض الأصوات في الدلالة على المعنى. ويرى أن التقليد والسماع هما وسيلة الطفل في تحصيل المعنى الذي يرتبط بالكلمات المفردة عند الطفل دون التراكيب، ولكن النظرية اللغوية المعاصرة رفضت فكرة التقليد من أساسها لتفسیر النمو اللغوي عند الطفل، ونادت بالقدرة الفطرية التي يولد الطفل مزوداً بها، والتي تعينه في التحكم في مستويات اللغة المختلفة.

وقد أبان الدكتور "أيوب" اتجاه المدرسة اللغوية التي يستند إليها في نقاده للتفكير النحوي العربي. فيشير إلى منهاجاً في التحليل اللغوي قائلاً : «ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون

" محمود المعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف الإسكندرية، ١٩٦٢م، ص ٢٨٨، ٢٩٦.

شكل الكلمة، لا معناها أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات^(١).

وهو بهذا يعود إلى الاعتراف بالجزء الذي يتصل بالكل
والذي ينبغي دراسته لذاته أحياناً.

والمبادئ والأصول التي على أساسها أقام الدكتور "أيوب" نقه للتفكير النحوي عند العرب، يمكن أن توجز فيما يلى : الوصفية مقابل التعليل الفلسفى والمنطقى، واستبعاد المعنى أو الدلالة في تصنيف الوحدات اللغوية، والاعتماد على الشكل والوظيفة أساساً للتصنيف، وبناء على هذه المبادئ يمضى في تتبع أبواب النحو وفق الترتيب التقليدى لها في كتب النحاة، فيبدأ بأقسام الكلمة رافضاً التقسيم الثلاثى لها، لأنه يرى أنه عين التقسيم اليونانى لأقسام الكلمة الذى يعتمد على الدلالة، وقد أحسن النحاة بقصور هذا التقسيم، كما يقول فأكملاً تعريفهم لأقسام الكلام بما سوه "العلامات" ويرى أنها أكثر قيمة من التعريفات التي اتخذت من المعيار الدلائلى وينتibi من مناقشة النحاة صدد هذا إلى النتائج التالية : التعريفات الدلالية التي ذكرها النحاة لا تصح، وذلك لافتقارها إلى شروط التعريف العلمي.

^(١) د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، الأنجلو المصرية، ١٩٥٧ م، من ١١.

والعلامات التي ذكرها النحاة هي وحدتها التي تدخل الاسم أو الفعل أو الحرف في نطاق الأسماء والأفعال والحوروف، وتخرج سواها عن النطاق الخاص بها. ولما كانت العلامات هي التي تميز بين أقسام الكلام فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة، ومن ثم يجب أن تكون العلامات هي أركان التعريف.

أما قضية المصطلحات اللغوية واختلافها بين القدماء والمحدثين فيقرر دكتور "كمال بشر" أن المصطلحات العربية القديمة مثل : (اللغة) متن اللغة، علم اللغة، فقه اللغة، علم العربية، العلوم اللسانية، علوم اللسان. وغيرها مرتبطة بمفهوم العرب للدرس اللغوي، لا ينبغي تركها كما هي، ولكن يجب أن نعرف المقصود منها في حدود فهمهم وتحديدهم لها، أما ما أطلق عليه مناهج البحث عندهم. فيقرر فيه أن المقاربة بين منهج البحث اللغوي عند العرب وعند المحدثين أمر يصعب تحديده وجه الحق فيه لعدم تكافؤ الطرفين، وما أتيح لكل منهما من علم وثقافة، ويرى أن ضخامة العمل الذي قام به علماء العربية يستحق الثناء، ولكن هذا الإعجاب لم يمنعه من وصف أسلوبهم في البحث اللغوي بأنه «خلط من ألوان التفكير ومزج من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف

يحول دون وصوله إلى هدفه الحقيقي، وأنهم وقفوا في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث»^(١).

أما أهم هذه الأخطاء المنهجية فتمثل عنده في أمرين :

الأول : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج، ويتمثل ذلك في اخفافهم في وضع نظرية لغوية عامة، أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرك أو العمل بمقتضاهما سواءً أكان هذا العمل مرتبًا بتحليل المستويات اللغوية أو بغير ذلك من مشكلات اللغة. ويتمثل فقدان المنهج عندهم في خلطهم بين أساليب مترادفة في البحث اللغوي تتمثل في : الاتجاهات الفلسفية والمنطقية، والتأويل والافتراض والمعاييرية والوصفية. أما الاتجاهات الفلسفية والمنطقية فتظهر في نظرية العامل وما تفرع عنها ويرتبط بها أيضًا التأويل والافتراض لتقسيم النظرية، وأما المعاييرية فهي الاتجاه السائد، كما يقول في البحث التغربي العربي. وهي تقوم على أساس أن اللغة هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليس ما يتكلمه الناس فعلًا. ورغم ذلك لا نعدم من وقت إلى آخر في النتائج العربي قضايا نحوية ولغوية نوقشت على أساس وصفية.

^(١) د. كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م، ص ٥٢.

ولكنها وصفية لغوية لا تسمح بالقول بأنها المنهج المتبع في الدرس اللغوي العربي^(١).

الثاني : إهمال عامل الزمن، ويتمثل ذلك في نظرية الاحتجاج وعدم اعترافهم باجتماعية اللغة، وأنها قابلة للتطور وعدم مقارنة العربية باللغات السامية^(٢).

ولكنه يرى أن هذا لا يعني أن الدرس اللغوي عند العرب جاء خالياً من نظرات منهجية صائبة، بل على العكس كانت هناك بوادر طيبة تتمثل عنده فيما يلى : جمع اللغات بأسلوب المشابهة، وهذا يعني أنهم اعتمدوا في عملهم على اللغة المنطقية وهى المصدر الحقيقى في الدرس اللغوي الحديث، وحددوا دائرة التلقى والأخذ بتحديد القبائل التي يسمعون منها، وإن كان اتساع الدائرة الجغرافية للقبائل أدى أحياناً إلى الخلط والاضطراب والخلط فى التلقى، وإدراكهم لأهمية الكلام وظروفه، إلا أنهم في تطبيق هذا انبدأ كانت تحكمهم نظرة معيارية لا وصفية، والدراسة الصوتية من حيث العمل اللغوي عند العرب من حيث المنهج وطرق الدراسة وهي تدخل في إطار ما يسمى (بالفونتولوجيا) أو (علم وظائف الأصوات).

^(١) المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٧.

^(٢) المرجع السابق، ص ٥٧ - ٦١.

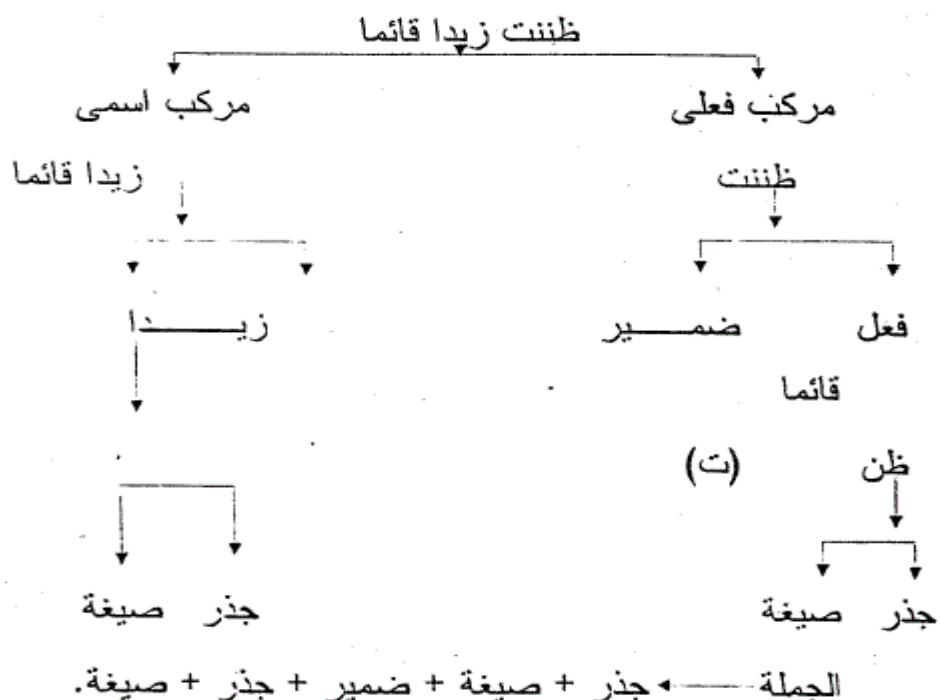
ومن المصطلحات التي جلبها أصحاب التجديد إلى التراث النحوي، مصطلح المورفيم، وقد ترتب على دخول المورفيم وأشكاله وأنواعه دوره في بيان الوظائف الصرفية وال نحوية، أن اختلف مفهوم أقسام الكلام عند المدرسة التوزيعية عن مفهومها عند النحاة التقليديين؛ ومن ثم اختلفت أيضاً نظرتهم لقيمة التوزيعية والوظيفية لهذه العناصر، سواء أكانت فونيماً أم مورفيمات، من حيث العلاقات التركيبية التي تدخل فيها. وبناءً على ذلك كان التحليل إلى المكونات المباشرة Immediate Constituents analysis هو المنهج الذي اعتمد عليه "بلومفيلايد" أولاً، ثم تلاميذه من بعده، حيث بلغ هذا المنهج التحليلي أوجهه مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من هذا القرن.

ويتمثل هذا الاتجاه "زليج هاريس" Zellig Harris تلميذ "بلومفيلايد" وأستاذ "تشومسكي"، ويقوم هذا التحليل على عرض المكونات اللغوية في صور بيانية مختلفة من أشهرها التحليل الشجري^(١).

مثال ذلك جملة مثل (ظننت زيداً قائماً) تحل شجرياً على النحو التالي :

^(١) انظر : Harris Zellig, Structure Linguistics Phoenix Books, the university of chicago press, ١٩٦٩, pp. ٢ - ٣.

الجملة



وقد تحدث النحاة العرب موضعين علقتين كامنيتين في تركيب مثل (قتل زيد)، فقد يكون زيد هو القاتل وقد يكون (زيد) هو المقتول، وبتعبير النحاة قد يكون هذا من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعول له، ونستطيع بالمنتهي التحويلي إدراك الفرق بينهما بأن نجرب بإحلال الفعل محل المصدر، نجد أن (قتل زيد) تقال : قتل زيد (فتح القاف)، أو : قتل زيد (ضم القاف)، أي أن هذا المصدر يقابل الفعل المبني للمعلوم أو المبني للمجهول، وهذا يفسر كون هذا التركيب في العربية حاملا لإمكانيتين اثنتين

في التعبير، وعلى العكس من هذا نجد العلاقة الكامنة بين المصدر والمضاف إليه في (وصول على) ذا دلالة واحدة، وهذا يرجع كما يقول اللغويون إلى كون مقابل هذا المنهج التحويلي فعلاً لازماً ولكن في الحركات على الفعل (قتل) ونهاية (زيد) غنى عن التحويلات إذا ما روّعيت نطقاً وكتابة. ونستطيع كذلك بالمنهج التحويلي إيضاح الفرق بين المفعول به الأول والمفعول به الثاني في الجملة العربية، وفي الجملة (أعطيت التلميذ كتاباً) يتضح الفرق الوظيفي بنقل هذه الجملة إلى المبني للمجهول، (أعطي التلميذ كتاباً)، : أعطي كتاب إلى التلميذ، أما لو قلنا : أعطي التلميذ إلى الكتاب لوقعنا في خطأ أو شيء غير مأثور، وهنا يتضح الفرق النحوي بين المفعول به الأول والمفعول به الثاني. فوق هذا فتعبر الإضافة في العربية عن علاقات مختلفة، يتضح هذا مثلاً بالمنهج التحويلي، فالعلاقة بين المضاف والمضاف إليه في (شجرة الأنساب) تختلف عنها في (شجرة التفاح)، الأولى هي التي تضم الثانية هي التي تشمل ...

لقد رأى الدكتور تمام حسان أن أقسام الكلام سبعة هي : الاسم والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، وهي مبانى التقسيم التي أوردها.

وبصرف النظر عن صحة هذا التقسيم، لأنه موافق للتقسيم الذى استبط من أقوال النحاة وأرائهم، فإن الدكتور تمام وضع

الأسس الشكلية والوظيفية التي يمكن أن يبني عليها تقسيم الكلم أطلق على الشكلية منها اسم (المبنى) وعلى الوظيفية اسم (المعانى) وأكد أن أمر التمييز بين أقسام الكلم في أمثل طرقه ينبغي أن يتم على أساس من الاعتبارين معاً : المبنى، والمعانى، أما المبنى فقد رأى أنها تشتمل على الأسس الآتية : الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والجدول، والإتصاق والتضام، والرسم الإملائى.

وأما المعانى، فقد رأى أن تشتمل على الأسس الآتية :

التسمية، والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملى^(١).

إنه وجد التقسيم الذى جاء به النهاة بحاجة إلى إعادة النظر، ومحاولة التعديل بإنشاء تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتبارى المبنى والمعنى، وذكر بأدى الأمر أنه سيجد في التقسيم الجديد مكاناً مستقلاً لقسم جديد هو الصفة، ومكاناً مستقلاً لقسم جديد آخر هو الضمير، ومكاناً لقسم جديد ثالث هو الخالفة، ورابع هو للظرف، وعلى هذا فإن أقسام الكلم التي ارتكضها سبعة هي : الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة، ثم فرق بين كل قسم وأخر على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى أي الشكل والوظيفة ففرق بينها من حيث : الصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإتصاق أو التضام أو الرسم

^(١) د. تمام حسان، اللغة العربية مبناتها و معناها، ص ٨٧، ٨٨.

الإملائي وهي بلا شك علامات شكلية وفرق بينها أيضا من حيث : التسمية، أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملى، وهي الأسس الوظيفية التي اعتمدتها، كل ذلك حين تحدث عن الأقسام السبعة وتمييز كل قسم عن القسم الآخر. ثم نبه إلى أنه ليس معنى ليراد هذه المبانى والمعانى جمیعاً أن كل قسم من الكلم لابد أن يتمیز عن قسمیه في هذه التواحی جمیعاً، إذ يکفى أن يختلف القسم عن القسم الآخر في بعض هذه المبانى والمعانى تماماً كما رأى (الأشمونى) وغيره قدیماً في علامات الاسم والفعل، على أن المهم في نظر الدكتور "تمام" ألا يكون التفریق بين الأقسام المختلفة من حيث المبانى فقط وإن تعددت، أو المعانى فقط وإن تعددت أيضاً، إذ لابد من أن يتضافر اعتبار المبني واعتبار المعنى في التفریق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام^(١).

ومن وجہة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ليس هناك عامل ولا معمول، بل كلمات تختلف وظائفها في السياق، ويعبر عن اختلافها بالحركات والحرروف وترتيب الكلمات وغيرها من القراءات اللفظية والمعنوية. فيبي إذن فروق تراعى ليس لها ما لقوانين العامل الفلسفية من التحكم والإلزام وهي فروق لا لكلمة في جملتها، وليس من تأثير كلمة أخرى فيها. وهي من ناحية ثلاثة لا تعبر

(١) د. مصطفى فاضل الساقى، *أقسام الكلام العربي*، دار النهضة العربية ١٩٧٦م، ومكتبة الخانجي القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٣٩ - ١٤٠.

عنها في التحليل النحوي، بل يعبر فقط عن المهمة التي تؤديها الكلمة، يفهم أداء الكلمات لوظيفتها النحوية من شيئين : أحدهما يختص بالكلمة وهو "صيغتها" والآخر يختص بوجودها في الجملة وهو "موقعها". فالكلمة التي تأتي على صيغة الفعل المضارع تؤدي وظيفة المضارع في الجملة، أما الموقع وهو الأهم، فيقصد به أبواب النحو حيث تقع الكلمة فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو صفة أو غير ذلك، يقول "بلومفيلد" عن موقع الكلمات الإنجليزية في الجملة: «إن للجملة حالتين : حالة الفاعل وحالة الحدث، والحالات التي تقع فيها هي وظيفتها، فكل الكلمات التي تقع في حالة واحدة تكون قسماً خاصاً، فالكلمات التي تقع في حالة الفاعل في الجملة تكون قسماً عظيماً نسبياً، و أيضاً كل الكلمات التي تقع في حالة الحدث في الجملة تكون قسماً ثانياً نسبياً قسماً الفاعل^(١).

وإذا نقل هذا المعنى إلى اللغة العربية يقال بالمثل : إن الكلمات التي تقع في باب من أبواب النحو تأخذ وظيفة ذلك الباب، وبدل عليها بالحركات أو الحروف أو غيرها من القرائن اللفظية والمعنوية حسب العرف الوارد في اللغة العربية. فهذا هو الفهم اللغوي الحديث في مقابل العامل الذي اهتم به النحاة والدارسون، وهو فهم طابعه الوصف لا قوانين العقل، إذ يعتمد على علاقات

الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكليا، لا على أساس التأثير والتأثر. إذ إن الأخير في رأيه منبعة العقل والمنطق، أما الأول فأساسه عرف اللغة.

واقتراح الأستاذ "أمين الخولي" لتجديد النحو العربي : أن يعاد النظر في جمع الثروة اللغوية، لأن جمع القدماء إياها بالرغم مما بذلوه من جهد لم يستكمل، كما صرخ به القدماء أنفسهم، ويرى أن استكمال هذه الثروة ممكن، وإن بدا مستحيلا (لأن له نظائر قد كتبت توارييخ كانت مجھولة تماما) ^(١).

ويرى أن «في الجزيرة العربية مجالا للاستكمال، فإن الحياة قد حفظت فيها بالوراثة، وتسلسل الطبقات، وتناقل الأجيال شيئاً لغوية وأدبية، من لهجات، وأوضاع، وأساليب، وكلمات، هي مادة للدرس، لو جمعت بجد علمي، وسجلت بأحدث الوسائل، لأضافت جديداً، وأكملت ناقصاً، ودعت إلى استئناف نظر، واجتهاد رأى» ^(٢). وأن يستفاد من علم اللغة العام، ومن فروعه الخاصة، بحيث يضع الدارس دراسته اللغوية على درجة السلم التي تقف فيها الحياة اليوم ^(٣). فإذا تم ذلك أعيد النظر في منهج النحو في ضوء

^(١) انظر : أمين الخولي، الاجتهاد في النحو العربي، مجلة كلية الآداب، ١٩٦١م، ص ١٤ - ١٥.

^(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

^(٣) انظر : المرجع السابق، ص ٩.

الدراسة الحديثة، وهي ضوء (علم اللغة العام) بوجه خاص، وذلك يقتضى الدرس : التخلّى التام عن التعديلات النحوية في أي لون من ألوانها النظرية، سواء في ذلك التعديلات المنطقية التي عولجت بها المسائل في كتب القدماء، أم التعديلات الأدبية أو الاعتبارية التي جاء بها المحدثون من محاولاتهم الجديدة لتيسير النحو أو تجديده.

والتخلّى عما خلفه اللغوية المنطقية من صيغ إعرابية تقينية تردد في غير وعي، كالقول في الإعراب إن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والنون للوقاية، وهذا لا ينصرف لعلتين هما كذا وكيت، أو لعنة تقوم مقام العلتين هي كذا...الخ.

ويقترح الأستاذ لتصحيح المنهج النحوي أن يبني على الاجتياز بمعنييه: اللغوي القائم على «الجد الدائب في تأصيل الدراسة اللغوية العلمية واستكمالها، والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية، وتقديم التفسير الصحيح لظواهرها، كما تسجل الكثير منها الصيغ الإعرابية التقليدية»^(١). والأصولي القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم، وتقدير سلامـة قواعد العربية، وتقرير التيسير والرفق، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية،

^(١) انظر : المرجع السابق، ص ١٤.

حيثما وجد، والتتوسع في فهمه، دون وقوف عند نصوصه، وعدم التقييد بمذهب نحوى واحد في مسألة بعينها، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير ريقها الاجتماعي^(٢).

هذه محاولة هدفت إلى إصلاح النحو وبنائه من جديد على منهج لغوی أو نحوی سليم، وطالبت بمراعاة أصل هام هو استبعاد الفلسفة الكلامية والتعليلات المنطقية العقلية، وما لا يتصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة أو قرابة، وقد بنى محاولته هذه على أصلين رئيسيين: تقليل الاستثناء، واضطراب الإعراب، والختل ما هو سبب من الحياة اليوم.

ولاحظ أن الاضطراب يتمثل في أبواب نحوية معروفة هي: الأسماء البضعة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والمجموع بـألف وـباء، وما لا ينصرف، ورجاً أن يعالج الاضطراب ويقوم بأمررين: أولهما: محاولة الاحتفاظ باطزداد القواعد ما أمكن، وثانيهما: اختيار ما هو أيسر إعراباً. وهي محاولة تهدف إلى تيسير النحو للدارسين، وتخليصه مما لا يفتقر إليه من استثناءات وأوجه إعرابية مختلفة، وملاءمتها بين نفسه وبين لغة الحياة اليوم، ليتنوّقه الدارسون ويقبلوا عليه. ومحاولات الأستاذ هذه، وإن كانت تهدف إلى بناء النحو، وإعادة الحياة إليه من جديد، إلا أنها تهدف مع ذلك إلى خلق جديد قد تتقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليوم وبين

التراث القديم، أو قد تنشأ به كما يقول بعضهم: «لغة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلة التاريخية، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات بدلًا من لغتين، ونزيد الصعوبة صعوبة، ونزيد التعقيد تعقيداً»^(١)، وستؤدي المحاولة أيضًا إلى فصل الأقاليم العربية، وذهب كل إقليم بلغة إقليمية خاصة.

ولو سأيرنا الأستاذ في تصحيح الأوضاع المحلية،
وإيجاد أصل لها في اللغات

القديمة وفي القراءات، لما وضعنا أيدينا على التيسير المنشود؛ لأن اللغة سائرة في تطورها، غير مكتثة بما يعترضها من عقبات، فلا تثبت هذه اللغة التي وضعنا لها النحو الجديد أن تتطور وأن تتشعب وأن يصبح نحوها الجديد بالنسبة إلى ما جدّ من لهجات كالفصحي بالنسبة إلى لهجاتنا الحديثة اليوم^(٢).

(٣) قد استثمر المحدثون من نقاد النحو العربي جهود "ابن جنى" و"ابن مضاء القرطبي" وأفكارهما، بالإضافة إلى أوجه الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، وأضافوا إلى ذلك أفكار الوصفيين من علماء اللغة المحدثين ليدعموا دعوات التيسير والإصلاح والتجديد. فـ"ابن جنى" يرى أن الإعراب هو الإبانة

^(١) انظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو التجيد، ط١، القاهرة، ١٩٥٠م، ص: ٢٢٠.
^(٢) د. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، بغداد، ١٩٥٥م، ص

عن المعنى بالألفاظ، «ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيد أباء)، و(شكر سعيداً أبواه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(٢).

والإعراب عند "ابن يعيش" هو «الإبابة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»^(٣).

ويرى "ابن السراج" أن الإعراب «أن يتتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاثة: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منها فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون»^(٤)، وهو عند "السيوطى" «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب»^(٥)، وعند "الأشمونى" هو «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»^(٦). وحد الشرط الذى لابد أن يتتوفر في العامل ما يراه "ابن الأنبارى"

^(١) انظر: ابن جني: الخصائص، جـ١، تحقيق محمد على التجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٢م، ص ٣٥.

^(٢) ابن يعيش، شرح المنصل، جـ١، عالم نكتب بيروت، (د.ت.)، ص ٧٢.

^(٣) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفطلي، مطبعة القصمان والنجف، ١٩٧٣م، ص ٢٨.

^(٤) السيوطى، همع الهرامع، جـ١، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، ص ٤٢.

^(٥) الأشمونى، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٣، ١٩٧٤م، جـ١، ص ١٩.

من أن «المعمول لا يقع... إلا حيث يقع العامل»^(٤)، والعلة في ذلك هي «أن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبع»^(٥).

وثمة عامل ثالث يضاف للعامل اللفظي والمعنوي على رأى "ابن مضاء القرطبي" هو المتكلّم «فرفع الكلمات أو جرها أو نصبها أو جزّمها ليس إلا أثراً للمتكلّم وحده، هو الذي عمله واجتباه، وأبقاءه أو غيره»^(٤).

و"ابن مضاء" يعرض فكرته هذه بإزاء مصادراته لفكرة العوامل اللفظية والمعنوية، يقول: «والنحويون يفرقون بين الإضمار والمحذف ويقولون -أعني حذاهم- أن الفاعل يضمّر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فهم يقولون هذا ينتمي بفعل محذف ولا يجوز إظهاره، وال فعل الذي بهذه الصفة لابد منه ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع المحذف إلا

"ابن الأثيري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، جـ ١، ص ٥٠.

"المرجع السابق، الصفحة نفسها.

^(٤) انظر: د. عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعرفة، مصر، ط٣، من ٢٠١.

في الأفعال أو الجمل. لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا (الذى صربت زيد) إن المفعول ممحوظ تقديره (ضربته)، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده وبما يظن أن المتكلم أراده، ويجوز ألا يريده فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي إلا موافقاً لهذا الفرق»^(٥).

ويرى الدكتور محمد البنا أن «بن مضاء» قد أفاد من «بن الطراوة» في عرض فكرة «قصد المتكلّم» بدلاً من العوامل اللفظية^(٦)؛ يقول «بن مضاء»: «إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وإنما جاءت لتدل على معانٍ في نفس المتكلّم»^(٧).

ويقول «بن الطراوة» في العامل في المنصوبات (الاشغال، والمنادى): «إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها وتبسيط عامل لفظي عليها»^(٨). والحق أن مصدر هذه الفكرة النحوية هو الفكر الأصولي. وعلى الرغم من أن فكرة الجمهور في أمر العامل هي الأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادتها فهي ليست الحق في الواقع «ذلك أن

^(٥) انظر: ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩، ص ٨٤، ٨٣.

^(٦) المرجع السابق، المقدمة، ص ٢٢، ٢٢.

^(٧) المرجع السابق، ص ٨٧.

^(٨) المرجع السابق، المقدمة، ص ٢٢، ٢٢.

الواقع اليقيني يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها، إنما هو المتكلم ما فى ذلك شك»^(٤).

ومع صحة عرض "ابن مضاء" لفكرة المتكلم على اعتبارها مكملا لعناصر العامل كما اعتقد الجمهور، فهو يطالعنا في مؤلفه "الرد على النحاة" بعدم الالتزام بها حسب مفهومه لها، والعودة إلى الأخذ بفكرة جمهور النحاة، يقول: «فـ(جرى) لا فاعل له ظاهرا، فإما أن يكون مذوفا وإما أن يكون مضمرا»^(٥). وقال: «هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل ماضى والمنصوب ينتصب كذلك أيضا»^(٦).

وللننظر في رأى الأستاذ "إبراهيم مصطفى" في نصب اسم (إن)، حيث قال:

«لقد رأينا (إن) وخاصة في القرآن الكريم ووجدناها أكثر مما تستعمل متصلة بالضمير مثل (إنا، إنى، إنك، إنه...)، ثم يخلص بعد ذلك إلى تفسير ذلك وتعليقه فيقول : «في هذا المسلك من العربية يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوباً وما نجده من

^(٤) د. عباس حسن، اللغة والنحو بين التقديم والحديث، ص ٢٠١.

^(٥) انظر : ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٦، وراجع: الاضطراب في الخلط بين كتمي الحذف والإضمار في كتاب د. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، نشر عالم الكتب، ط ١٩٨٩م، ص ٢٠١.

^(٦) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٢٠١.

أثر الرفع فيه، إذ يجيء أحياناً مرفوعاً، ثم يعطى عليه ويؤكّد بالرفع أيضاً؛ وذلك أنّهم لما أكثروا من اتباع إن بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثير هذا حتى غالب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً. وهذا موضع دقيق في العربية ولكنه صحيح مطرد عند الاختبار، أثبتته النحاة وسموه الإعراب على التوهم^(١).

إن هذا التعليل لمسألة نصب "اسم إن" يذكرنا بأسلوب الأقدمين في تعليل رفع المبتدأ مثلاً أو نصب المفعول معه أو غير ذلك من الموضوعات، وليس هناك حاجة إلى تعليل النصب، وليس من الحكمة أن يقصد إلى التيسير بهذا النوع من أساليب البحث.

وقد تأثر تلاميذ إبراهيم مصطفى بآرائه ومالوا إليها ويسطواها في كتبهم وزادوا عليها فنادوا بالغاء العامل والعلل ويسروا ووجهوا ولكنهم لم يسلموا من آثار المنهج القديم الذي لا يكتفي بالوصف والتقرير.

وفي جملة الكلام على آخر آن الكلمة وعلاقتها بغيرها علاقة ينساق منها الكلام على مسائل كثيرة هي أبواب النحو كافعل والفاعل والمفعول وغير ذلك، وللنحو في أي من هذه الأشتات نظر خاص يدخل في باب النحو؛ وليس للنحو أن يعلل ويؤوز

^(١) انظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة ١٩٣٧، ص ٦٨ - ٧٠.

ليصل إلى شيء يدخل في مادة النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعاً و العالمة ظاهرة فليس للنحو أن يقول : لم كان الرفع؟ ومثل ذلك لا يقال في الفاعل إن خفيت حركته كالأسم المقصور مثلاً، وهو غير مطالب أن يقول: إن عالمة الرفع مقدرة بسبب كذا (التعذر أو القل)؛ وليس للنحو أن يقول في الفاعل الذي لزم حركة بعينها لا تتغير (وهو البناء) نحو جاء هذا : إن الفاعل (هذا) مبني على السكون في محل رفع.

إن النظام في كتاب "سيبويه" يصدر عن مراعاة العبرلمل أولاً وأخيراً، فقد نظر "سيبويه" في الجملة حين تكلم عن المسند والمسند إليه، فإذا هي فعلية واسمية، فتكلم عن الفعل المذكور وما حمل عليه في العمل، وعنى بذلك المرفوع في حالة المماثلة من الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها والمرفوع في أصله من منصوبات ظن وأخواتها، ثم تكلم عن الفعل المحذوف والفعل المذكور وأنواع ما ينصبان من المفعولين وعن استعمالات المصدر وما حمل عليه أخذًا على عادته من التتبع والاستقراء، ثم تكلم عن عامل الجر وطبق أعماله على التوابع، وصار من هنا إلى آخر النوع الآخر من الجملة وهو الجملة الاسمية، فتكلم عن الابتداء ونواسه واستطرد إلى الأدوات التي تجرى على شبه منها في العمل.

معنى هذا أن محور النظام الذي سار عليه كتاب سيبويه هو مراعاة نوع الصيغ التي يتالف منها الكلام وليس لحظ عملها فحسب، وفكرة هذا الترتيب التي يصدر عنها صحيحة، إذ من الواجب في مجال تحليل التراكيب دراسة الصيغ ذاتها دون الاكتفاء ببيان آثارها الإعرابية وحدها، فإن في تصنيف الأبواب على حسب الآثار الإعرابية وقوف عند "شكل" هذه الآثار دون تحليل دقيق لمقدماتها، ثم إنه فوق ذلك لا يراعى غير ظاهرة واحدة، هي ظاهرة التصرف الإعرابي، ويهمل ما سواها من ظواهر اللغة التي ينبغي أن نلحظ آثارها في مجال التصنيف، كما تراعى بالضرورة في مجال التقنيين.

وهذه النتيجة التي ينتهي إليها تحليل كتاب سيبويه يؤكدها أيضاً ما أثر من كتب عن نحاة المرحلة التي ينتمي إليها سيبويه، كـ "الأخفش"، و"قطرب"، و"الفراء"، و"تعلب"، و"المبرد" وغيرهم من نحاة القرن الثالث الهجري.

وبنى النحاة موقفهم فيما بعد على أساس مراعاة أثر العوامل فجعلوا ملاك ترتيب الأبواب التشابه في شكل الحركة الأخيرة دون أن يعبأوا بأية مؤثرات أخرى.

ومن ثم فإن الترتيب المتبوع بين النحاة لا يكاد يختلف، فيبدأ بذكر مجموعة من المقدمات العامة التي تتناول الكلمة والكلام وأقسامهما والإعراب والبناء وأنواع كل منهما، ثم يتلو هذه

المقدمات ذكر الأبواب النحوية مرتبة على حسب حركتها الإعرابية، بدء بالمرفوعات تعقبها المنصوبات ثم المجرورات، وأخيراً المجزومات، وفي داخل هذه الأطر العامة يقدم النحاة أحکامهم وآراءهم لا يكادون يختلفون في ترتيبها، وإن اختلفوا في بعض الأحيان، فإن خلافاتهم محصورة في بعض الجزئيات والتفاصيل.

ومن الواضح أن ترتيب المصنفات النحوية في المرحلة السابقة يضع في الحسبان عدداً من الاعتبارات التي يجمعها تحليل الصيغ على حين لا يعني التقسيم والترتيب بغير الاتفاق في شكل الحركة^(١).

ويرى الدكتور "السامرائي" أنه إذا كنا نريد أن يتخفّف نحو العربية في كثير مما درجنا عليه فإننا مدفوعون إلى ذلك بسبب ما تعلّيه عليه قوانين التعلم؛ إن آثار النحو القديم ما زالت واضحة في النحو المدرسي الوظيفي، ألا ترى أن الطفل لابد أن يقول في "يكتب محمد" أن الفعل "يكتب" مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ثم يعقب على هذا فيتم الإعراب فيقول : مرفوع لتجريده عن الناصب والجازم، وكأنه حين يقول : لتجريده كأنما أريد له أن يظهر نمطاً في عقلية فلسفية تؤمن بالصلة والنتيجة.

(١) د. على أبو المكارم، تنويد الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م، ص ١٤٢.

ولنعد إلى هذه العبارة مرة ثانية فنفف على علم يتعلى
الضروري من المفاهيم النحوية أولها : أن كلمة "مضارع" لا تخدم
المادة النحوية، ولا تقترب من حقيقة هذا الفعل الذي ينصرف إلى
الحال أو الاستقبال مع التمييز بينهما بقرينة دالة تمنع أن يكون ما
دل على الحال مفيداً الاستقبال، ولكن "المضارع" تسمية ليست من
الوظيفة النحوية، إنها تدل على (المشابهة) وإن هذا الفعل يشبه
الاسم، وقول الأقدمين إنه أشبه الاسم قد ضيّع الضروزى من مادة
الفعل وهو الدلالة على الحدث المقترب بزمن^(١).

وقد لاحظ الكوفيون كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة
أنواع : اسم، فعل، وأداة. والاتجاهان يتفقان على تقسيم الاسم
إلى أقسامه المعروفة المختلفة من حيث تذكيره وتأنيثه، ومن حيث
تذكيره وتعريفه، ومن حيث بناؤه وإعرابه ومن حيث إفراده وتثنية،
وجمعه، ولم يختلفا إلا في مسائل جزئية، ويختلفان في أقسام الفعل،
 فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضي، والفعل المضارع،
وفعل الأمر، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضاً، يتفقون في
القسمين الأولين مع البصريين، ويختلفون معهم في القسم الثالث،
وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم، لا فعل الأمر. مثال الأول : قعد
وكتب، ومثال الثاني : يقعد ويكتب، ومثال الثالث: قاعد وكاتب.

^(١) انظر : د. إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، ط ١ دار الجيل، بيروت ١٩٩٤م، ص ٢٠٦ - ٢٠٨.

وهناك مكونات لغوية وهي التي يسميها البصريون أسماء أفعال، ويقسموها إلى اسم فعل ماض، كهيبات وشنان، واسم فعل مضارع كوى وأاه، واسم فعل أمر كصه ومه. هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضاً، ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال. فلم يجعلوها لذلك قسماً قائماً بذاته، وأدخلوها في طائفة الأفعال، بل عدُّوها أفعالاً حقيقة^(٢) . ولم يمنعهم دخول التنوين عليها وهو من علامات الأسماء عند الفريقين، كصه، ومه، وأاه، من تسميتها أفعالاً. أما فعل الأمر، فالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع، بعد حرف المضارعة، يعدُّونه قسماً بذاته، ولكنه عند الكوفيين مقطوع من الفعل المضارع، وعلى هذا فزمانه وحكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط لأنه مقطوع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر^(٣) . وقد جاءهم هذا من الفراء، فقد كان يقول في تفسير قوله تعالى {فَلَيَفِرَّ حَوَّا} إن الغرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا الناء من الفعل، والجازم أو الناصب لا يقعن إلا على الفعل الذي أوله الباء والناء والنون والألف، في قولك : أضرب، وأفرح، لأن الضاد ساكنة، فلم

^(٢) الأئمسي، شرح الأئمسي على لغية ابن مالك، ج ٣، ص ١٢١.

^(٣) فرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، طبعة استانبول (دمت)، ٢ / ٢٦٨.

يستقِمُ أَن يَسْتَأْنِفُ بِحُرْفِ سَاكِنٍ فَأَدْخُلُو الْفَاءَ خَفِيفَةً يَقْعُدُ بِهَا الْابْتِداءُ،
كَمَا قَالُوا : اَدَارَكُ، وَاثَاقْلَمُ.

وَكَانَ الْكَسَائِيُّ يَعِيبُ قَوْلَهُمْ : فَلَتَفَرَّحُوا لِأَنَّهُ وَجَدَهُ قَلِيلًا،
فَجَعَلَهُ عَيْبًا، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَقَدْ رُوِيَّ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ فِي بَعْضِ الْمُشَاهِدِ : «لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» يَرِيدُ بِهِ
«خَذُوا مَصَافِكُمْ»^(١). أَمَّا عَدُّ اسْمِ الْفَاعِلِ فَعْلًا وَكَوْنُهُ قَسْيُمُ الْمَاضِي
وَالْمَضَارِعِ فَهُوَ رَأْيُ الْفَرَاءِ، وَزَعْمَهُ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ الْكَوْفِيُّونَ الَّذِينَ
جَاءُوا بَعْدَهُ. فَقَدْ عَرَضَ كِتَابُ مَجَالِسِ الْلُّغَوَيْبِينَ وَالنَّحَاءَ لِمَسَاعِلَةَ بَيْنِ
أَبْنَى الْعَبَاسِ الْمَبْرَدِ وَأَبْنَى الْعَبَاسِ ثَلْبَ، كَانَ مَوْضِعُهَا : اسْمُ
الْفَاعِلِ، جَاءَ فِيهَا مَا نَصَهُ : «قَالَ ثَلْبٌ : كَلِمَتُ ذَاتِ يَوْمِ مُحَمَّدٍ بْنِ
يَزِيدَ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ : كَانَ الْفَرَاءُ يَنْاقِضُ، يَقُولُ : قَائِمٌ : فَعْلٌ دَائِمٌ،
لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَسْمَاءِ، لِدُخُولِ دَلَالِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْفَعْلِ،
لِأَنَّهُ يَنْصُبُ، فَيَقُولُ : قَائِمٌ قِيَامًا، وَضَارِبٌ زِيَادَهُ فَالْجِهَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا
اسْمٌ، لَيْسَ هُوَ فِيهَا فَعْلًا، وَالْجِهَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا فَعْلٌ، لَيْسَ هُوَ فِيهَا
اسْمًا»^(٢).

وَجَاءَ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الْقُرْآنِ» مَا نَصَهُ :

^(١) الْفَرَاءُ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، تَحْقِيقُ نَجَاتِي وَالنَّجَارِ، الْهَيَّةُ الْعَامَّةُ لِلكِتَابِ، الْقَاهْرَةُ ١٩٨٠م،
صَ ٧٣.

^(٢) الْزَّاجِجِيُّ، مَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، مَكَتبَةُ الْخَانِجِيِّ، وَدَارُ الرَّفَاعِيِّ
بِالْرِّيَاضِ، ١٩٦٣م، صَ ١٢٩.

«قال "الكسائي" في إدخاله "أن" في "مالك" : هو بمنزله قوله : ما لكم ألا تقابلوا، ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن يقول : مالك أن قمت، ومالك أنك قائم، وذلك غير جائز، لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال. يقول : منعتك أن تقوم، ولا يقول : منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في "مالك" في المستقبل، ولم يأتي في "دائم"، ولا ماض»^(١). فقد أراد بال دائم : اسم الفاعل وبالماضي : الفعل الماضي، وبالمستقبل : الفعل المضارع، وعطف "ماض" على "دائم" يدل على إشارة أنه كان يسمى اسم الفاعل فعلاً. وسماه فعلاً في موضع آخر من تفسيره، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر : «كاشفات ضردا، وممسكات رحمة». قال : «نون فيها عاصم والحسن وشيبة، وأضاد يحيى بن وثاب، وكل صواب. ومثله : "إن الله بالغ أمره" و"بالغ أمره" و"موهين كيد الكافرين" و"موهنه كيد الكافرين". فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فأثر الإضافة فيه، تقول : أخوك آخذ حقه، فتقول هادها : أخوك آخذ حقه، ويُقْبَح أن تقول : آخذ حقه، فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعد، قلت : آخذ حقه، ألا ترى أنك لا تقول : هذا قاتل حمزة، لأن معناه ماض، فقُبِح التتوين»^(٢).

^(١) الفراء، معاني القرآن، ص ٢٠.

^(٢) المرجع السابق، ص ١٦٦.

إن الدلالة تصلح للتفريق على مستوى *Semantics*، أما التفريق بين الجمل نحوياً فيقوم على أساس وظائف الكلمات باعتبار دلالتها على الأبواب النحوية، ففي الآية القرآنية {أن تصوموا خير لكم} ^(٢)، صاغ النها من (إن و الفعل) مصدراً فصار الكلام (صيامكم خير لكم)، ولكن الدراسات اللغوية الحديثة تفرق بين هذين تماماً، لأن الوظائف التي تؤديها الآية كما وردت في نص القرآن غير الوظائف في الكلام المدعى أنه غاية الأولى.

إن ضرورة صوغ المصدر قد نشأت لدى النها نتيجة الربط بين أمرين ينبغي التفريق بينهما هما "الحالة الإعرابية" و"علامات الإعراب"، والحالات الإعرابية هي (الرفع والنصب والجر والجزم) وقد فهم النها أن كل حالة إعرابية لابد لها من علامة إعرابية، فإذا لم تظهر في الجمل فهي في محل كذا، وإذا لم تظهر العلامة على (إن و الفعل) فلا بد من صوغ مصادر تظير علينا الحالات الإعرابية في علامات إعرابية، الواقع أنه ليس من الضروري التلازم بين الأمرين، فقد يعبر عن الحالة بعلامة شكلية فقد لا يعبر عنها، والأمر مرجعه إلى انعرف اللغوي في الكلمات والجمل «فالحالة يمكن أن تلحظ في الذهن لأنها أمر اعتباري، أما

^(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

اللفظ فلا يمكن أن يلحظ، بل إنه يقال أو لا يقال، ولا ثالث لهذين الاحتمالين»^(١).

لقد كان اهتمام العلماء العرب بتحليل بنية اللغة العربية كبيراً، وفي هذا الإطار تكون فرعان علميان، وهما : "النحو وعلم أصول النحو"، والعلاقة بينهما موازية للعلاقة بين "الفقه" و"علم أصول الفقه".

وقد جمع السيوطي في كتاب "الاقتراح" عدداً من تعريفات النحو لعلم النحو، منها : "النحو استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"، "النحو علم بأقيمة تغير ذوات الكلم وأوآخرها بالنسبة إلى لسان العرب"، "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب الموصولة إلى معرفة أحكام أجزائه"، ومنها "النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة، يتآلف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى".

وهذه التعريفات وغيرها تشتراك في تحديد سمات أساسية لعلم النحو، منها أن النحو علم أو صناعة علمية، وفي هذا تمييز واضح بين وجود اللغة العربية منذ آلاف السنين قبل الإسلام، وبين

^(١) انظر : د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٤٨.

علم النحو أو صناعة النحو، وهو تخصص ظهر وأزدهر في إطار الحضارة الإسلامية.

موضوع النحو في هذه التعريفات يشتمل على "تغیر دوایت الكلمة وأواخرها"، والنحو لا يقتصر على نهايات المفردات سواء أكانت نهاية إعراب أم حركة بناء، بل يهتم النحو أيضاً ببنية الكلمة وتغيراتها الداخلية.

لقد بُرِزَ من الموالى "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي" الذي قيل فيه "محمد بن سلام" «كان أول من بعَجَ النحو ومد القياس»^(١).

و"عيسي بن عمر التقي"، وقد أخذ عن "ابن أبي إسحاق" هذا، وأخذ عنه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" ثم "سيبوبيه"، وقد روى عنه في عدة مواضع من كتابه، كانت هذه الدراسات في أول أمرها عملاً من الأعمال القرآنية، ثم ظهرت الحاجة إليها على أنها غرض حيوي لا يستغني عنها في الأمصار الإسلامية التي تلاقت فيها العناصر، وتفاعلـت فيها اللغـات، وتضافـرت جهـود الدارـسين لإنماـها، وقد كلـلت تلك الجهـود بالنجاح يوم أن استـقلـت هـذه الـدرـاسـة عن جـملـة الأـعمـال القرـآنـية وأـصـبـحت عـلـماً مـسـتقـلاً أـفـرـأـت عـلـيـه اـنـدـارـسـون لـذـاتـها.

^(١) ابن سلام، طبقات الشعراء، شرحه محمود محمد شاكر، دار المعارف نختـر (٧). القاهرة، ١٩٥٢م، ص ١٠.

وموضوع النحو في التعريفات يشتمل على "تغير ذات الكلمة وأواخرها"، والنحو لا يقتصر على نهايات المفردات سواء أكانت نهاية إعراب أم حركة بناء، بل يهتم النحو أيضاً ببنية الكلمة وتغيراتها الداخلية.

والنحو هو ذلك العلم الهدف في كل هذا إلى كشف العلاقة بين "النظم" و"المعنى" أي بين ذلك التتابع الصوتي من الكلمات المترابطة في علاقات نحوية من جانب، وما تدل عليه من دلالات من الجانب الآخر، وهذه التعريفات تتكمّل لإيضاح جوانب شتى من طبيعة علم النحو و مجالاته وأهدافه.

فالإعراب من حيث هو بيان لوظائف، كانت عند القدماء هي المعنى، ومن أقدم النصوص التي بين أيدينا حول دور الإعراب في أداء المعنى ما أورده الزجاجي في كتابه "الإيضاح"، حيث عرض لموقف المؤيدين لدور المعنى في الإعراب والرافضين له، ولكن الرأى القائل بدور الإعراب في أداء المعنى هو الذي ساد في أمهات الكتب النحوية^(١)؛ فـ "ابن جنى" يعرف الإعراب بقوله: «هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ^(٢) وإلى مثل ذلك ذهب أصحاب

^(١) انظر : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدى، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م، ص ٧٠، ٧٧، ٨٢.

^(٢) انظر : ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٣٥.

الشرح والمختصرات^(٣)، ولذلك قال الزجاجي أن البصريين والковيين قد أجمعوا على دور الإعراب في أداء المعنى وإن اختلافاً في مدى تطبيقه^(٤).

فكلا الفريقين ينتزع أحکامه من لغة العرب الخلص الضاربيين حول مدينته^(٥) (الكوفة أو البصرة). وليس الكوفيون بأهون شأنها، ولا أقل عدداً، ولا أضعف مصادر من البصريين وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين، كما يقول المحققون^(٦).

إن غاية البصري والكوفي وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هي : صيانة اللغة والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد ولكل وسيلة إلى غايتها ولكن الوسائل تتفاوت، وفي هذا تيسير وتنمية لموارد اللغة، وتمكين الانقماض بها، وإقدارها على مسيرة العصور المتتجدة من غير أن ينالها أذى أو يتسرّب إليها ضعف، وقد تشدد النبصريون وضيقوا، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا. وما لأنتم عوامل مختلفة، أضفت على مذهبهم

^(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٥١.

^(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٧٧ وما بعدها.

^(٥) الجاحظ، البيان والتبيين، القاهرة ١٩٤٨م - ١٩٥٠م، ج ١، ص ٢٣.

^(٦) السيوطي، المزهر، مطبعة السعادة القاهرة (دلت)، ج ١، ص ١٤٨.

قرة، وأكسيته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم، بغير
مفاضلة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة.

وكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد
فصيحة كثيرة، تخالف مذهبهم، وتهدم قواعدهم فلجأوا إلى التأويل
والوصف وتحوها تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة
عليها، مخالفة لها، يتناولونها بالتأويل كى تساير قاعدتهم، وتساوق
مذهبهم.

إن البصري لا يزال بالمسائل يخضع لها لتأويلاه، فإن
خضعت لها قبلها، وإلا وصفها بالشذوذ أو خطأها وخطأ قائلها،
يبنوا يتقبل الكوفي هذه المسائل إذا سمعها من أعراب يشق
بغصاحتهم، ثم يعيد النظر في الأصول التي سبق أن توصل إليها،
والقواعد التي سبق أن استتبطها إذا رأى أنها تتعارض معها لتكون
وفق هذه المسائل، وليطمئن بعد ذلك إلى تمثيل اللغة في قواعده
تشيلا صادقا، وأن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية،
ويمتازون بفهم العربية فيما لا يقوم على افتراضات وتكلمات أو
استهداه بقوانين العقل وأصول المنطق، ولكنه يقوم على تذوق اللغة
وحس بطبيعتها ^(١). إذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر

^(١) انظر: مقدمة الإنسان، طبعة ليدن، الفصل الذي تحدث فيه 'جونولطليل' عن منهج
الكوفيين في ضوء ما جاء من مسائل الخلاف.

القواعد الأول، وعدوا كل تعبير صحت روایته قائما على أساس صحيح ممثلاً أسلوباً عربياً يعينه. ومن الزعم الباطل أن يقال إن البصريين كانوا أكثر تصلباً في أمر الرواية اللغوية من الكوفيين، أو أن نحوهم أقرب إلى الطبيعة اللغوية استناداً إلى ما كانوا يقولون: «نحن نأخذ اللغة من حرفة الصبابة وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها من أكلة الشواريز وباعة الكواميغ»^(١). فلم يكن هذا هو واقع الأمر، لن الكوفيين كالبصريين كانوا يعنون العناية كلها بسلامة اللغة وصحتها. ولم يكن الكوفيون أقل من البصريين روایة وحفظاً وسماعاً، فقد كان الكوفيون والبصريون جميعاً يعملون جاهدين على لقاء الأعراب والسمع منهم، وعلى جميع الأشعار وأخبار أيام العرب، بل كان الكوفيون أوسع روایة، فهم «ملمون بأشعار العرب مطلعون عليها»^(٢). والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي لم يستغن عن الاعتماد عليها كوفي ولا بصري. وإذا كان البصريون ينظرون إلى روایات الكوفيين نظرة الشك ويتمتعون عن الأخذ عنهم^(٣)، فليس من الصعب حمل ذلك على ما عيد من التنافس بين المصريين، يضاف إلى ذلك سعة روایاتهم

(١) السيرافي، أخبار النحوين البصريين، تحقيق الزيني وخاجة، ط١، المزهـر، مطبعة الخطبي، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ص ٩٠.

(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، مطبعة المجتباني الذهلي، ١٣١٢هـ، ص ٨٤.

(٣) السيوطي، المزهـر، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٢٥هـ، ٢/٢٥٦.

للهجات العرب، مشاركتهم البصريين في التقليل بين الأعراب والخلص، والسماع من فصحاء الأعراب الذين افخر البصريون بالأخذ عنهم، وخروج "الكسائي" إلى البوادي العربية التي سبق للخليل بن أحمد أن استقى منها مصادر علمه.

على أي حال فإن هذه الأصول بهذا الفهم امتنعت عند علماء العربية القدماء، يستوى في ذلك البصريون والkovifion، وأن هذه الأصول قد ساعدت علماء العربية مع نهاية القرن الثاني الهجرى على وضع هذا النموذج التفسيرى التعليمى للغة العربية.

ومعنى هذا أن المبدأ الذى ينطلق منه الدكتور "تمام" فى قراءاته الجديدة للتراث اللغوى، هو المبدأ نفسه الذى صدر عنه هذا التراث، وهو كما قال "ابن جنى" الإبانة عن المعنى. ومع ذلك يقرر الدكتور "تمام" أن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بسمة "الاتجاه إلى المبنى أساساً ولم يكن قصدها المعنى؟" ذلك أن المعنى عنده له مفهوم المعنى عند القدماء، يقول: «وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى، يقويه ويندفعه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدى من أصوات الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقالييد وفولكلور وأغان ومناهج عمل وطرق معيشة... وهلم جرا». ومن هنا دعت الحاجة إلى المناهجية إلى تشقق المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية: أحدها المعنى الوظيفي، وهو

وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حد سواء، والثانية المعنى المعجمى للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه ويتصل بهما عن طريق المكاننة؛ لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معبرا عن معنى اليقاق في إطار الحياة الاجتماعية، وهذا التشقيق هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي.

فالإعراب، الذي هو الإبانة عن المعانى النحوية (العديمة، الفضلة، الإضافة) بالألفاظ، أي شكل آخر الكلمات التي تشغل الواقع النحوية المختلفة وسيلة لفظية من وسائل اللغة العربية في إزالة اللبس وتوضيح المراد، يضاف إليها:

- قرائن لفظية أخرى.
- قرائن معنوية.

وتقسام الكلمات بالحرية في الترتيب إن حظيت بوسيلة من الوسائل السابقة، وإنما اتسمت بثبات الموقع وتقيده، وهو قيد رضيته اللغة بغية إزالة اللبس وإيضاح المعنى ورسم الحدود بين المعانى المختلفة، فليس الأمر في التركيب أمر علامات إعرابية أو حالات يبحث عن عاملها، فما هذه إلا وسيلة واحدة من وسائل كثيرة، صحيح أنها أهم الوسائل وأعظمها شأنًا، لكن يبقى أن الأساس في التركيب هو مضامنة الألفاظ بعضها ببعضًا تبعاً لنسبة معينة تسخر

لها كل الوسائل. وكما أن المتكلم هو الذي يذكر ويؤثر، ويتشىء ويجمع، ويقدم ويؤخر، هو كذلك من يرفع وينصب ويجر بناءً على نسب توزيعية يحكمها الاستعمال.

ومن المدافعين عن "العامل" المرحوم عباس العقاد والأستاذ على التجدى ناصف، فاما الأستاذ العقاد فإنه تناول مسألة العامل بوصفها «مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة، بل هي مسألته الكبرى، أو مسألته الأولى والأخيرة، لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء^(١)»، ويرى الأستاذ العقاد أن «النحو كله قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة^(٢)».

وبين الأستاذ "العقاد" رأيه في مسألة العامل قائلاً : «والرأى الذي انتهينا إليه، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين، كأكثر ما يكون الصواب بين الأطراف المتبااعدة؛ فالمنكرون للعامل – ظاهراً أو مقدراً – مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموضع، وشواهد ذلك في قرافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى

^(١) انظر : عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة وأدابها، ط٢ دار المعارف، د٢٩، ص ٢٩.

^(٢) انظر : المرجع السابق، ص ١٤٩.

في الكلمات التي تخللها، وليس قواعد هذا الشعر بنت جيلها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية، وهذا فضلاً عن أن الشواهد المطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد روایاتها، لأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضيف إلى الشواهد ولا تنتقض منها أو تنفيها.

أدرك "الخليل" أن بعض الكلمات يلزم حالة واحدة، وتلك الكلمات هي المبنية وبعضها الآخر يتغير بتغيير التراكيب لإعرابها عن المعانى المختلفة التي تتعرض لها في التأليف.

لقد وصل "الخليل" -من خلال إدراكاته للأصوات والحراف والكلمات- إلى دراسة جديدة هي الهدف من هذا كله إنما تتعلق بأسباب تغيير أواخر الكلمات بتغيير موقعها في التراكيب، ومما لا شك فيه أن أساس هذه الدراسة هو الكشف عن المؤثرات المختلفة التي تؤدي إلى مثل هذا التغيير، هذه المؤثرات هي العوامل.

ومن هنا فإن فكرة العامل في النحو العربي قد نشأت

نشأة لغوية حقا ابتداء

من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحراف وانتهاء بالمؤثرات انفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة.

ولسنا نحتاج إلى جهد كبير لكي نؤكد أن النحاة العرب قد أدركوا فكرة العامل، وأن أبواب النحو العربي كله قائمة على هذه

الفكرة، وأنها نشأت نشأة لغوية من خلال عنصر التفاعل والتاثير، وأنها بذلك تكون قد استمدت أصولها من ذات المعين الذى استمدت منه النظرية التوليدية التحويلية نظرية العامل والربط السياقى، وأنهما قد نبعا من معين واحد.

وقد أيقن "تشومسكي" بعد العديد من الإضافات والتعديلات والتحسينات التي أجرتها على نظريته منذ ظهورها في كتابه التراكيب النحوية سنة ١٩٥٦م أن نظرية العامل والربط السياقى تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال بحيث أصبحت القواعد التوليدية قادرة على إعطاء التفسير الكامل والتحليل اللغوى الشامل للتراكيب النحوية في بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة، وإذا كانت هذه النظرية وهى تمثل الكفاءة التوليدية المثلى التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية بعد جهد وعمل ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن، فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإن "الخليل بن أحمد" قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن ثم فإن "تشومسكي" وإن كان قد انتهى بنظرية العامل فإن "الخليل" قد ابتدأ بها.

(٤) (علم اللغة التطبيقي) يمثل الفرع الثانى الكبير من فروع علم اللغة، ويقوم هذا العلم على استثمار نتائج علم اللغة العام أو

النظرى ودراساته وتطبيقاتها في مجالات لغوية معينة، ومعنى هذا أن كل فرع من فروع علم اللغة النظرى يقابله بالضرورة فرع آخر تطبيقي انبثق عن الفرع النظرى له، ومعظم هذه الفروع التطبيقية لم يعرفها التفكير اللغوى على النحو الذى هي عليه الآن، بعكس فروع علم اللغة النظرى الذى عرفت الدراسات اللغوية القديمة جوانب منه، ولكن بغير المنهج المتبع في دراستها اليوم، ومن ثم ندرك شبكة العلاقات التي تربط بين فروع هذا العلم المختلفة.

ونحن أصحاب تراث لغوى ضخم يرجع إلى أكثر من ألف عام فأقدم مؤلف لغوى وصل إلينا هو معجم (العين) "للخليل بن أحمد"، وأقدم كتاب في النحو هو كتاب "سيبويه" ومنذ ذلك التاريخ وحتى اليوم لم تتوقف حركة التأليف في اللغة العربية ودراساتها، ولا شك أن هذا الماضي العريق يحدد لنا هذه التبعات وتمثل في أمرين :

الأول : هو نراسة التراث اللغوي العربي دراسة علمية لإبراز دور علماء العربية القدماء في تاريخ الفكر اللغوي عامّة، وللبحث عما يصلح من الأصوات اللغوية التي وضعوها لكي تصبح أصولاً لعلم لغة عربي حديث يساير ما بلغته هذه الدراسات اليوم في الغرب من تقدم، وكما قيل بحق فإن أول التجديد هو قتل القديم بحثاً.

أما الأمر الثاني : فهو معرفة علمية وعملية بطرق غم اللغة ومناهجه، ولا بأس علينا في ذلك، فقد نقلنا كما نقل أجدادنا عن الحضارات الأخرى، وجاوزنا الآن في كثير من العلوم طور النقل إلى طور التأليف الأصيل والتفكير الفريد المرتبط بتراثنا وحضارتنا، ولكننا ما زلنا حتى اليوم في مجال الدراسة اللغوية نعيش عيالاً على تراث أجدادنا من علماء العربية القدماء لم ننصف شيئاً ولم نفهم بشيء في دراسة العربية وتعليمها، ولا يعد ذلك عيناً فيما طالما أن النظام النحوي للعربية لا بديل عنه لأن العلاقات بين المفردات في التراكيب العربية ثابتة، حتى وإن طرأ على المفردات تغير في الدلالة، وليس ضروريًا أن يحدث في نحونا ولغتنا ما حدث بالفعل في أوروبا وأمريكا من إمكانية نشوء أنظمة نحوية ولغوية جديدة لأن ما حدث لللاتينية لم يحدث بعون الله للعربية، ولذلك تجد مصطلح الأنحاء التقليدية سائداً عند الأوروبيين في دراساتهم لكنك لا تجد ذلك في الدراسات العربية وإن كان ذلك قد تردد في بعض الدراسات العربية الحديثة فهو من قبيل تأثر بعض المؤلفين أو الباحثين في النحو العربي بما درسوه في أوروبا أو قرأوه في المراجع الأجنبية أو ما ترجم لهم أو ترجموه بأنفسهم عن تلك اللغات اللاتينية، وقد كرروا كثيراً مصطلح التقليدي أو الدراسات التقليدية.

وكتاب "سيبويه" يعد أهم ما وصل إلينا في النحو العربي في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة يشتمل كتاب "سيبويه" على أبواب كثيرة متتابعة، بدأت من تقسيم الكلم إلى اسم و فعل و حرف، ثم تناول علامات الإعراب والبناء، وخصص أبواباً كثيرة بعد ذلك للقضايا المتصلة ببناء الجملة العربية وفيه أبواب للأبنية الصرفية للمفردات اعتماداً على فكرة التمييز بين الحروف الأصول وأحرف الزيادة التي وضعها "الخليل بن أحمد"، ولما كانت كلمات كثيرة تحدث فيها تغيرات صوتية فإن "سيبويه" خصص الأبواب الأخيرة من كتابه للدراسة الصوتية، وهي الأبواب التي تناول فيها الحروف ومخارجها وصفاتها والإدغام وغير ذلك، مما شكل الإطار العام للبحث الصوتي عند العرب، وقد استمر هذا المفهوم الشامل للنحو عند عدد من المؤلفين في التراث العربي. وقد احتفظت كتب النحو الكبيرة، مثل : (المقتضب) "للمبرد" (ت ٢٨٥) و(أصول النحو) "لابن السراج" (ت ٣١٦) بدراسة الجملة والكلمة والأصوات اللغوية.

ولم تقتصر الجيود النحوية على كتب النحو العامة التي تهتم بتقديم النظام اللغوي للعربية في أبواب، بل هناك دراسات نحوية نصية كانت تعرض المسائل طبقاً لورودها في النص، وهنا نجد

مجموعة من كتب الدراسات اللغوية لنصوص القرآن الكريم^(١). فالنحو علم أو صناعة علمية، وفي هذا تمييز واضح بين وجود اللغة العربية منذ آلاف السنين قبل الإسلام، وبين علم النحو أو صناعة النحو، وهو تخصص ظهر وازدهر في إطار الحضارة الإسلامية.

ويجمع النحاة القدماء بصرىون وكوفيون على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اسم، وفعل، وحرف، جاء ذلك على لسان سيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرماني، وابن فارس، والبطليوسى، والزمخشري، وابن الأبارى، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرضى، وابن هشام، وابن الصائغ، والسيوطى، وغيرهم من ذكره في أثناء استعراضنا لأنواع النحاة من خلال عرض خصائص مفردات العربية وتراثها، ومن ثم ظواهرها التي وضع لها نحاة العربية ولغووها ما تناسب معها من ضوابط وأحكام.

وقد شمل علم اللغة بمفهومه الحديث مجموعة من المباحث العربية وذلك من خلال مستويات التحليل على أن علم العربية وهو النحو قد شمل هذه المباحث من خلال مسائله وقضاياها، فمنها (عل-

^(١) د. محمود نهوى حجازى، البحث اللغوى، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٢

الصرف) أو بمعنى آخر علم (المورفيمات) وهو يبحث في تصنيف (المورفيمات) وأنواعها ومعانيها المختلفة ووظائفها، ويدخل في إطاره علم الصرف بالمفهوم التقليدي، ويستخدم وحدة أساسية في التحليل هي (المورفيم morpheme) ويرمز له في التحليل بالقوسين { }.

وعلم النحو أو علم النظم ويدرس أحكام وقوانين نظم الكلمات داخل الجمل والعبارات وأنواع الجمل والعلاقات النحوية التي تربط بين مكونات الجمل وهو جزء من (علم القواعد grammar) الذي يشمل هذا العلم بالإضافة إلى (علم الصرف).

وعلم الدلالة يدرس الطبيعة الرمزية للغة، ويحلل الدلالة من حيث علاقتها بالبنية اللغوية وتطور الدلالة وتتنوعها والعلاقات الدلالية بين الكلمات والحالات الدلالية وغير ذلك، وقد انبثق عن هذا العلم فروع أخرى هي : علم المفردات، ويدرس حركية الثروة اللغوية، كما تتمثل في المفردات من حيث مقدارها وتتنوعها وعدد الكلمات التي تستخدم في مجال معين والكلمات المقترضة من لغات أخرى، والكلمات الحية النشطة التي يستخدمها المتكلم بلغة معينة وذلك التي لا يستخدمها ولكن يعرف معناها وغير ذلك مما يتصل بالمفردات.

و(علم اللغة التاريخي) يدرس التطورات اللغوية في فترات زمنية متعددة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية

والدلالية، ومعنى هذا أن هناك علم أصوات تارىخي وعلم الصوف تارىخي وعلم النحو التارىخي وعلم الدلالة التارىخي، وأهم ما يسفر عنه هذا العلم من نتائج يتمثل في القوانين التي تحكم التطور اللغوي على هذه المستويات المختلفة، وكل ذلك بالنظر إلى لغة معينة أو عدة لغات في فترات زمنية مختلفة أى وهي في حالة الحركة (dynamic). وهذا يسرى على المفردات العربية قبل الإسلام وعلى بعضها بعد الإسلام لكنه لا يسرى على النحو والإعراب.

وعلم اللغة المقارن ويدرس الظواهر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية دراسة مقارنة في عدد من اللغات التي تنتمي إلى أصل واحد أو عائلة لغوية واحدة، ومعنى هذا أن هناك فروع أخرى لهذا العلم تتمثل في علم الأصوات المقارن، وعلم الصرف المقارن، وعلم النحو المقارن، وعلم الدلالة المقارن. وبناء على هذه الدراسات المقارنة يستطيع علماء اللغة استخلاص بعض النظائر اللغوية المشتركة بين اللغات ذات الأصل الواحد، أو قد يسعى بعضهم لبناء اللغة الأم التي انحدرت منها هذه اللغات، ولكن هذا هو الهدف الرئيسي لهذا العلم في القرن التاسع عشر، وهذا الفرع من فروع علم اللغة حدا بعلماء اللغة أن يفترضوا وجود لغة سامية أم تفرعت عنها العربية والعبرية والحبشية والسيريانية، ومن خصائص هذه اللغات استخلصوا الظواهر المشتركة والقوانين التي

تحكمها وجعلوها أصول اللغة السامية المفترضة. وفي ظننا أن هذا الأمر أعادهم على إمكانية وضع أنظمة جديدة نحوية من خلال دراسة خصائص لغة ما خصوصاً أن هذه الدراسات الحديثة لا تركز على لغة بعينها، فإنما تكرر عبارة (أى لغة إنسانية) وإن كانت هذه البحوث تتبع أمثلتها من الإنجليزية وهذا راجع إلى أن اللغة التي تكتب بها هذه البحوث هي الإنجليزية.

(علم اللهجات) وهو علم يدرس خصائص اللهجات في اللغة الواحدة كما تظهر في الفروق الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ويرجع الفضل في ظهور هذا العلم واستقراره لعلم اللغة التاريخي والمقارن. ويبدو أن هذا الفرع أوعز لعلماء اللغة إمكانية نشوء نظام نحوى لكل لهجة على حدة، ويبدو أيضاً أن هذه الفكرة انتقلت إلى باحثى العربية ودارسياها سواء عن طريق البعثات العلمية أو الترجمة. فبدت في كتاباتهم ومؤلفاتهم اللغوية آثار هذا الاتجاه من إمكانية إنشاء أنظمة بديلة عن النحو العربي يمكن تطبيقها على العربية لكن ذلك لم يكن ممكناً، وإن ظهرت دراسات عديدة عن اللهجات العربية مع مقارنة خصائصها بخصائص اللغة العربية الفصحى، ولم ينجم عنها إلا كشف مدى التطور في الاستعمال في جميع مستويات التحليل اللغوي.

(علم اللغة المعياري) وهو علم ليس له وجود واضح بين فروع (علم اللغة) فهو منهج في دراسة اللغة أكثر منه علم من

علوم اللغة، وكان من الشائع وصف الدراسات اللغوية العربية بأنها دراسات معيارية أي تدرس اللغة لهدف معين مثل وضع قواعد لتعليم اللغة أو المحافظة عليها، أي أن الدراسة المعيارية للغة لم تكن تدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها وإنما تدرسها لهدف معين، وهو بهذا المعنى يقابل علم اللغة الوصفي الذي يدرس اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها دون النظر إلى الجوانب المعيارية مثل وضع القواعد أو المحافظة على اللغة أو تعديلها وغير ذلك.

و(نظريّة السياق The contextuel Theory of meaning) على النحو الذي حده (فيرث Firth) تعد من أنساب المناهج لدراسة المعنى بسبب ما تميزت به من عناية بالعناصر اللغوية والاجتماعية، والابتعاد عن كثير من الأفكار بعيدة عن الواقع اللغوي، وبسبب المنهج الواضح الذي قدمته لدراسة النصوص^(١). إن الاهتمام بالمقام أوـ (سياق الحال) بالإضافة إلى سياق اللفظ ضروري للوصول إلى المعنى الدقيق، لأن الكلمة إذا أخذت منعزلة عن السياقين النفسي والحالى، فلا معنى لها ولا قيمة، أو

Lyons, John semantics. v ٢, cambridge university Press London ١٩٧٧, p. (١)

هي محتملة لصنوف من المعايير^(١)، وهكذا فإن الوصول إلى معنى أي نص لغوي يستلزم ما يلى^(٢) :

أن يحل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة الصوتية والصرفية (المورفولوجية)، والنحوية (التركيبية) والمعجمية، وأن يبين نوع الوظيفة الكلامية من تمن وإغراء واستفهام وتعجب... وغير ذلك.

وأن يذكر الأثر الذي يتركه الكلام من اقتطاع أو سخرية أو ضحك أو بكاء أو ألم... الخ، وأهمية نظرية السياق تتمثل في عنايتها بالشق الاجتماعي للمعنى، وهو ما يسمى بسياق الحال، لأن إجلاء المعنى على المستويات اللغوية : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية لا يعطينا إلا معنى (المقال) أو (المعنى الحرفي) وهو معنى فارغ من محتواه الاجتماعي والثقافي منعزل عن القرائن ذات الفائدة الكبيرة في تحديد المعنى، ولذلك كان من الضروري العناية به، ومن ثم فإن المعنى الدلالي يشمل جانبين أولهما يتمثل في (المقال) الآخر في (المقام) أو سياق الحال^(٣).

^(١) انظر : د. محمود المسعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص ٣٣٨.

^(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٣٤٠، ٣٤١.

^(٣) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص ٣٣٧، ٣٣٩.

والمقال وحده لا يكون محدد الدلالة إلا بمعرفة مقامه أي الشق الاجتماعي المصاحب له^(٤).

وكثير من النصوص اللغوية، نجد صعوبة في فهمها على الوجه الدقيق بسبب قطعها عن السياق الحالى، أو غيبة بعض عناصره، ففي قول "الكميت":

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

يذكر النحاة أن قوله : "وَذُو الشِّبْ يَلْعَبْ" يحتمل أن يكون استفهاماً إنكارياً

بهمزة استفهام ممحونة، ويحتمل أن يكون إخباراً، والمعنى مختلف في الحالتين وما كان هذا الاحتمال ليرد في اللغة المنطقية التي تتمثل فيها للسامع عناصر الموقف الكلامي حيث يسمع طريقة الأداء الصوتي وما يصاحبها من المتكلم من حركات أو إشارات أو نحو ذلك فيميز بين الإخبار والاستفهام. واستصحاب سياق الحال ضروري لدراسة النصوص اللغوية المكتوبة التي فقدت عنصراً هاماً من عناصر السياق يتمثل في الأداء الصوتي، وعلى

^(٤) د. طاهر سليمان حمودة، دراسة لمعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٢١٧.

قدر ما يمكننا استحضاره من عناصره يكون فهمنا للمعنى من حيث الدقة والوضوح^(١).

يتضح لنا إدراك أهمية السياق بشقيه اللغوي والاجتماعي أو المقالى والمقامى في ثلاثة من البيئات العلمية والإسلامية المعنية بدراسة النصوص اللغوية، وهي بيئات المفسرين والبلاغيين والأصوليين.

وللنحاة العرب جهد في دراسة بناء الجملة، ويكفي أن ننظر في كتاب "سيبوية" لنجد دراسات قيمة في بناء الجملة العربية، ولكن أهم فرق يميز البحث الحديث في بناء الجملة عن البحث العربي في هذا أن الجهد العربي دار حول محور هو نظرية (العامل)، بينما يضع البحث الحديث هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة وسيلة للتعبير عن معنى، ومن ثم يعد المعنى قطبا هاما في دراسة بناء الجملة، ليتبين هذا بانتظار في بحث النحاة لل فعل المضارع بعد (حتى)، فقد لاحظوا أنه فعل منصوب، نقول مثلا : حتى أخرج، حتى نعمل إلخ، وهذا يمكن أن نقول على نحو وصفي بسيط : إن هذا التركيب مكون من : (حتى + فعل مضارع منصوب)، ولكن النحاة سألوا بعد ذلك السؤال التقليدي، ما العامل في كون هذا الفعل المضارع منصوبا ورب قليل يقول : العامل هو تلك الحرف السابق عليه (حتى)، فيرفض أكثر النحاة مقررين خطأ هذه المقوله،

^(١) انظر : المرجع السابق، ص ٢١٨.

ويعل النها هذا برأيهم في (العامل)، فالعامل عندهم لا يعمل إلا مختصا، فلأفعال عواملها ولأسماء عواملها وليس ثمة عوامل تعمل في الأفعال وتعمل في الأسماء، وهنا يتساءل النها هل (حتى) من عوامل الأسماء؟ هي تجر الاسم مثل: (حتى مطلع الفجر). وإذا كانت كذلك فلابد من كونها مخصصة بالأسماء، أي أنها لا تؤثر إلا في الأسماء، ولابد وأن يكون ما بعدها اسماء، وهذا يقول أكثر النها: إن التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) ينبغي أن يفسر كما لو كان: (حتى + أن + فعل مضارع منصوب)، و واضح أن هذا تقرير لشيء لا وجود له في التركيب، استدعته العلامة. وهذا ما يرفضه علم اللغة الوصفي، فهو يعني بالتركيب الموجود فعلا واصفا له محددا وظيفته، أما التساؤل حول (العامل) وتخصيصه وتقديره وما شاكل ذلك فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الوصفي مجالا لبحثه.

فعلم اللغة يدرس التركيب واصفا له في اللغة الواحدة أو مقارنا إياه في المجموعة اللغوية، ولوحظ ورود الفعل المضارع منصوبا بعد: كي، لكي، كي لا، نكي لا : كي ما، وكان من الممكن الاكتفاء في وصف هذا بمعادلات بسيطة على غرار: (كى + فعل مضارع منصوب)، ولكنهم سئلوا السؤال حول العامل، والعامل لابد أن يكون واحدا ولا يجوز أن يتعدد، فقام النها بعملية تحليلية معقدة، ففي الآية {لكي لا يكون على المؤمنين حرج}، حللو (لكي)

فجعلوا اللام حرف جر، وجعلوا كى والفعل بعدها مصدرا مجرورا باللام، ونحن نقدر عظيم جهودهم في التفسير المقد لظواهر يبحثها علم اللغة الحديث بأسلوب معادلات وصفية دون تقدير أو تأويل، وبتساؤل دائم حول الوظيفة والمعنى والغرض، وفاعلية التركيب في التعبير عن معنى، ويرى الدكتور محمود فهمي حجازى أن اختلاف نظرية اللغويين المحدثين للجملة عنها عن النحو العرب أدى إلى مباحث لم تقل حقها من الاهتمام في كتب النحو التقليدية (جملة الشرط) عرفها النحو على نحو جزئى، تناولوها ضمن مباحث (جزم المضارع)، فاقتصرت في بحثهم لها على بحث العامل، فإذا كان التركيب : (إن تكتب اكتب) دار بحثهم حول العامل في ذلك الجزم الذي حل بالفعل الأول وبال فعل الثاني، واختلفوا في هذا اختلافا جزئيا لا يخرج عن هذا الإطار، أما جمل الشرط التي لا علاقة لها بالمضارع ولا علاقة لها بالجزم فقد ضاع مكانها في نظرية العامل التي دار حولها البحث في بناء الجملة عند النحو العرب، فنحن نقول (إن كتبت كتبت)، فلا نستخدم فعلا مضارعا بل فعلين ماضيين، وجمنة بهذه لا مكان لها بين أنماط جملة الشرط في كتب النحو العربي، لأن هذا التركيب حديث في انعربيه، بل لأن النظرة إلى جملة الشرط نظرة حديثة، وقد سجل اللغويون المحدثون أنماطا مختلفة من جملة الشرط العربية، وبعض هذه الأنماط في رأيه لم يكن موضع اهتمام النحو العرب، وذلك

مثل : (إن) + (فعل ماض) + (فعل ماض) نحو : إن (إن منعونا فاتلناهم)، أو (إن) + (فعل ماض) + (لم + فعل مضارع)، مثل (إن افترقتم لم تجتمعوا بعدها أبداً^(١)). وفي هذا العقد تمت دراسات جامعية نصية متعددة تركيب الشرط في القرآن وفي دواوين الشعر العربي موضوعاً لها، وقد تناولت الجوانب التي أشار إليها الدكتور "حجازي" ورأى فيها نقصاً ينبغي سده لكن هذه الدراسات النصية الحديثة اتخذت من النحو العربي وقواعد وسيلة للتحليل إضافة إلى استعانتها بالمناهج الحديثة في تصنيف المادة وتنسيقها وحصر أنماطها، وقد أشرف الدكتور "حجازي" نفسه على بعضها^(٢).

عرف "ابن جنى" النحو بقوله : « هو انتفاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتشتية والجمع ، والتحبير ، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك »^(٣) .

"فابن حنى" حين ذكر أنواعاً كثيرة للتصرف في كلام العرب ، جعل التصرف في الإعراب قسماً لأنواع التصرفات الأخرى ، ومن بينها التركيب.

^(١) د. محمد فهيس حجازي ، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، ص ٤٢ ، ٤٤ .

^(٢) انظر : السيد دسوقي ، جملة الشرط في شعر المتنبي ، رسالة جامعية بـ أداب طنطا ، ١٩٩٤م ، وعزيزه أبو صفيه ، جملة الشرط في القرآن الكريم ، رسالة جامعية ، مكتبة أداب الإسكندرية ، ١٩٨٩م ، لم ملمة عبد الباقى ، رواتب الجملة في القرآن ودراسة في النحو والدلالة ، رسالة جامعية ، مكتبة أداب الإسكندرية ، ١٩٨٨م .

^(٣) انظر : ابن جنى ، ج ١ ، ص ٣٤ .

والتركيب أشد خطراً مما ذكر "ابن جنى" فيه يفترق علم النحو عن غيره من العلوم اللغوية. واللغويون المحدثون يذهبون إلى أن النحو هو الدراسة الأفقية للغة، بمعنى أن كلمات اللغة حين تتجاوز لتشكل تركيباً تظهر في صورة أفقية على النحو أن يكتشف العلاقات النحوية المختلفة التي تربط بين كلماتها.

وهم حين يصورون النحو بهذه الطريقة يفرقون بينه وبين نوع آخر من العلوم اللغوية يهتم بدراسة اللغة دراسة رأسية تتظر إلى كلمات اللغة من حيث هي قوائم مختلفة من الصيغ، فهناك صيغ للتنمية وأخرى للجمع، والنسب، وهذا، والعلم الذي يدرس اللغة من الجانب الأخير هو علم (الصرف). "فابن جنى" إذن في كلامه السابق يجمع بين علمين أساسين من العلوم اللغوية. ومن الممكن عد العلمين شقي الدراسة التركيبية للغة، على أن يكون المراد بهذه الدراسة تحليل صيغ المفردات من ناحية التعرف على الوسائل الصرفية المختلفة من سوابق، ولوائح، وداخل التي تتخذها اللغة وهي تصوغ كلماتها، كما يكون المراد بها التعرف على الوسائل التركيبية التي تتبناها اللغة أثناء نظمها لهذه الصيغ المفردة في تركيب أكبر، وما قد ينشأ أثناء التركيب من مطابقة بين العناصر المفردة وترتيب بيانيها، و اختيار لحالة إعرابية معينة وهذا.

والتدخل بين شقي الدراسة التركيبية أمر مسلم به، فبعض اللواحق علامة صرفية و نحوية معاً، ومن هذا لاحقة التنمية، وجمع

المذكر السالم، فهي دالة على التغير في العدد، كما أنها علامة للحالة الإعرابية وتحويل الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول يكتسبه تصرفًا تركيبياً جديداً. والتصرف التركيبى عام، والنحوى منه خاصة أشد أنواع التصرفات اللغوية خطورة، فلا يتجمس الفرق بين اللغات إلا عن طريق تراكيبها النحوية.

والعلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام، إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها وبعضها الآخر، وتجعل اللغة وسيلة مفهمة بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في زصف الكلمات، وتتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة^(١).

وقد جاء في كتاب (مناهج البحث في اللغة) أن هذه الروابط ثلاثة أشياء: التماسك السياقى، التوافق السياقى، التأثير السياقى. فلتلمسك السياقى : يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدى الكلمة وظيفة التفاعل بالنسبة للفعل أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة أو الموصوف وهكذا. فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق، والتوافق في السياق : يقتضى

^(١) د. محمد عبد، نصوص للنحو العربي، ص ٢٢٣.

التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم والحضور والغيبة) والعدد (الإفراد والثنية والجمع) والنوع (التنكير والتأنيث)، كما يراغى ذلك في العربية في التطابق بين المبتدأ والخبر، واسم الإشارة وال المشار إليه، والصفة والموصوف. كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذى ترد عليه اللغة، فبتغيير هذا النظام تؤدى الكلمات وظائفها ويتماهى سياقها وبتطابق بعض أجزائهما، وفهم اللغة يبنى على الشكل والوظيفة.

وإذا كانت أيضا هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي، بحيث رأى بعض الباحثين عناصر بنوية واضحة في كتاب "سيبويه"^(٢). فقد ميز نحاة العربية الأوائل مثل الخليل وسيبويه بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية.

أما المستوى الأول فيتمثل في رصد الخصائص في الأداء وتتبّعه. أما المستوى الثاني فيتمثل في علاقة المبني بالمعنى. ولم يكن المستوى الأول إلا تلك القواعد المجردة التي يغلب عليها الطابع التعليمي والتي استند فيها النحاة إلى استعمالات العرب. في حين كان المستوى الثاني يتمثل في العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها. أى أن النحاة قد أدركوا أن هناك

^(١) نظرية تشومسكي للغوية، ترجمة حلمى خليل، ط ١ دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ص ٧٢، ٧٣.

ارتباطاً واضحاً بين المبني والمعنى. وللمبني عندهم كان يبدأ من أصغر وحداته، كما تتمثل في الصوت أو الحرف.^(١) بينما تمثل الجملة أكبر هذه الوحدات، أي أن أهم خصيصة من خصائص التحليل البنوي كانت في أذهانهم، وهي ثنائية التركيب اللغوي، وبذلك خرج هؤلاء النحاة عن دائرة الصواب والخطأ إلى فكرة النظام والتركيب، فليس الأمر مجرد وضع الفاظ بإزاء معانٍ فحسب، وإنما الأمر يتجاوز كل ذلك إلى عملية التركيب وما ينشأ عنها من علاقات. ولكن هذا الاتجاه لم يتضح بصورة ملموسة إلا مع نهاية القرن الرابع الهجري عند "ابن جنى" من علماء اللغة و"عبد القاهر الجرجاني" من علماء البلاغة^(٢).

(٥) ويرى الدكتور "فهيم حجازى" أنه من الأخطاء الشائعة عن اللغة العربية أنها لا تعرف مقابلاً لم يطلق عليه في اللغات الأوروبية لسم الأزمنة المركبة، وأن النحاة العرب لم يدرسوا هذه الظاهرة رغم وجودها في أشكال مختلفة في اللغة العربية، ونحن اليوم نفرق بين : كتبت، وكنت كتبت، وكنت قد كتبت، لكن تركيب معناه الخاص به.

والاهتمام بالمعنى يؤدي إلى المباحث التي عرفت عند القدماء باسم علم المعانى، ويكفي أن ننظر فيها لنجد فصولاً في بناء

^(١) د. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٣٨.

الجملة، فهم يفرقون مثلاً بين الخبر والطلب تفريقاً بارعاً، ولو طبقنا هذا لاتضح لنا مدى الخلط في تقدير فعل عامل في المنادي، فقد قدروا في تركيبٍ مثال : يا كبير القضاة، أن التقدير : أنسى كبير القضاة، ورغم كل المحاولات النظرية لتفسير هذا، فالثابت أن التركيبين مختلفان أساساً، فالأول طلبٌ والثاني خبرٌ، كما يقول البلاغيون، فجهود البلاغيين العرب لها مكانها وتقديرها في دراسة الجملة العربية، وهي المكمل الطبيعي لجهود النحو في هذا الميدان.

ولننظر مثلاً في دراسة البلاغيين لأساليب الأمر في العربية،

نجد عندهم الأمر بفعل الأمر (اكتب - اكتبى - اكتبا - اكتبوا - اكتبن)، والأمر بالمضارع المقرر بلام الأمر (لتكتب - لتكتبى ... الخ)، واسم فعل الأمر (حذار - صه)، والمصدر النائب عن فعل الأمر نحو (وبالوالدين إحساناً). فدراسة البلاغيين لهذه الإمكانيات التعبيرية للأمر في العربية أسهام طيب لإدراك الوسائل المختلفة التي يعبر بها في العربية عن الأمر، وшибه بهذا ما فعله البلاغيون في دراسة الاستفهام وأساليبه المختلفة، فهناك استفهام بهل وبالهمزة وباستخدام من وما ومتى وكيف وأين وكم... الخ، ودراسة تكوين الجملة الاستفهامية بأدواتها وعلاقاتها ومعناها مما يدخل في علم اللغة الحديث في دراسة بناء الجملة، ويرى الدكتور "حجازي" أن العرب شغلوا قديماً بالنهاية الإعرابية، والبلاغيون شغلوا بالمعنى فهل لنا أن نفيد منها مجتمعين؟ ولعل هذا ما صنعه د. تمام

حسان" وما تتجه إليه البحوث الأسلوبية والتصنيفة. وقد أتى جزء بعضها في جامعاتنا المصرية وأشرف الدكتور "حجازى" نفسه على بعضها أيضا.

وكتاب (اللغة العربية معناها وبناؤها) للدكتور "تمام حسان" في الحقيقة ليس نموذجاً وصفيّاً للغة العربية القديمة أو المستعملة في هذا العصر أو في عصر من عصور العربية أو إحدى لهجاتها، وإنما هو من قبيل إعادة النظر فيما جاء في كتب النحو والصرف من وصف للغة العربية، وهو قراءة جديدة للتراث اللغوي العربي من منظور علم اللغة الحديث، أي من خلال نظرية من نظريات علم اللغة الحديث، وهي نظرية السياق عند "فيرث".

وبهذا يخالف الدكتور "تمام حسان" أول مبدأ من مبادئ الوصفية، كما دعا لها، يقول في مقدمة الكتاب : «مجال هذا البحث اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتاباً في فرع معين من فروع هذه الدراسات، ولكنه يجول فيها ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاهما القدماء، ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً»^(١).

^(١) انظر د. تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص ٩.

نحن إذن أمام دراسة تقوم على دراسات سابقة، ولسنا أمام وصف جديد للغة العربية القديمة أو اللغة العربية المعاصرة، أو كما يقول : «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقى ضوئاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(٢).

ولأن المنهج الوصفي ليس من مهامه الأساسية إعادة النظر في نماذج وصفية أو تحليلية أخرى، وإنما يقوم على دراسة اللغة المنطقية المستعملة بحق، والدكتور "تمام" محق فيما سلكه لا فيما أراده لأن المنهج الوصفي في دراسة اللغة لا يعين على إنشاء نظام بديل لوصف العربية غير نظام النحو العربي، وإذا كان ذلك ممكناً في إحدى اللغات الأوروبية، ولذلك انطلق الدكتور "تمام" من كتاب النحو والصرف العربية وانتهى إلى النظام نفسه الذي وضعه نحاة العربية، وإن كان الدكتور "تمام" قد وضع نظاماً جديداً فإنه نظام لدراسة النص العربي وتحليله، ومن ثم فهو طريقة عمل وليس نظاماً جديداً.

ولقد يرى الدكتور "مصطفى الساقى" أن النحاة حين قسموا الكلم إلى اسم و فعل و حرف لم يذكروا لأننا الأسس التي تم بموجبها ذلك التقسيم ، وإن كانوا قد عرفوا أن بعضهم قد اعتمد في حكماته على ألسن شكلية فقط، بينما اعتمد البعض الآخر على بعض الأسس

^(١) المرجع السابق، ص ١٠.

الوظيفية، وجمع نفر قليل بين بعض الشكلي وبعض الوظيفي؛ ومع كل ما قلناه في هذا الصدد، ومن خلال سرداً لآراء النحاة ومناقشاتهم تمكناً بنظرة موضوعية فاحصةً من استخلاص تقسيم سباعي للكلم مستند إلى ما جاء به بعض النحاة القدماء من آراء كانت تبدو في تلك الأحيان الغابرة غريبة على النحو أو ليست ذات بال، ولكنها في الحقيقة، ومن وجهة نظر الدراسات الحديثة، قد فتحت آفاقاً واسعة أمامنا وأمام المعنيين باللغة من المحدثين.

والدكتور "الساقي" في المقابل يسجل لبعض النحاة التفاتاتهم الذكي لما فات بعضهم الآخر في مجال التقسيم، والذي عبر عنه بأن نظراتهم التي كانت تبدو كأنها عارضة في هذا الصدد -لتعد من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة جديرة بالتقدير والاهتمام^(١).

وحركة الإصلاح والتيسير لم تقف عند حدود الكتاب النحوي، بل اتصلت بها، وواكبتها حركة أخرى نادت بإحياء النحو عن طريق إعادة النظر في أصوله ومبادئه، وظهرت آثار هذه الحركة في صورة مؤلفات نحوية تختلف عن حركة إصلاح الكتاب النحوي في ظاهرها ودعواها لا غير، ولكنها في مجموعها تعكس إدراكاً حقيقياً لوظيفة اللغة في الاتصال والتعبير، ومن ثم كانت حركة إحياء وبعد للجانب الحي الذي ينبغي أن يستعمل من قواعد

^(١) دكتور مصطفى فاضل الساقى، *أقسام الكلام العربي*، ص ١٧٠، ١٧٤.

النحو، ولكنها، رغم ذلك لم تكن معارضة للنظرية النحوية العربية، وإنما كانت وثيقة الاتصال بأصولها ومبادئها، رغم أن بعض دعاتها ادعى التجديد، ولم يتمسك بمبدأ الإحياء الذي كان أكثر دقة ودلالة على ما يفعلون.

فاللغة منظمة من الأجهزة، وكل جهاز منها يؤدي دوره حسب النظم العرفية لتلك اللغة، وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تتنظم بها اللغة، ففي العربية كثير من الوظائف : وظيفة الفاعل، وظيفة النائب عن الفاعل، ووظيفة المبتدأ، وظيفة المستثنى... الخ. وكل وظيفة من هذه الوظائف تتخذ لها طريقة شكلية للتعبير عنها «وتختلف تلك الطرق الشكلية حسب عرف اللغة وأصطلاحها، والطرق الشكلية تختلف باختلاف هذه اللغات، فبعض اللغات مثل اللاتينية وسيلة الشكل فيها هي الإعراب، وذلك باتحاق لاصقه بآخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات، وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هي ترتيب الكلمات»، حيث يكون للترتيب قيمة نحوية، لو تغير لتغيرت وظائف الكلمات فيها. فالترتيب في بعض اللغات له قيمة نحوية، ونجد تعبيره في اللغة العربية في الفرق بين وضع الفاعل والمبتدأ، فمثلاً (محمد جاء) غير (جاء محمد)، فالذى يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه. هذا الفهم السابق للوظائف والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذى يحل محل

القول "بالعامل والعمل" (١). فالوظائف التحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام، وعلى أساس هذا الاختلاف في الوظيفة يختلف التعبير عنها، فالحركات والحروف التي هي أثر العامل في العربية هي من تأثير "القيم الخلافية" بين وظائف الكلمات في الجمل، حيث تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى بتأثير السياق، ولكن إذا كان لكل لغة نظام، أليس لهذا النظام من ضوابط وقواعد تضبطه ومن قائمين على هذا النظام يتميزون بفكر نحوى مميز يحاول تفسير الظواهر وإظهار أثر مادى ملموس ليس بظاهر أمام المتعلم أو الباحث توصلوا إليه هم بفکرهم وعقولهم؟ ذلك هو العامل. إن ما صنعه الطامحون إلى صنع شيء يضاف إلى النحو العربي من الباحثين هو اتخاذ محور واحد من المحاور التي اعتمد عليها فكر النحاة القدماء لتسير قواعد النحو وفقاً لها أو بالأحرى استفاده من المناهج الحديثة بدلاً من العناصر المتعددة لإقامة عليها التحوى العربي، ولكن لا بديل عن العناصر المتعددة لإقامة صرح شامل كالنحو العربي لوضع ضوابط لهذه اللغة التي لا يمكن أن تخضع خصوصاً صارماً لعنصر واحد من عناصر الفكر النحوي. وإنه لمن السهل على الباحث أن يقتصر فكرة محددة من سياق شامل ليوجهها الوجهة التي يريدها هو، لكنه من الصعب أن يخضع السياق الأصلى كاملاً لوجهته، وهذا الأمر أكثر شبهاً بمن

(١) دكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٢٢٥.

يحاول أن يسير اللغة بكمالها وظواهرها المختلفة التي لا تخضع استعمالاتها وفقاً لذموم واحد محدد، وهذا ما صنعته دراسات حديثة كثيرة، فإذا أمعنت النظر في هذه الدراسات مجتمعة وجدت أنها تضم العناصر الأساسية التي اعتمد عليها النحاة العرب في وضعهم للقواعد، وتصنيفهم للكلام العربي، وتفسيرهم لكثير من المسائل، وتبريرهم للعديد من الاستعمالات الخاصة. وهذا ما أشرنا إليه بخصوص تركيب الشرط الذي أراد علماء اللغة أن يستكملوا فيه جوانب رأوا أنها لم تكتمل في التراث النحوي العربي، فجاءت الدراسات الحديثة معتمدة على وسائل نحاة العربية وأدواتهم.

وهناك قواعد كثيرة يتضح من النحو التحويلي مدى فاعليتها في كشف النظام النغوي. فكل إنسان يفكر طبقاً لتركيب محددة تحمل الأفكار الأساسية التي يريد التعبير عنها. فلو تصورنا على المستوى السطحي، أي المستوى الظاهر جملة مثل : حضر الأستاذ وألقى محاضرة، فإننا نفهم أن المحاضرة ألقاها الأستاذ، وفي البنية العميقية نجد جملتين، هما : (حضر الأستاذ) (ألقى الأستاذ محاضرة)، وقد حذف الفاعل المشترك في الجملة الثانية، وتم الربط بين الجملتين بالواو. أما الجملة : حضر الأستاذ وألقى الباحث محاضرة، فتقوم في البنية العميقية على جملتين : (حضر الأستاذ) (ألقى الباحث محاضرة).

وهنا الفاعل غير مشترك، ومن ثم لا مجال لحذف الفاعل الثاني. إن النحو التحويلي كله يقوم على فكرة محاولة تجاوز البنية السطحية الظاهرة إلى البنية العميقة، وكشف العلاقات التي تربط بينهما من خلال قواعد تكتشف بعدد من الإجراءات، والحقيقة أن ذهن العربي، سواء أكان مستمعاً عادياً أو نحوياً، كان البديل عن هذه الإجراءات بحيث يدرك العلاقات بين المفردات والجمل بمجرد سماعها ومتابعتها، وأخيراً نود أن نقول بأن أصحاب المنهج التحويلي قدمو لنا وسيلة نستطيع بها إبراز اختلافات كامنة في علاقات الوحدات الصرفية داخل الجملة. وفائدة ذلك يمكن أن تكون أنفع في تصميم البرامج التي تقدم للترجمة الآلية منها عند سماع العربي للجمل السابقة، فللعربي إلف بهذه الاستعمالات، كما أن النحاة العرب قدروا العديد من الأفعال التي يمكن أن تخترل عند النطق، وكذلك الأسماء، ومن هنا، فإن هناك تكاملات بين كل من الإنسان العربي الناطق للغة والنحوي العربي الراسد لهذه الاستعمالات والواضع لضوابطها، بحيث استغنى كلاهما عن مثل هذه الإجراءات التي أبرزتها النظرية التحويلية، والتي كان يدركها المستمع العربي والنحوي العربي صاحب النظام الأوحد للعربية.

وقد أحكم النحاة القدماء (البني العميقة) للتركيب المختلفة، وحددوا نمط الجملة بناء على ذلك، فكل تركيب منطوق إما أن يكون (جملة اسمية) أو (جملة فعلية)، وقد حاولوا تصنيف كل

التراتيب المنطقية في إحدى هاتين البنيتين الكبيرتين، وهناك وسائل شتى تعين على إدراج كل تركيب تحت نمط معين من هذين النمطين أهمها الحذف، والترتيب، ونوع الكلمة، والعلاقة الإعرابية، وهذا السلوك يكشف أنهم كانوا ينطلقون من هذه الفكرة التي تشبهها إلى حد كبير فكرة "تشومسكي"، وقد عاب عليهم كثير من (الوصفيين) ذلك من قبيل، ثم عاد بعضهم فأقرّ لهم على ما صنعوا لما ظهر من هذا التشابه بين اتجاههم واتجاه المدرسة التحويلية^(١).

فاهتمام الدكتور "تمام" بمسألة تقسيم الكلم قد فاق اهتمام الكثيرين من المعنيين بالدراسات اللغوية الحديثة، فقد برزت هذه المسألة في آثاره اللغوية وكأنها الشاغل الرئيسي بين الموضوعات التي تناولها وعالج الكثير من قضيتها، ولا شك في أن الأفكار التي أبدتها في هذه المسألة هي جزء من أفكار المنهج الوصفي الذي يسير بمقتضاه باعتباره المنهج الأمثل لفهم اللغة واستيعاب أسرارها. لذلك فقد أدرك أن تقسيم الكلم عند النحو ينبغي أن يخضع للنقد بما ينسجم وأفكار هذا المنهج، وأن علاج مثل هذه القضايا الأساسية في إطار وصف الظواهر اللغوية أمر يتفق تماماً مع طبيعة فهم اللغة، ويساعد على تثبيت أحکامها بشكل سليم.

^(١) دكتور محمد حماسة عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط ١
الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ٧٦.

وبنى الدكتور "تمام" نقده لتقسيم الكلم عند النحاة على أساس رأى أن استخدامها صالح للتفريق بين الأقسام، وهذه الأسس التي جاء بها يعود بعضها إلى طائفة من المباني، بينما يعود البعض الآخر إلى طائفة من المعانى. وقد رأى أن التفريق بين الأقسام ينبغي أن يكون على أساس من اعتبارى المبنى والمعنى معا.

وبنى الدكتور "تمام" أفكاره في التقسيم على أساس فهمه لطائف الكلمات ودلائلها، ومرaciته لاستعمالها في اللغة دراسته لها مبني ومعنى، بشكل أعطى لمسألة التصدى لهذا البحث بعدها قيماً^(١).

ويعترف الدكتور "فاضل مصطفى" بأنه هو وكثير من علماء اللغة المحدثين العرب، الذين اعترضوا على طريقة تقسيم القدماء للكلام العربي، بأنهم قد استمدوا طريقة تقسيمهم الجديدة من خلافات النحويين العرب القدماء حول التقسيم الثلاثي وتبعاته بقوله بأنه عرض لأقوال النحاة الأقدمين في تقسيم الكلم. ثم عرض نقد بعضهم بعضاً حين أرادوا تحديد كل قسم ووضع علاماته، ولكن الذين اعترضوا على تحديد الأقسام وعلاماتها من النحاة الأقدمين لم يصنعوا البديل المقبول عن التقسيم الثلاثي، بل بقوا يدورون في فلكه، اللهم إلا ما نقل عن بعضهم من جعل الخالفة قسماً رابعاً من

(١) دكتور تمام حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها، ص ١٢٣ - ١٣٢.

أقسام الكلم، حين رفضوا أن تكون اسماء أو فضلا^(٢). ثم جاء بعض الباحثين العرب المحدثين^(٣) فقسموا الكلم بشكل آخر، غير أن تقسيم هؤلاء لم يسلم من النقد، ومن أهم ما يمكن أن يوجه إلى تقسيم أولئك أنه لم يستغرق جميع طوائف الكلمات المستعملة في اللغة، فقد أهملوا كثيراً من طوائف الكلمات دون أن يحددوها موقعها بين أقسام الكلم، ناهيك عن خلط بعضهم بين الأقسام التي اعتمدوها.

لا أحد يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربي، ومقدرة النحاة الفائقة التي تصل أحياناً إلى حد الإعجاز، يقول الأستاذ عباس حسن : «أينا لا تبهره تلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصول اللغة، ولم شتاتها، واستبطاط أحكامها العامة والفرعية وحياطتها بسياج من اليقظة الوعائية والحيطة الواقية»^(٤).

بل إن "ابن مضاء" برغم عدائه الشديد للنحو يقول : «وإنى رأيت النحوين قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن. فبلغوا من ذلك إلى العناية التي أموا»^(٥).

وهذا ما دعا أحد المستشرقين إلى قوله : «إن علم النحو أثر من آثار العقل العربي، لما فيه من دقة في الملاحظة ونشاط في

^(١) دكتور مصطفى فاضل الساقى، *أقسام الكلام العربي*، ص ١٦٦.

^(٢) الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور إبراهيم إسمارانى، والدكتور مهدى ناخزومى.

^(٣) عباس حسن، *الأصول اللغوية والنحوية*، ط القاهرة، ١٩٥١م، ص ١.

^(٤) ابن مضاء القرطبي، *الرد على النحو*، ص ٨٠.

جمع ما تفرق، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحقق للعرب أن يفخروا به»^(٣).

وحمل "يوهان فك" على أن يقول : «ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتصحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها. حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمسترية»^(٤).

ويقول "فيشر" في مقدمة معجمه : «إذا استثنينا الصين لا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته، وبشكل عورٍ المبكر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها حسب أصول وقواعد غير العرب»^(٥).

فقد عرف علماء العربية القدماء مصطلح "الصرف" أو "علم الصرف" بأنه العلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء، والمقصود بالأحوال هنا التغيرات التي تطرأ على الكلمة من حيث تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل والتثنية والجمع إلى

^(٣) مجلة الأزهر - رمضان ١٣٩١هـ، ص ٤٠.

^(٤) يوهان فك، العربية، دراسات في اللغة والتهجيات والأساليب، ترجمة دكتور عبد الحليم النجار، دار الكتاب العربي، ١٩٥١هـ، ص ٢.

^(٥) فيشر، في المعجم اللغوي التاريخي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٤.

غير ذلك، أو من حيث الصحة والإعلال والأصلى والزائد، وغير ذلك.

وهذا المفهوم لعلم الصرف يقترب إلى حد كبير من مفهوم (المورفولوجيا morphology) عند علماء اللغة من حيث دراسة ما يطرأ على الكلمة من زيادات، وكذلك التحولات التي تغير دلالتها أو وظيفتها نتيجة لدخول عناصر لغوية معينة، غير أن الاختلاف بينهما يكمن في أن (علم الصرف)، كما وضعه علماء العربية القدماء يختص بتحليل النظام الصرفي للغة العربية وحدها أو اللغات التي تشبهها مثل بعض اللغات السامية، أما (المورفولوجيا) فهو أعم من ذلك، إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة، وقد يقترب كل منهما في منهج التحليل أحياناً، وإن اختلف المصطلحات.

والمصطلح الأساسي في (المورفولوجيا) الذي يتصل بصيغة الكلمة ووظيفتها، كما في الصرف العربي هو (المورفيم morpheme) حيث يحاول عالم اللغة أن يقسم الكلمة أو الجملة أحياناً إلى العناصر المكونة لها، ثم تضيف هذه العناصر، والمرحلة الأولى في هذا التقسيم تكون على المستوى الصوتي والفنولوجي، أي تحليل النظام الصوتي والفنولوجي للغة، حيث يحدد عالم اللغة (الfonèmes) وأنواعها ووظائفها، وكذا الملامح غير البنوية مثل النبر والتنغيم والفوائل والمقاطع، أما المرحلة الثانية فيسعى فيها

للتعرف على انبانى أو الوحدات الأكثر تعقيدا. وهذه العناصر لم تكن تتخذ مصطلحات محددة عند نحاة العربية، كما هي في الدراسات اللغوية الحديثة، لكن المحلل العربي كان يستعمل هذه العناصر في التحليل لأنها ظواهر موجودة في اللغة، وكثيراً ما يلجأ النحوي إلى الاستعانة بها في التفسير ويشير إليها.

ورغم اختلاف فروع علم اللغة وتشعبها، إلا أن هناك صلات وثيقة بين فروع هذا العلم بحيث لا يجد الباحث أو العالم في أى فرع من فروعه بدا من معرفة بقية الفروع الأخرى، لكي يحقق تقدماً أو يصدر أحکاماً عن بینة في فرع تخصصه، فعلم الأصوات مثلاً لابد أن يكون على معرفة واعية ببقية الفروع الأخرى، وبخاصة الصرف والنحو والدلالة، ومثل ذلك عالم النحو لابد له أن يعرف علم الأصوات والفنولوجيا والصرف والدلالة، وهكذا، لأن تحليل البنية اللغوية يخضع في نهاية الأمر لنظام واحد يجمع بين أنظمة اللغة الأخرى المتمثلة في الأصوات والصرف والنحو والدلالة.

ولكن تطور هذا العلم في السنوات الأخيرة فرض على أن علماء لونا خاصاً من التخصص في بعض فروع هذا العلم، أو في فرع واحد من فروعه، فعلم الدلالة مثلاً يهتم أولاً بتحليل اللغة على المستوى الدلالي والنظريات الدلالية المختلفة وغير ذلك، ومثل ذلك عالم الأصوات يهتم بدراسة الصوت مجرداً، وفي داخل البنية

اللغوية وتصنيف الأصوات، ولكن كلاهما لا ينبغي له أن يغفل عن النظم اللغوية الأخرى، وإلا صادف متاعب جمة أثناء عمله في حقل تخصصه، والحقيقة أن مفهوم الإعراب عند نحاة العربية لم ينحصر في العلامات، وحسب، وإنما كان شاملًا لجميع العناصر السابقة، وإن لم تكن هذه العناصر مصنفة على هيئة مباحث، بل كانت تظهر عند التحليل سواء في الشواهد أو الأمثلة.

لقد تناول الكوفيون العوامل تناولاً يُشبه تناول البصريين إياها، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في وجوهها المختلفة.

على أنك لا تعدُم من كلا المتفقين من علماء الاتجاه البصري، وهم قلة، ما تلمح فيه خطوطاً للمنهج اللغوي، الذي كان ينبغي أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة، والذي طغى عليه شغف النهاة بالمنهج الكلامي، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تتم على أنهم إذا كانوا قد عرضاً للعوامل، فإنما عرضاً لها على أنها وسيلة تعليمية، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين، وعلى أن الإعراب عادةً تعودها أصحاب اللغة، وطبعـتـ عـلـيـهـاـ أـسـنـتـهـمـ، وـسـاقـتـهـمـ إـلـىـ الـوـجـوهـ الـإـعـرـابـيـةـ سـلـيـقةـ فـطـرـيـةـ، وـلـيـسـتـ هـذـهـ الـعـوـاـمـلـ الـتـيـ أـسـنـدـ إـلـيـهـاـ الـأـثـرـ الـظـاهـرـ إـلـاـ عـوـاـمـلـ اـعـتـبـارـيـةـ، أوـ آـلـاتـ، يـنـسـبـ إـلـيـهـاـ الـأـثـرـ تـجـوزـاـ. فـقدـ كانـ "أـبـوـ الـفـتـحـ بـنـ جـنـيـ"ـ يـقـولـ :ـ «ـوـإـنـماـ قـالـ الـنـحـويـونـ :

عامل لفظي، وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه (كمترت بزيد) و(ليت عمراً قائم)، وببعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ، ورفع الفعل المضارع، لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر، فعليه صفة القول؛ فلما في الحقيقة وبمحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامنة اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح»^(١).

وكان الرضي يقول : «الموجد لهذه المعانى هو المتكلم، والآلية العامل ومحملها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل»^(٢). وتتابعهما في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء التحو ، فقد جعل الضمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة، والفتحة حركة لا تدل على شيء من ذلك، وإنما هي كما قال الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي السكون في لغة العامة. فللاعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا

^(١) انظر : ابن جني، الخصائص، ص ١١٥.

^(٢) الرضي : شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ٢٥.

أثر العامل من اللفظ، بل بما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(١).

ومن هنا وجب على من يتصدى لنقد النحو العربي أن يكون من المتخصصين في دراسة النحو، وألا يتصدى لنقد هذا النحو من خلال درسه لباب واحد من أبوابه أو مسألة من مسائله، لأن النحو العربي نظرية شاملة، وقد يbedo للمتعجل أنه نفذ إلى نقه، ونجح في ذلك من خلال قضية واحدة أو مجموع من الشواهد، لكن ذلك غير صحيح بدليل أننا إذا جمعنا كل النقود التي وجهت للنحو العربي فسنجد أنها لا تشكل نظاماً بديلاً لهذا النحو، وسنجد أيضاً أن بعض هذه النقود يهدم بعضه ببعض، فعلى سبيل المثال مسألة حروف الجر الزائدة التي قال بها النحاة وجدت عدم قبول عند بعض من تصدروا للتفسیر القرآني بحجة أنه ليس هناك زيادة في القرآن، والحقيقة أن النحاة قدروا شيئاً وأن المفسرين فهموا شيئاً آخر. فالنحاة لهم عمل محدد، وهو تركيب الجملة وتأليف الكلام، فلكل تركيب عناصر، ولكل عنصر وظيفة داخل التركيب، وما زاد على هذه العناصر بحيث لم يعد له وظيفة نحوية يؤديها، هذا العنصر يسمى زائداً عند النحاة، لكنه لا يعد لغوا في الكلام، بل له وظيفة وهذه الوظيفة لها مهمة أخرى، وهي المهمة الدلالية. إذن ليس هناك لغو، وإنما هناك نظرية عامة شاملة حدد على أساسها النحاة

(١) انظر : إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٥٠.

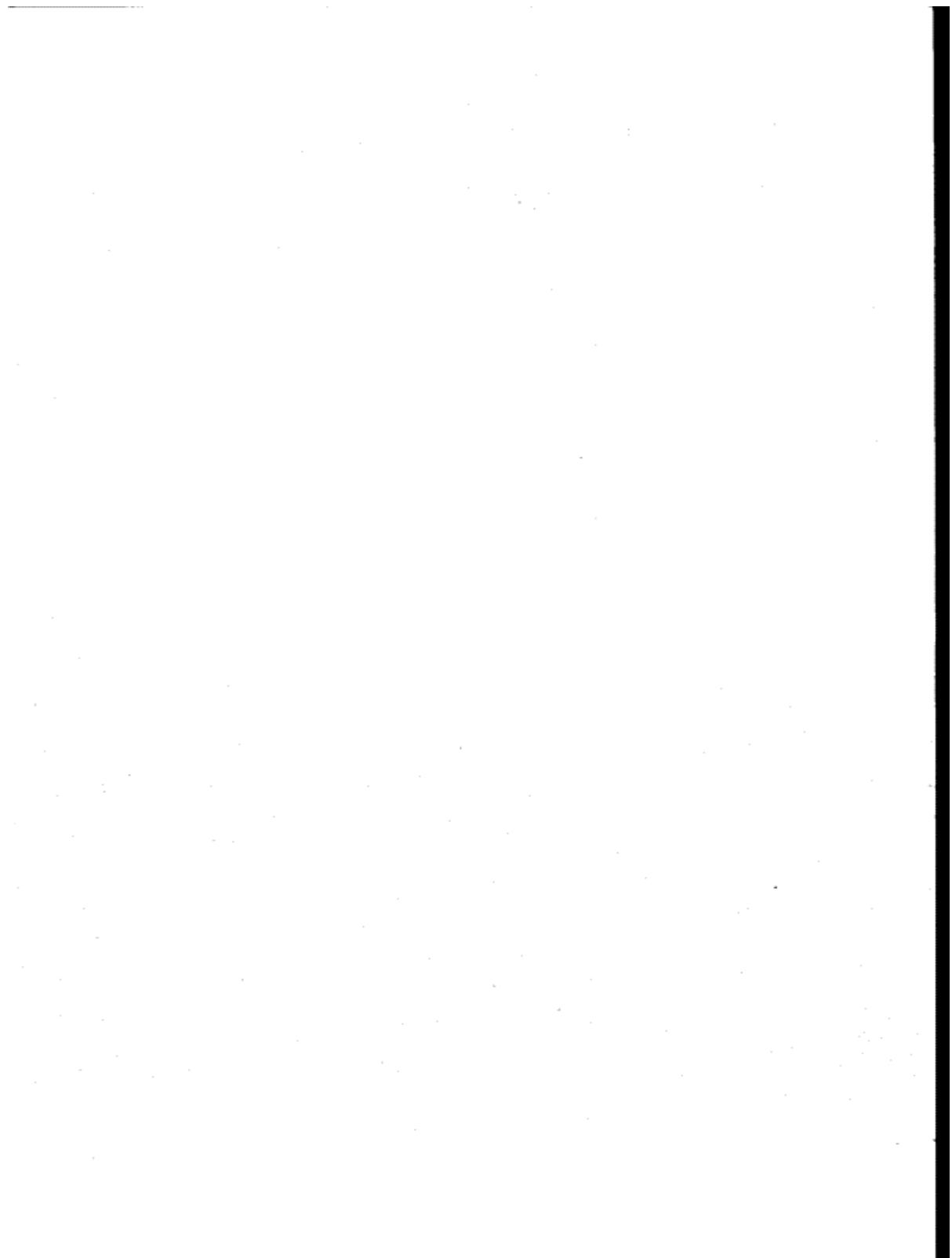
مصطلاحاتهم، وعلى المفسرين وغيرهم أن يستعملوا مصطلحات تناسب مع عملهم، وتبعد عن الحرج، ولا توقع في الشطط، ومن هنا فإننا سنعرض لهذه النظرية التي لا يصح التعرض للنحو إلا بعد فهم عناصرها وأركانها.

فالأعمال التي قام الكوفيون بها هي الأعمال التي قام البصريون بها، إلا أنهم غيروا في الأسلوب الذي تناولوا الموضوعات فيه بالدرس.

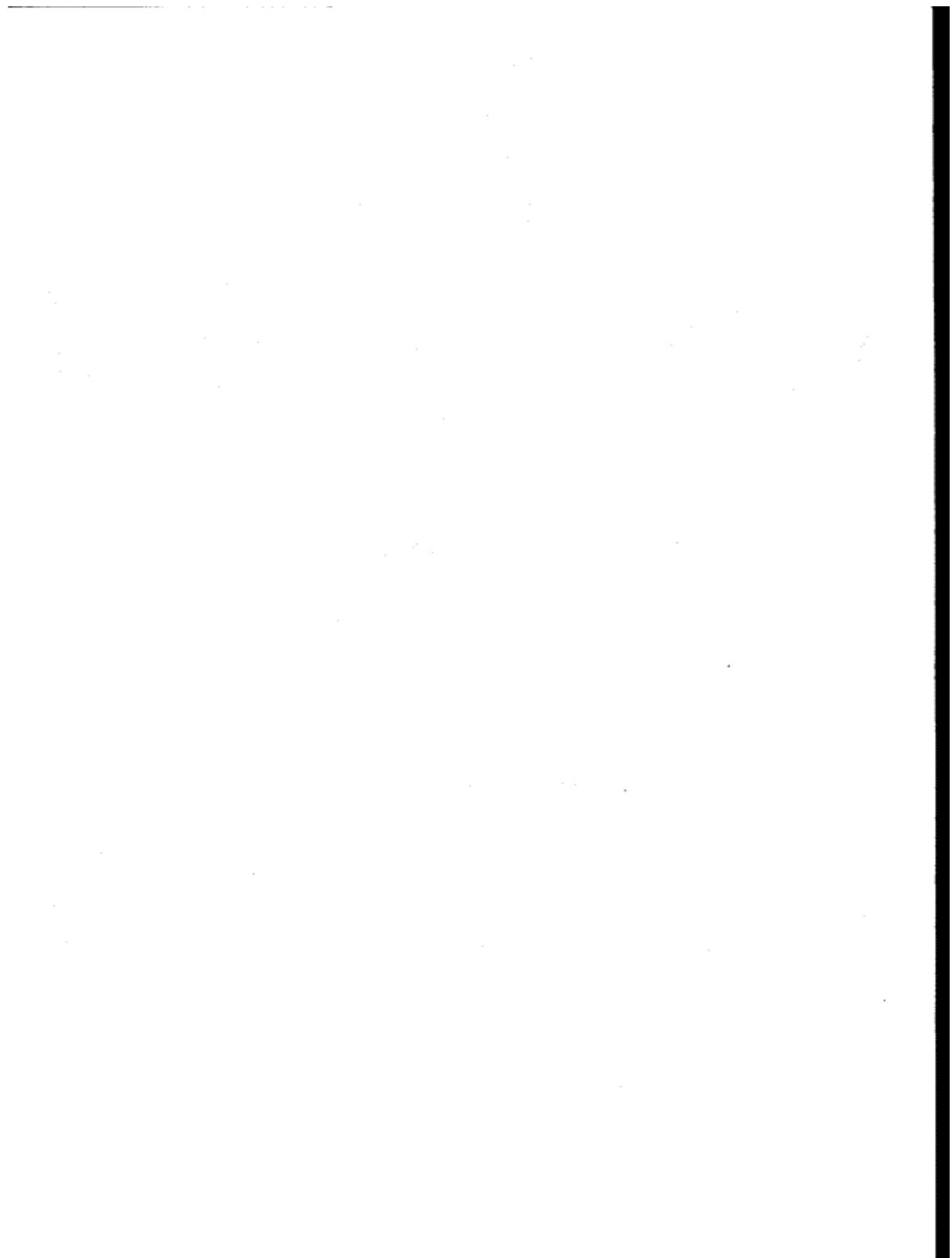
وقد تناول الكوفيون الأصوات اللغوية بالدرس، من حيث مخارجها، ومن حيث خصائصها وصفاتها، ومن حيث إمازجها وتآلفها، وكان لهم من عنایتهم بالقرآن والقراءات حافر قوى، يحفزهم على بذل عناء خاصة في هذه الدراسة، وتناولوا بنية الكلمة، وفسروا الطواهر اللغوية تفسيراً خالفاً في كثير من الأحيان تفسيرات البصريين لها. وتناولوا التأليف وجوه الإعراب، وفسروا العوارض النحوية تفسيراً لغوياً، وكان لهم من كل ذلك آراء جديدة موقفة غالباً أقرب إلى طبيعة الموضوع المدروس.

وكان لابد للكوفيين من مصطلحات يتفق عليها الدراسون، وقد أثروا أكثر المصطلحات التي كان البصريون قد وضعوها ووضعوا مصطلحات أخرى جديدة في المواطن التي لم تعلن فيها اصطلاحات القديمة، وكان أكثر مصطلحاتهم مستمدًا من فهم

الموضوعات المتناولة، وكان طبيعياً أن تختلف مصطلحات الاتجاهين تبعاً لاختلاف وجهات النظر في تحديد الموضوعات التي وضع لها المصطلحات.



الفصل الثاني
النظرية النحوية



النظرية النحوية

(١) يقتضي العلم الحديث وضع النظريات العامة من خلال القيام بعدد محدود من الملاحظات والاختبارات. وتهدف هذه النظريات إلى تحليل المعطيات اللغوية المتوافرة وتفسيرها والتکهن بمعطيات جديدة من خلالها مما لاشك فيه أن كل علم يمر بمرحلة جمع المعلومات وتبويتها وترتيبها بهدف تحديد موضوعاته وذلك لأنه من المستحيل وضع النظريات والإفتراضات التفسيرية والتعيميات المثيرة للاهتمام دون البدء بترتيب المعطيات وإن بصورة أولية. إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن مرحلة وضع النظريات تقع فقط كامتداد لمرحلة تصنیف المعطيات وذلك النشاط التظيري هو في الحقيقة عمل نوعي هو بطبيعة الحال، عمل تطويري يرى تشومسكي أنه أصبح متواافقاً لدينا عدد وافر من الملاحظات التي تتناول اللغة وتلحظ أكبر عدد ممكن من المعطيات المعدة للدراسة وتصنیفها وفق ترتيب معین وبهدف بيان العلل أو العلاقات القائمة فيما بينها.

لذلك تجدر بنا الإشارة هنا، إلى أن النظرية في مفهومها العام ليست فقط تلخيصاً للمعطيات وانما لاحظات كما أنها ليست فقط تفسيراً لمقتطفات خاصة من اللغة ، إنما هي في الحقيقة تفسير شامل يتناول المعطيات اللغوية ويختطاها باتجاه تفسير التنظيم القائم

ضمن هذه المعطيات وباتجاه التكهن بأن معرفة هذا التنظيم هي التي سوف تفسر كل المعطيات اللاحقة.

وترتبط صحة النظرية بمقدار صحة هذا التكهن وقد اعتمد النحويون العرب في وضع قواعدهم على مادة اللغة المتوفرة بين أيديهم^(١) من نصوص وتراتيب ومفردات سواء أكانت نصوصاً شعرية أم نثرية موروثة أم لغة منطوقة ، وهي التي يسميها التحويليون معطيات ، فصنفوا هذه المادة اللغوية ليتسنى لهم وضع عدد محدود من القواعد يفسرُ هذه الاستعمالات وما عادها من استعمالات أخرى في اللغة العربية سواء أكانت في عصر التقعيد أم العصور التي سبقته والعصور التي تليه وهذا ما يسميه التحويليون: التكين وهذا النظام من القواعد يشكل نظرية شاملة قادرة على التحليل من ناحية والتفسير من ناحية أخرى. يحتمل كل تطوير على العموم، بعض المخاطرة الفكرية في ذاته ويكون تحذيراً علمياً، وذلك لأن الاختبارات واللاحظات المدروسة يمكنها بصورة دائمة أن تؤكد صحة النظرية المعتمدة أو أن ترفضها فهي جديرة باهتمام الباحث الألسني بقدر ما يكون لها من تأثير في عملية الإختيار بين النظريات العلمية المنتافسة.

^(١) الدكتور ميشيل زكريا، الألسنية الترليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط بيروت، ١٩٨٢م، ص ١١٥

إن الإعراب ظاهرة سامية الأصل، فهي عريقة في صميم اللغات السامية، والذى ابتكرته العربية إن صح التعبير، هو تعميم هذه الظاهرة، وطردتها في كثير من ألفاظ اللغة.

حقاً إن العوامل الصوتية كان لها نصيب في تعميم هذه الظاهرة، ولكنه نصيب ضئيل بالنسبة إلى أنصياء العوامل الأخرى ولاسيما نصيب الحركات الإعرابية الدالة على معان، كما أنت لانتذر كذلك أثر النحاة في ابتكار بعض ظواهر الإعراب، وفي إجراء القياس على بعض نماذجها رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة،^(١) سواء في ذلك نحاة البصرة والكوفة والأمسكار الأخرى التي أتيح لها أن تتضمن مجموعة من نحاة العربية.

والبصريون أحقرص على تطبيق أصول السماع والقياس والعامـل من الكوفيـن الذين امتازوا بحمل العربية على اللـفـظ والـمعـنى معاً، فإذا أفسـدـ الإـعـرـابـ المعـنىـ فـليـسـ منـ كـلامـ العربـ.

يقول الفراء: «كل مسألة وافق إعرابها معناها ومبناها فيـوـ الصحيحـ، وإنـماـ لـحقـ سـيـبـويـهـ الغـلطـ لأنـهـ حـملـ كـلامـ العربـ علىـ

^(١) د/ إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ١٩٥٠م. مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة ١٩٨٥م، ص ١٣٩.

المعانى وخلى عن الألفاظ ولم يوجد فى كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى.»^(١)

والإعراب عالمة تركيبية أساسية لغة العربية، وملمح رئيس من ملامح الدراسة النحوية. والإعراب وليد التركيب وانعكاس معانٍ تحدث في الكلام مصاحبة لعملية التركيب، لأن هذه المعانى التي يتخذ الإعراب عنها لها هي معانٍ تركيبية تتعاقب على الاسم الواحد، كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

ولهذا عرف الإعراب بأنه اختلاف آخر الكلمات لإختلاف المعانى المتعاقبة عليها.^(٢)

وإذا كانت معانى الإعراب "متعاقبة" فهي طارئة أى وافدة جديدة وهناك معانٍ نحوية أخرى فرق النحويون بينها وبين معانى الإعراب على النحو التالي:

قسم المعانى إلى طارئة وغير طارئة وقسم الطارئة إلى غير لازمة ولازمة. وقسم اللازم إلى معنى موحد وأكثر من معنى ، ما يحتاج إليه التمييز بين معانى الكلم على ضربين:

^(١) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو القضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ذخائر العرب (٥٠) ، ١٩٧٣ م ، ص ١٣١.

^(٢) انظر: شرح الكافية للرضي الاسترباذى: ج ١ ، ص ١٧. وانظر شرح المنصل ، ج ١ ، ص ٧٢.

أحدهما : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر غير طارئ
 أحدهما على الآخر كالأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها (بين
 الحال والاستقبال) وكذا "من" للابتداء، والتبيين، والتبسيط.
 وهذا النوع من المعنى لا يلزم العلامة المميزة لأحد
 المعنيين أو المعانى عن الآخر لأن جعله لأحد المعنيين واضعا
 كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الأخير حتى يخاف اللبس
 فيوضع العلامة لأحدهما، ويعتمد على السياق في تحديد أحد معانى
 هذه الكلمات المشتركة.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو
 أحدهما على الآخر، فلابد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له
 من المطروء ... كأن تغير له صيغة الكلمة، كما في التصغير
 والجمع المكسر، والفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال
 وضرب، وقد يجتطلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك
 الكلمة، كما في المثنى، والجمع السالم، والمنسوب والمؤنث،
 والمعرف نحو: مسلمان، مسلمون، مسلمات، زيدى، مسلمة،
 المسلم.

وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف.^(١)

إن تسلينا بوجود الإعراب يبني على أساس أن اللغة تعibir عن الفكر، وأن ترتيب الصور الذهنية، التي تكونت منها الفكرة، وأن عقلية المجتمع في البيئة اللغوية العربية، استطاعت أن تفرق بين أجزاء الجملة وأركانها، واستطاعت أن تمنح كل جزء أو ركن منها صورة لفظية. أو حركة إعرابية خاصة، لتكون علما على الحالة التي وجد عليها هذا الجزء، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحل محله في جملة أخرى، فالفاعلية والمفعولية، والإضافة أحوال مختلفة لها أعلام دالة عليها، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، أو علم كون الجزء فضة، والخفض علم الإضافة. وليس بعيداً على عقلية المجتمع اللغوي أن تنظم أجزاء التعبير مثل هذا التنظيم.

فكرة علماء العربية أن لكل حادث محدثاً وأن لكل موجود موجداً، وتتجدد هذه الفكرة في العلامات الإعرابية فلا بد لكل عالمة من مؤثر قد أحدثها، وينتشر. هذا المؤثر تتغيير هذه العالمة إذ إنها

^(١) انظر: شرح الكافية، ج ١، ص ٢٠ (بتصريف). ، وانظر : السيوطي: همع الهوامع ، ج ١ ، ص ١٥ .

تعد الأثر الذى يحدثه هذا العامل؛ وفي مسألة المبتدأ والخبر وجهاً لاسمين مرفوعين، فالطبيعي أن يرد المؤثر أولاً يليه المعمول ومعه الأثر أو العلامة، فإذا كان الخبر مرفوعاً فلابد أن يكون المبتدأ هو الذى أحدث فيه الرفع شأنه فى ذلك شأن النواسخ الفعلية والحرفية والأفعال التى تسبق معمولاتها، وتظل المشكلة فى المبتدأ نفسه إذ لم يسبقه شيء.

ولكن لكي تسير النظرية على نمط واحد ويحدث فيها اتساقاً كان لابد من مخرج وهو عد الابتداء عاماً معنوياً فيكون هو الذى أحدث الرفع فى المبتدأ.

ولوجود فكر عربى مستثير كان الاعتراض بأن العامل لابد أن يظهر أو يقدر، وعلى هذا كان الرأى بأنهما ترافقاً أى أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ. وهذا الرأى يمكن قبوله فى إطار أن الجملة العربية لا تسلك سلوكاً ثابتاً عند الاستعمال بل يرد المبتدأ أولاً ويليه الخبر فى بعض الاستعمالات، وفي استعمالات أخرى يتقدم الخبر على المبتدأ حين يكون شبه جملة أو مشتقاً سبق بنفي أو استفهام وهذا يؤثر الأول فى الثاني.

ومناط العلاقات النحوية بين الكلمات فى التراكيب هو النسبة، وقد ألفت العربية لكل نوع من النسب النحوية حالة إعرابية

وعلمات إعرابية معينة لكنها مع هذا سمحت بتغيير الحالة إذا كانت النسب محفوظة.^(١)

إن نظام التحليل إلى المكونات تلك الفكرة التي تأسست لدى علماء اللغة البنويين في أمريكا وبخاصة عند بلومنفيلد، في كتابه الشهير (اللغة) لم يكن هذا الشكل من التحليل أيضًا بعيدًا عن أذهان النحاة العرب، فلقد استشعره النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه حتى أنها لتعذر من قبيل تحصيل الحاصل لدى المستغلين بالعربية ومعلميها.^(٢)

ففقد أوضح ابن فارس أن مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصرف أو التصريف أي يعني به علم النحو كله بما يشتمل عليه من قواعد لتعظيم الجملة، وقد ذكر ذلك في "باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع" ، وقال: إن ذلك بين المتخاطبين من وجهين "أحدهما الإعراب والآخر التصريف"^(٣)

وقال عن الإعراب "فأما الإعراب فيه تميز المعانى ويرقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: (ما أحسن زيد) غير

^(١) انظر: ابن حبni، الخصائص، ج ١ ، ص ١٨٤ ، ١٨٥.

^(٢) انظر: د/ حسم البهساوى: أهمية الربط بين تفكير النحوى عند النحرة ونظريات نبحث لنحوى الحديث. القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٧.

^(٣) الصاحبى، مطبعة المoid، ١٩١٠م، ص ١٦١.

مَعْرِبٌ، أَوْ ضَرْبٌ عَمْرٌ زَيْدٌ لَمْ يُوقَفْ عَلَى مَرَادِهِ فَإِذَا قَالَ: مَا أَحْسَنْ زَيْدًا، أَوْ مَا أَحْسَنْ زَيْدًا، أَوْ مَا أَحْسَنْ زَيْدًا، أَبْيَانُ الْإِعْرَابِ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، وَلِلْعَرْبِ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ، فَهُمْ يُفَرِّقُونَ بِالْحُرْكَاتِ وَغَيْرِهَا بَيْنَ الْمَعَانِي ثُمَّ يَقُولُونَ: هَذَا غَلَامًا أَحْسَنَ مِنْهُ رَجُلًا يُرِيدُونَ الْحَالَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَيَقُولُونَ: هَذَا غَلَامًا أَحْسَنَ مِنْهُ مِنْهُ رَجُلٌ، فَهُمَا إِذَا شَخْصَانِ، وَتَقُولُ كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ فِي الْاسْتِخْبَارِ، وَكَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ فِي الْخَبَرِ يُرِيدُ بِهِ الْكَثِيرُ. وَهُنَّ حَوَاجٌ بَيْتَ اللَّهِ إِذَا كَنَّ قَدْ حَجَجْنَ، وَهُنَّ حَوَاجٌ بَيْتَ اللَّهِ إِذَا أَرَدْنَ الْحَجَّ وَمِنْ ذَلِكَ جَاءَ الشَّتَاءُ وَالْحَطَبُ، لَمْ يُرِدْ أَنْ الْحَطَبَ جَتَاءً، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ، فَإِنْ أَرَادَ مُجِئَهُمَا قَالَ: (وَالْحَطَبُ) وَهَذَا دَلِيلٌ يَدِلُّ عَلَى مَا وَرَاهُهُ.^(٢)

فَبَعْدَ أَنْ عَمِّ الْإِعْرَابِ وَجَعَلَهُ فِي مَقَابِلِ التَّصْرِيفِ، وَهُوَ مَا يَشْمَلُ عِلْمَ النَّحْوِ كُلَّهُ بِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ قَرَائِنَ أُخْرَى غَيْرِ الْإِعْرَابِ رَجَعَ فَقَالَ إِنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بِالْحُرْكَاتِ وَغَيْرِهَا بَالْمَعَانِي، وَلَعِلَّهُ يَقْصِدُ بِغَيْرِ الْحُرْكَاتِ الْحُرُوفَ الَّتِي تَتَوَبَّ عَنْهَا فِي الْإِعْرَابِ، وَلَعِلَّهُ يَقْصِدُ بِغَيْرِ الْحُرْكَاتِ الْقُرَائِنَ الْأُخْرَى الَّتِي تَتَعَاونُ فِي جَلَاءِ مَعْنَى الْجَمْلَةِ.

إِذْنُ مُصْطَلِحِ الْإِعْرَابِ يُرِيدُ بِهِ أَمْرَانِ فِي نَصْوُصِ تِرَاثِنا

النَّحْوِ:

^(١) انظر: الصَّاحِبِي، ص ١٦١ - ١٦٢.

أولهما: ما يرافق علم النحو Syntax، فهو إذن أعم من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه إنه يميز بين المعانى مع مراعاة أن المقصود بالمعانى هنا هو المعانى الوظيفية فى الجملة من فاعلية ومفعولية ... وغيرهما؛ لأن الإعراب إذن مجموعة من القرائن التى تتضاد معاً من أجل تماست الجملة وأدائها لوظيفتها، وهذا ما عنده عبد القاهر الجرجانى حين قال: "إن علم النظم ينتقى لك من علم الإعراب خالصه ولبئه".^(١)

ثانيهما: العلامات الإعرابية، وهو إذن يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللقضية فى الجملة، ويتبين ذلك فى كلام ابن يعيش إذ يقول: "والإعراب الإبانة عن المعانى باختلاف آواته الكلم"^(٢) ولما كان الإعراب خلاصة التحليل النحوى تلامح فى كثير من الأحيان فيه الإعراب بمدلولية السابقين.

إن الذى يتتبع الخطوات التى خطها الخليل فى دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل اللغوى كان الخليل قد التفت إليها، ولاح فى كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية تامة مبرهناً عليها، ولكنها تحمل الخطوط الرئيسية التى تقوم النظرية عليها. التفت

^(١) انظر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، مكتبة القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، ص ٨٥.

^(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٧٢.

الخليل إليها حين بدأ يدرس تاليف الأصوات اللغوية، ولاحظ أن بعض الحروف في تاليفها تأثيراً في بعض. وقد رأى وهو يتذوق الحروف، ويحدد مخارجها، ويرقب تاليفها بعضها مع بعض أن بعض هذه الحروف اتسجاماً وانتلافاً مع بعض، وتتفاوتاً مع بعض آخر، وأن الموسيقى اللفظية لا تتأتى إلا إذا كانت الحروف متالفة على نظام خاص، وقد أجمل حدود هذا النظام بأن لا تكون الحروف من مخرج واحد، أو من مخارج متقاربة، فتقيل على اللسان أن ينطق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة المخارج أو متقاربة المخارج وإذا استساغ العربي أن يأتي بحرفين متقاربين، وهما من مخرج واحد، فإن ذلك يكون في الأحياز القادر على تأدية أعمالها في سهولة ويسر، لمعرفة عضلها ولا يكون ذلك في حروف الحلق، لعدم مرونته، فحروف الحلق إذن أقل الحروف تمازجاً وانسجاماً، ولذلك جاء عنه: "سمعنا كلمة شباع، فأنكرنا تاليفها" يعني البُخْخُ.^(١)

و جاء عنه: "أن القاف والكاف تاليفهما معقوم، لقرب مخرجيهما"^(٢) إلى غير ذلك من الأقوال التي تدل على ما أثارت له هذه الدراسة، أي دراسة الأصوات، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته في دراسته النحوية. فلا بد إذن لكتاب

(١) انظر الجمهرة لابن دريد، ط حيدر آباد الهند، ١٣٥١هـ، ص ٩.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، حرف القاف، طبعة بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

يستقيم الجرس الموسيقى في الكلام، أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج، وقد أخذ فقهاء اللغة العرب هذا عن الخليل. ويرى المحدثون أن اللغة العربية في تركيب أحرف كلماتها ، وتألف أصواتها تصطنع لنفسها أسلوبًا خاصًا، وتتخذ نهجاً تتميز به، وخلاصة هذا الأسلوب تتبني على: ندرة تلاقي أصوات الحلق، وندرة تلاقي الأحرف المتقاربة المخارج والصفات.^(٣)

وكلاهما مما التفت الخليل إليه، وقد شارك الاتجاه الكوفي في هذا الصنيع، فللفراء، وهو يمثله دراسة للحروف كدراسة الخليل إياها، إلا أن أقواله قليلة، لا تعدوا أن تكون فكرة تامة، ولكنها على كل حال تدل على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة، وطبقوها على عدة ظواهر لغوية، والأمثلة التي رُوِّغَتْ فيها الانسجام الموسيقى في تأليف الكلام من ناحية، وصور فيها تأثير الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى كثيرة، تتمثل فيما عرفه النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها. فقد يؤثر الحرف في الحرف، وما يزال به حتى يزحزحه إلى مثل مخرججه، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحداً، ولتحقيق الانسجام الموسيقى، كقلب السين صاداً إذا وقعت بعدها قاف متصلة بـ بـ، أو منفصلة عنها، نحو: صفت، وصبت، والصويف، في سقت،

^(٣) دكتور إبراهيم أنيس : موسيقى الشعر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٢م ، من ٣٤.

وبناءً، والسوق، والمماثلة الجزئية التي تتمثل في بناء "افتعل" ، و "الافتعال" في اصطبر، واضطر، واصطعن، وغيرها، وقد ينقله إلى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين، ليكون عمل اللسان واحداً، كما إذا اجتمع واو وباء، كانت الأولى منها ساكنة، فإن الواو يتقلب باء، تقدمت على الباء أو تأخرت عنها، نحو الطى، والحي^(١). وقد التفت الفراء إلى هذا أيضاً، فكان يقول: "يقال: يوم وأيام والأصل: أيام، ولكن العرب إذا جمعت بين الباء والواو في كلمة واحدة، وسبق إددهما السكون، قلوا الواو باء، وأدغموا، وشددوا. من ذلك قولهم: كوتىه كيا، ولوتيه ليا، قال الله عز وجل: "وراعنا ليا بأسنتهم"، والأصل فيه أن يكون: كوتىه كويه، ولوتيه لويه، ولكن العرب أدمغت الواو في الباء، لأن أحدهما سبقه السكون، وكذلك: أمنية، والأصل: أمنوية^(٢).

وكادغام اللام من "أـل" في الحروف التي اصطلاح علماء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية، وهي ثلاثة عشر حرفاً هي التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاء، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون، ولاحظ الفراء أن

^(١) انظر : سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة الهيئة المصرية العامة، ط ٢، ١٩٧٧م، ج ٣، ص ١٦٧.

^(٢) انظر : الفراء ، الأيام والليانى والشهر، تحقيق إبراهيم الأبيارى، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ٢٧٥.

لبعض الحركات تأثيراً في بعض، وبنى على ذلك ظاهرة الاتباع كما في قراءة: "الحمد لله" بكسر الدال" وكان يقول: "أما من حفص الدال من "الحمد" فإنه قال: هذه الكلمة كثُرت على السن العرب، حتى صارت كالاسم الواحد، فتقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، وجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد، مثل إيل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم"^(٣). ولاحظ الكوفيون أيضاً أن بعض الكلمات تأثيراً في بعض فإذا جاوزت الكلمة الكلمة أخرى، أثرت فيها، وإذا فصلت عنها بفواصل بعُدت عنها وزالت أثرها، والأمثلة لذلك متواترة.

(٢) والمبني قد يأتي علامة إعرابية، كالفتحة والضمة والكسرة والسكون، وماينوب عنها، فالاسم المرفوع مبني ، وكذلك المنصوب والمحرر، وكلها مبان ذات وظيفة نحوية معينة، وقد يأتي المبني على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فإن مطلق انصداره أو مطلق التأثير قرينة، وهي بلا شك صورة شكلية عامّة تتعلق بالمبني التركيبي للكلام، وتدخل ضمن مفهوم المبني الذي يدل بالضرورة على معنى نحوى معين أو وظيفة نحوية.

^(٣) القراء، معاني القرآن، ص ١.

والإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون
 أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما،^(١)
 وكان حذفهم للأصل لشبيهة عندهم بالفرع قال ابن جنی: "ألا تراهم
 كما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد في نحو: لم يذهب ولم
 ينطلق تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول
 فقالوا: لم يخش، ولم يرم، ولم يغز".^(٢)

وينوب عن السكون حذف حرف العلة من آخر فعل الأمر
 المعتل الآخر نحو: (اخشن، ارم، ارسم)، وينوب عن السكون أيضاً
 حذف النون في فعل الأمر المسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو
 ياء المخاطبة مثل (اكتبوا، اكتبوا، اكتبى)، وينوب عن الفتح الكسوة
 في جمع المؤنث السالم المبني الواقع اسم(لا) النافية للجنس: نحو:
 (لا مهملات هنا "في هذا نيابة حركة بناء عن حركة أخرى")،
 وينوب عن الفتح أيضاً الياء في المثنى المبني، وفي جمع المذكر
 السالم المبني، إذا وقع أحدهما اسم (لا النافية للجنس) نحو: (لا
 غائبين ولا غائبين هنا)، وفي هذه الياء نيابة حرف عن حركة بناء،
 وينوب عن الضم الألف في المثنى المبني إذا كان منادى مفرداً
 علماً نحو: (يا محمدان) أو نكرة مقصودة مثل (يا واقفان اجلسا)
 لاثنين معنيين " وهذه نيابة حرف عن حركة بناء"، وتنوب الواو عن

(١) انظر: السيوطي: همزة النهاية في شرح جمع جوامع، ج ١، ص ٢٢٦٢١.

(٢) ابن جنی: الخصائص، ج ١، ص ٣٠١.

الضمة في جمع المذكر المبني إذا كان منادى مفرداً علماً نحو: (يا
محمدون) "وهذه نيابة حرف عن حركة بناء أيضاً" السكون بنسب
عنه شيئاً، وكذلك الفتح والضم.^(١)

فالفروع العشرة الناتية عن الأصول هي أن ينوب عن
الضمة ثلاثة أحرف (الواو، والألف، والنون) وينوب عن الفتحة
أربعة أشياء هي (الكسرة، الألف، الياء، وحذف النون)، وينوب عن
الكسرة شيئاً (الفتحة والياء)، وينوب عن السكون حذف حرف إما
حرف علة في آخر المضارع المعتل المجزوم، وإما حذف النون من
آخره إن كان من الأفعال الخمسة المجزومة.

ويختلف الرأي في دلالة الحركات على المعانى الإعرابية
بين القدماء والمحدثين في اللغة العربية، وأول من أشار إلى هذه
المشكلة من القدماء هو الخليل ابن أحمد^(٢) ، ولعل الجدل في دلالة
هذه الحركات على المعانى الإعرابية وعدم دلالتها دار بين تلمذة
سيبوية والكسائي فذهب جمهورهم إلى الأول ، وذهب آخرون إلى
الثاني.^(٣)

ويمثل رأى الذاهبين إلى أن الحركات دوال على معان
إعرابية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، فقد نقل

^(١) عباس حسن، النحو الواقي، ط دار المعارف، ١٩٦٣م، ج ١- ص ١٠١.

^(٢) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢- ص ٣١٥.

^(٣) انظر: د/ مهدى المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٨٣.

السيوطى فى الأشباء والنظائر^(٤) قوله: "إن الأسماء لما كانت تتعورها المعانى وتكون فاعلة ومفعولة و مضافة، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، جعلت حركات الإعراب تبين عن هذه المعانى وتدل عليها ليتسع لهم فى اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة".

وقد وجد النحاة أن القليل من ألفاظ العربية ما لزمه آخره حركة واحدة فقالوا: أنها غير معربة واخترع مصطلح "البناء" اسمًا لهذه الحالة، كما فى "هو" و"أنت" و"منذ" و"جاءت".

غير أنهم عدّوا في مسألة البناء، ومن أمثلة ذلك أن الفعل الماضى عندهم يبنى على حركات عدة فهو مفتوح الآخر نحو: "ضرَبَ" و"ضرَبَهُ" و"ضرَبَنِي"، وهو مبني على الضم إن اتصلت به واو الجماعة نحو: "ضرَبُوا"، وهو مبني على السكون إن اتصلت به نون النسوة نحو "ضرَبَنَّ" ، وكذلك فعل الأمر المبني على السكون كما في "اضْرِبْ" و"اضْرِبْنْ" ، ومبني على الضم كما في "اضْرِبُوا" ، ومبني على الفتح كما في "اضْرِبْنَ" . وعندهم أن هذه الحركات في هذين الفعلين حركات بناء لا حركات اعراب.

^(٤) السيوطى: الأشباء والنظائر، طبعة دار المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣١٦هـ، ج ١ من ٧٦، ٧٨.

ثم أدركوا أن الفعل الأمر المعتل الآخر تمحى أحرف العلة س حره فقالوا: إنه مبني على حذف هذه الأحرف نحو: "ادع" و"ارم" و"اخش"، ثم قالوا في المضارع بمسائلة ثبوت النون وحذفها كما في "يضربون" و"لم يضربوا" ولن "يضربوا"، وقد أخذوا أنفسهم بالإعراب وعلاماته، وأن اللفظ لابد أن يكون معرباً إن لم يكن في عداد طائفة قليلة مما اصطلاح عليه بـ"المبني"، فإن لم يكن اللفظ أحد أفراد هذه الطائفة المعروفة فهو معرب، فإن لم تظهر الحركة في آخره فلابد أن تقدر ومن هنا نشأت ظاهرة الإعراب التقديرى^(١). ومن الكتب التي تضمنت هذه الأسس: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والковفيين" لأبي البركات بن الأنباري. حوى هذا الكتاب مائة مسألة وإحدى وعشرين مسألة، اختلف فيها البصريون، والkovفيون، تتعلق المسألة الأولى باشتراق "الاسم"، وهو مشتق من السُّمُوّ. كما قال البصريون أم من الوسم كما قال الكوفيون، وتتعلق المسألة الجادية والعشرون بعد المائة وهي آخر مسائل الكتاب - برب، أهي اسم كما قال الكوفيون، أم حرف جر كما قال البصريون، وكان ابن الأنباري ينتصر في كتابه للبصريين على الكوفيين إلا في أحوال ندرة، وإن قال في مقدمته: "اعتمدت في النصرة على ما أذهب

^(١) إبراهيم السامراني: الفعل زمانه وأبياته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ط٤، ١م،

إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة، على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف". فعلامات الإعراب عند الكوفيين حركات وحروف^(١)، أما الحركات فهي العلامات الغالبة، وهي الدالة على المعانى الإعرابية فى أكثر الأسماء المعربة، وأما الحروف فهي علامات خاصة، لا تدل على المعانى الإعرابية إلا فى مواطن معدودات، وفي لهجات دون أخرى، وتكون الحروف علامات للإعراب عندهم فى: الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم.

ومهما يكن من أمر، فإن الجدل بينهم وبين البصريين المتمثل فيما ذكره أبو البركات بن الأنبارى، فى المسألة الثانية والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف، شكلى، لا يترتب عليه أثر عملى، فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء فى إعراب الأسماء الخمسة، وبالألف والياء فى إعراب المثنى، وبالواو والياء فى إعراب جمع المذكر السالم، ويبدوا أن مقالتهم بأن الإعراب يكون بالحرف أيضاً مقبولة، لأنه إذا جاز أن يكون الإعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف، فليس الحروف التى تكون علامات للإعراب إلا حركات ممطولة. وقد قسم البصريون هذه العلامات، أو ميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات آواخر

^(١) انظر : *السيوطى، الأشيه و النظائر* . ج ١، ص ٨٠.

المبنيات، وبين ما كان منها حركة متغيرة، كحركات آواخر المعربات، وخصوصاً الأولى بألقاب خاصة، كما خصوا الثانية بألقاب خاصة أيضاً فسموا أحوال المبنيات فتحاً وكسرًا وضمًا وسكونًا، وسموا أحوال المعربات نصباً وجراً ورفعاً وجزماً. أما الكوفيون فلم يفرقوا بين علامات البناء وعلامات الإعراب^(٢)، فكانوا يطلقون النصب مثلاً على المبني على الفتح، كما يطلقون الفتح على المعرب المنصوب، وهكذا.

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء كانت بصرية أم كوفية، فيرجع في أكبر الظن إلى عمل الخليل بن أحمد، وقد سمي الخليل العلامات بأسماء هي الأسماء نفسها التي أخذ بها الكوفيون والبصريون، لو لا اختلاف في نطاق استعمالها. والضم والفتح وإنكسر في غير المونات، وكان يطلق "الجر" على الكسرة التي يدعوا إليها الساكنين، نحو: لم يذهب الرجل. والجزم على ما يقع في آخر الأفعال المجزومة، والسكون على ما يقع في أوساطها، والتوقف على ما يقع في آخر الأدوات، كميم "تعيم"، ولام "هل".
 (١) فكلمة الخفض، التي شاعت في الاستعمال الكوفي لـم يضعها الكوفيون ولم يبتكروها، وإنما أخذوها عن الخليل، كما أخذوا غيرها عنه، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضًا، ولكن

(١) انظر: ابن يعيش، شرح المنصل، ج ١، ص ٧٢.

(٢) انظر: أبو عبد الله الخوارزمي، مفاتيح العلوم، القاهرة، ١٩٣٠م، ص ٣٠.

الковيين عمّوا استعمالها فأطلقواها على حركات المنون وغير المنون، وكيفما كان الأمر، فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكليًّا أيضًا، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر، يطلق الكوفيون فيها كلمة "الخض".

إن التغير في الحالة الإعرابية للمبتدأ أو الخبر في الجملة الاسمية بعد دخول النواسخ من رفع إلى نصب لا يُلغى من المعنى الذي كان معقودًا بين المبتدأ والخبر فإن النسبة بينهما تبقى كما هي عليه.

كما أن قسطًا لا بأس به من المنصوبات يحمل في داخله أو في أعماقه حالة الجر الإعرابية، حتى يمكن للباحث الذهاب إلى أن النصب والجر صنوان؛ فكلاهما -على الأقل- بديل للأخر إن لم يكن أحدهما سطح للأخر، والأخر عميقاً له؛ فالمعنى المعتبر عنه بالنصب لا يتغير إن عُبر عنه بالجر.

وارتضى العرب توزيع حركات اللغة أو أصواتها الحركية بين الحالات تفرِيقاً بين المعانى المترافقية الأسماء ودفعاً للبس والغموض.

يقول ابن جنی: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه نحو: مررت بزيد، ليت عمراً قائم.

وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفة القول. فاما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامنة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ".^(١)

فالمتكلم هو الذي يقول الكلمات، يضم اللفظة إلى الأخرى، وهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، واللفظ يضم صاحبه معرباً، وليس الألفاظ في الحقيقة عاملة، بل هي مضامنة لصوابها أى تحتل موقع معينة في حالة إعرابية معينة؟ " ولو كان الكلام نمطاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه".^(٢)

فالإعراب إذن وسيلة تتويع لونت بها آخر الكلمات خدمة للمعنى، فعلامات التأنيث، والتثنية والجمع، والتصغير، والبناء لنجيول، والإعراب.. وغيرها من العلامات وسائل تتويع.

والمنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجزء عن العوامل اللغوية، ولا يعني أن التجزء فيه عامل الرفع... بل المراد أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبني، فلابد فيه من الإعراب، ثم إن لو

^(١) انظر : ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.

^(٢) المرجع السابق، ج ١ ، ص ٣٥ .

جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه، ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع^(٢).

فالمنادى الذى هو فى محل نصب، إن كان مفرداً معرفة ضبط بالضم بلا تنوين، ولا ينون كيلا يلتبس بالأسماء المرفوعة غير المناداة، ولا يفتح كيلا يلتبس بالأسماء الممنوعة من الصوف، ولا يجر كيلا يلتبس بنحو: يا غلام، إذا حذفت منه ياء المتكلم.

فالحالات الإعرابية بعلاماتاتها يمكن تفسيرها فى ضوء فكرة التنويع، ومثال المنادى المفرد المعرفة فسر فى ضوئها، فقد ذهب الخليل إلى أن العرب نصبت المضاف نحو: يا عبد الله، يا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، هو بعده، ورفعوا المفرد، كما رفعوا: قبل، وبعد؛ و موضوعها واحد، وذلك قوله: يازيد، ويأ عمرو، وتركوا التنوين فى المفرد، كما تركوه من قبل^(١).

وفي حالات الإعراب في اللغة أن الفاعل يرفع وكذا المبتدأ، لأنهما يكونان قبل أن يطول الكلام ويستد، ألم يقل النحويون أن

^(١) انظر: الرضى، شرح الكافية، ج ١، ص ١٣٢.

^(٢) انظر: مسيو يه، الكتاب، ج ٢، ص ١٨٢، ١٨٣.

ال فعل والفاعل كالكلمة الواحدة، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل
و الفعل.

فإذا ما طال الفاعل بذكر مفعول ينصب المفعول، وإذا ما طال المبتدأ بإن، أو بلا نصب، تماماً كما يرفع المنادى وينصب غير المفرد لأن الأول غير طويل، أما الثاني فقد طال فإذا ما عرفنا أن طول الكلام فيه قدر من المجهود أدركنا أن النصب أو الفتح لخفتها يناسبان مثل هذا الطول.

وهذه النظرية التفسيرية^(٢) تفسر لنا كذلك الإعراب في الفعل المضارع، فهو يُرفع إن لم يسبق بناصب أو جازم، فإذا طال الكلام بأدأه نصب قبل المضارع نصب، وإذا طال الكلام بنون توكيده بعد المضارع بني على الفتح، وجزم المضارع للتفرقة بينه وبين نصبه، وبناؤه على السكون للتفرقة بينه وبين بنائه على الفتح.
ويمكن القول بأن جر الأسماء إنما تم للتفرقة بينها وهي منصوبة، فالنسبة ثابتة في علاقة المفردات بعضها ببعض، وإن تغير الضبط الإعرابي نتيجة لتغير الصيغ الملامية المستدعاة للتغير الحالة الإعرابية، فالمبتدأ المرفوع لفظاً، والمبتدأ المنصوب بعد "إن" أو المبني على الفتح بعد "لا" من الناحية التركيبية يشير

^(٢) انظر : محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دراسة تفسيرية، القاهرة، دار مرجان للطباعة، ١٩٨٤م، ص ٥٠١.

إلى حقيقة واحدة وهي كونه الجزء الأول في جملته، فهو -إذن- من المرفوعات، وما اعتبراه النصب أو الفتح إلا للتركيب أو لطول الكلام، أي أن العمق النحوي للحالة الإعرابية مع المبتدأ (وحده فقط أو بعد إين، أو لا) هو الرفع، أما العمق النحوي للحالة الإعرابية مع المنادي -(المفرد المضاف، الشبيه به)- هو النصب؛ وفي هذا شيء من اللغة ونفس من روحها، فمرة يتوجه التأويل نحو الرفع، فيكون النصب اللفظي محله الرفع، وأخرى يتوجه نحو النصب، فيكون الرفع اللفظي محله النصب، فالنصب مع المبتدأ له اعتباران: اعتبار اللفظ أو السطح وهو النصب، واعتبار المحل أو العمق وهو الرفع، والعكس تماماً مع المنادي؛ فالرفع فيه اعتبار لفظي سطحي، أما النصب فاعتبار محلى عميق.

لقد جعل سبيوه الحالة الإعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب النحوية، لا يقل عن المعايير الأخرى كمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر؛ ونذكر صنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثاني وثالثة على المعيار الثالث ... إلى آخره.

ييد أنه عمد إلى المعنى الوظيفي الذي يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة ويربط بينه وبين الحالة الإعرابية (العلاقة الإعرابية) ليشكل هذا المعيار، ويؤكد هذا الربط حرص سيبويه على أن

يتجاوز بحثه العلاقة الظاهرة ؛ وبعبارة أخرى لم يعن سيبويه بالجانب الشكلي في تحليله لأبواب النحو، بل أظهرت نصوص الكتاب تنوع معاييره وعمق تعليقاته.

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه بل كان يواكب عناية شديدة بالمعنى، وقد أدت عنابة النحاة المتأخرین بالشق الأول وحده إلى جعل الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل.

لاشك أن العالمة الإعرابية قرينة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو، حيث إنه من الممكن أن تشترك عدة أبواب في علامة واحدة كالفتحة مثلاً، ولذلك نجد سيبويه يجعل المعنى الوظيفي العلة المتغيرة، والحالـة الإعرابـية (العالـمة الإـعـرابـية) عـنصـراً ثـابـتاً، يـقولـ فـيـ بـابـ ماـ يـنـصـبـ مـنـ المـصـادـرـ لـأـنـهـ عـذـرـ لـوـقـوـعـ الـأـمـرـ، " فـاـنـتـسـبـ لـأـنـهـ مـوـقـعـ لـهـ وـلـأـنـهـ تـفـسـيرـ لـمـاـ قـبـلـهـ لـمـاـ كـانـ؟ـ وـلـيـسـ بـصـفـةـ لـمـاـ قـبـلـهـ وـلـاـ مـنـهـ...ـ وـذـلـكـ قـوـلـكـ:ـ فـعـلتـ ذـلـكـ حـذـارـ اـنـشـرـ...ـ^(١)

(المتغير)

(الثابت) الحالـة الإـعـرابـية

المعنى الوظيفي

^(١) سطر: سيبويه: الكتاب، ج ١، من ٣٦٧.

نصب (المصدر)
در)

عدر لوقعه الأمر

موقع له

تفسير لما قبله

ويقول: "فهذا كله ينتمي لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: لم فعلت كذا وكذا، فقال: لكنّه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في "أدب بكار" ما قبله حين طرح مثل وكان حالاً" (٢)، فالعامل هنا قد عمل في المصدر المنصوب على نحو غير مباشر، إذ إنّه لم يصل إلى نفسه وإنما وصل إلىه بعد إسقاط الحرف (اللام).

ويشير سيبويه هنا أيضاً على النهج الذي اتبّعه في جعل العناصر اللغوية تتتابع على نحو متدرج، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بهائم الأسماء غير المشبه بها ثم الصفات... إلى آخره، ويتبّع ذلك إلى حد بعيد حين يعالج ما ينتمي إلى أنه حال؛ يقول في باب ما ينتمي من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمر: فانتصب لأنّه موقع فيه الأمر، وذلك قوله: قتلتني صبراً، ولقيته فجاءه وفجأة... (٣).

(١) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٦٩، ٣٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧٠.

(المتغير)	(الثابت) الحالة الإعرابية
حال	المعنى الوظيفي (٤)
	نصب
	وقع فيه الأمر

موقعه في الأمر

ولكن ليس كل مصدر صالحًا لهذه الوظيفة لأن الموضوع موضوع مشتق، يقول: "وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضوع، لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً" (١).

ويجري هذا على الأسماء التي جعلت مصدرأً، مثل: مررت بهم وحدهم، ومررت بهم قضيهم بقضيائهم؛ فالنصب هنا على أن هذا التركيب المنطوق ينظر تركيباً آخر غير منطوق أو ما يطلق عليه "تمثيل، وإن لم يتكلّم به" فهو كقولك أفرادتهم إفراداً، فهذا تمثيل، ولكنه لم يستعمل في الكلام، ومررت بهم انقضاضاً، فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به (٢).

(١) نظر: د/ تمام حسان: اللغة العربية مبناؤها و معناها، ص ١٦٣.

(٢) نظر: سيفويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٧٠.

(٣) نظر: المرجع السابق، ص ٣٧٣، ٣٧٥.

ويضيف إلى الأسماء المضافة الأسماء المعرفة في الجمل على الصدر مثل قولهم: مررت بهم الجماء الغفير، فإدخال الألف واللام هنا في كلامهم على نية ما لا تدخله الألف واللام، ومن ثم يقابل: مررت بهم قاطبة / طرا^(٣).

أما الاسم المتصرف الذي ينصب على أنه حال يقع فيه الأمر، فهو قوله: مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة. فالالأصل في الاسم الواقع حالاً لا تدخل عليه الألف واللام أو الإضافة، فإذا دخل عليه أي منهما مع إرادة التكير كان التركيب قبيحاً أى غير صحيح.

ويفرق سيبويه بعد ذلك بين المصدر المؤكّد لما قبله والمؤكّد لنفسه وهو يتفقان مع المصادر السابقة في الحالة الإعرابية (أى: النصب)، إلا أنّهما يختلفان عنّهما في المعنى الوظيفي إذ إنّهما ليسا في معنى كيف ولم (أى ليس بحال ولا بمفعول له)، مما يؤكّد أنه يجعل الحالة الإعرابية المركز الثابت في هذه الأبواب والمعنى الوظيفي عنصراً متغيراً مع ملاحظة أن المبني واحد (المصدر هنا / الاسم الملحق بالمصدر / الصفة الملقة بالأسماء)، ويقابل بينهما على النحو التالي:-

^(٣) المرجع السابق، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

هذا عبد الله حقاً وله على الألف درهم عرفاً والعامل فيهما ليس الفعل المذكور، بل ينصب المصدر فيهما على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا، لم^(١).

أما الصفات التي تتصبب جملأً على الأسماء فتشبهت بالأسماء التي تحمل على المصادر، وذلك قوله: أبيعكم الساعاة ناجزاً بناجز، ومنها الصفة المعرفة، وحمل الشذوذ هنا على شذوذ التعريف في المصدر، يقول: "شذَّ هذا كما شذت المصادر في بابها، حيث كانت حالاً وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر"^(٢):

فالنصب إذن يقع على الأسماء ف تكون مفعولاً به ومفعولاً معه ومفعولاً فيه، فالمبني واحد ولكن تتعدد الوظائف التي تستند إليه رغم الاتفاق في حالة إعرابية واحدة؛ وكذلك الأمر مع المصادر والصفات، فقد يتافق مبني مع آخر في موقعه فيؤدي وظيفته ويأخذ الحركة الإعرابية ذاتها، وبعبارة أخرى قد تقع المصادر موقع الأسماء في الحال فتؤدي وظيفة الحال وتأخذ حركة النصب، وهذا فإن تعدد المعنى لا يقابله تعدد في العلامة وكل قسم قادر على أداء وظيفته قسم آخر إذا تحقق في الآخر أوجه تشابه مع الأوز^(٣).

^(١) انظر: المرجع السابق، ص ٣٨٠ - ٣٨٤.

^(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٣٩٧.

^(٣) د/ تمام حسان: اللغة العربية مبناتها و معناها، ص ١٩٨.

والازدواجية في الاعتبار التي هي انعكاس لموازاة في التركيب تهتم بروح التراكيب تجد لها واقعاً من اللغة والاستعمال أرأيت قولهم: يا زيد الطويل بنصب الطويل لأنَّ صفة لمنصوب، فإن رفعته فلنَّه صفة لمرفوع^(١)؛ وكذا تقول: يا تميم أجمعيين، ياتميم أجمعون، فتنصب إن اعتبرت المحل، وتترفع إن اعتبرت اللفظ والمعنى في الرفع والنصب واحد^(٢).

ورفع عنصر التركيب لأنَّه كلمة واحدة، أو كالكلمة الواحدة (ال فعل والفاعل، المبتدأ والخبر، يا + مفرد) وتنصبه لطول الكلام أو لصيرونته عنصراً في مركب (إن + اسم، لا + اسم، يا + مضاف أو شبيه به) أمر مردَّ المعنى ووضوح المراد؛ ولذا يستثنى من الاتباع بالنصب مراعاة لمحل المنادى المفرد المبني على الضم، وصف "أي" وغيرها من الأسماء المبهمة في قوله: يا أيها الرجل، يا أيها الرجالن، يا أيتها المرأتان، فأى هنا، كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفاً لهذا، وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع، لأنَّك لا تستطيع أن تقول: يا أي، ولا يا أيها.. وتسكت؛ لأنَّه مبهم يلزم منه التفسير.

فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنَّك قلت يا رجل.^(٣) فالعنصر

^(١) انظر: سيفويه: الكتاب، ج ١، ص ١٨٣.

^(٢) انظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ١٨٤.

^(٣) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨٨، ١٨٩.

يرفع إن صلح وحده أن يعبر عن معنى ما، وقد يتداخل عنصران ليعبرا معاً عن معنى واحد؛ لأن واحداً منها غامض وبهـم فيحتاج إلى غيره.

والأمر في النهاية مرده "الكيف" لا "الكم" فأى وصفـهما، وهذا وصفـها، كلمـتان "كما" وعدـا، لكنـهما كلمة واحدة "كيفاً" ونـوعاً، ومن هنا رفعـا وكـأنـك قـلتـ: يـارـجلـ، وكـأنـ هذا نوعـ منـ المنـادـي المـركـبـ الـذـى يـؤـخـدـ الـاسـمـانـ فـيهـ عـلـىـ آـنـهـماـ اسمـ وـاحـدـ.

وهـذهـ الصـفـاتـ الـتـى تـكـونـ مـبـهـمـةـ بـمـنـزـلـةـ اـسـمـ وـاحـدـ، إـذـاـ وـصـفـتـ بـمـضـافـ أوـ عـطـفـ عـلـىـ شـىـءـ مـنـهـاـ كـانـ رـفـعـ، وـاطـرـدـ الرـفـعـ فـىـ صـفـاتـ هـذـهـ الـمـبـهـمـةـ كـاـطـرـادـ الرـفـعـ فـىـ صـفـاتـهاـ إـذـاـ اـرـتـفـعـتـ بـفـعـلـ أـوـ اـبـدـاءـ أـوـ تـبـنـىـ عـلـىـ مـبـدـأـ.^(٤)

ومـرـةـ أـخـرىـ تـكـونـ الـعـبـرـةـ لـلـكـيفـ دـوـنـ الـكـمـ، فـالـرـفـعـ هوـ الـوـجـهـ حـتـىـ لوـ طـالـ التـرـكـيبـ مـعـ هـذـهـ الـمـبـهـمـاتـ وـصـفـاتـهاـ بـنـعـوتـ أـوـ مـعـطـوـفـاتـ كـأـنـ تـقـولـ: يـاـ أـيـهاـ الرـجـلـ، يـاـ أـيـهاـ الرـجـلـ الـكـرـيمـ، يـاـ أـيـهاـ الرـجـلـ وـالـمـصـرـىـ.

^(٤) انظر: المرجـعـ السـابـقـ، جـ٢ـ، صـ١٩٢ـ.

إن سيبويه كان يفكر تفكير ذوى النظريات لأنه يعد: (أى) وصفته، (وهذا) وصفته، كالكلمة الواحدة فى وجوب رفعهما (أى وصفته) فى المنادى، والجملة الفعلية، والجملة الاسمية، وهذه الطريقة فى تعميم الفكرة من سمات "التنظير"؛ وهكذا يرتبط الرفع بالعنصر المتوحد، أو المنزل منزلته، والنصب الذى طال وامتد.^(١)

إن الإعراب من أهم سمات اللغة العربية الفصحى، إن لم يكن أهم سماتها، حتى أن القدامى سموا النحو إعرابا والإعراب نحوا، ولقد تعاور على درس الإعراب كثير من النحاة القدامى، ولكنهم لم يتناولوه منفردا بل ضمن موضوع أكبر وهو النحو بوجه عام.

وقد ترتب على هذا أن الإعراب صار هو المحور الذى تدور حوله الدراسات النحوية، فلم تحظ باقى العناصر النحوية الأخرى من تقديم وتأخير وتعريف وتتکير وحذف وزيادة، والنظام العام لأجزاء الجملة، لم تحظ هذه العناصر بما حظى به عنصر الإعراب من اهتمام وعذالة، بل إن الأمر قد وصل إلى أن كتب النحو قد بوبت على حسب الأبواب الإعرابية، وإن اختفت المعانى فالمرفووعات فى قسم، يتبعها المنسوبات، ثم يليها المجرورات.

^(١) انظر: د/ محمود عبد السلام شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ص

(٣) العامل مؤثر حقيقة، إنه سبب وعلة للعمل، وهذا مشهور وشائع في كتب النحو، ويوضح هذا ما يقوله "الصبان" تعليقاً على ما نقله الأشموني عن شرح التسهيل من أن (الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل)، فالعامل "كجاء ورأى والباء"، والمقتضى "الفاعلية والمفعولية والإضافة"، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى "الرفع والنصب والجر، فهذا التعريف يقتضى اطهاد الثلاثة.

نظر النهاة إلى آخر الكلمات في العربية فوجدوا بعضها ثابتًا لا يتغير وهو المبني كأسماء الإشارة والموصولات ونحوها، ووجدوا بعضها قابلاً للتغيير والتبدل بتغيير السياق في التركيب، فيقال (هذا خير) و(محمد بخير) و(فعلت خيراً) فتغير آخر (خير) من ضمة إلى كسرة إلى فتحة، تبعاً للتبدل السياق، كل حركة إعرابية منها قابلة للتغيير، فهي حادثة لابد لها من محدث، فما الذي أحدثها على آخر الكلمة؟

أما المتكلم فقد أحدثها بطريق غير مباشر، وهناك المحدث المباشر لهذه الحركات، وهو (هذه العوامل) اللفظية والمعنوية. وليس الإعراب في نظر القدماء إلا (تغير أحوال آخر الكلم لاختلف العوامل الداخلية عليها لفظاً أو تقديرها، فلا بد للإعراب على هذا التعريف من عامل يقتضيه، فإذا لم يكن هناك عامل لم يكن

هناك إعراب، ولهذا كانت الحروف وبعض الأفعال غير معربة عندهم، لأنه لا يوجد فيها عامل يقتضي إعرابها^(١).

ومعنى هذا أن المبنيات ليس لها عوامل لثباتها على حركة معينة، ولما ذهب الكوفيون إلى إعراب فعل الأمر، لم يكن لهم بد من تقدير عامل في إعرابه، لأنه لا يوجد في النحو إعراب لا عامل له، فذهبوا إلى أنه مجزوم بلام أمر مقدرة، لأنه في رأيهم مقطوع

من الفعل المضارع فـ(قُمْ) عندهم أصلها(لتقم) حذفت اللام للتخفيف، ويتبعها حرف المضارعة، وهو التاء^(٢).

وليس في النحو البصري من العوامل المعنية إلا عاملان كان لهما عندهم أثر في موضوعين اثنين: أحدهما: - المبتدأ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوي هو الابتداء، وثانيهما: - الفعل المضارع، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنوي أيضًا، هو وقوعه موقع الاسم، ومع أن هذين العاملين معنيوان لا يخلوان من أثر لمنهجهم الفلسفى.

أما النحو الكوفي فهو غنى بهذه العوامل، ولها آثار في موضوعات نحوية كثيرة منها:

(١) انظر: عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، ط القاهرة، ١٩٥٠م، ص ١٢١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ١٢١-١٢٢.

- الإسناد عند هشام بن معاوية الضرير^(١)، قال به في تعليق رفع الفاعل، وعنه أن الفاعل إنما ارتفع بالإسناد، وأن كون الفعل مسندًا إليه كان مقتضيًّا فيه الرفع.

- والفاعلية عند خلف الأحمر^(٢)، وهي رافع الفاعل عنده، ونظن أن خلف وهشام متفقان، وإن اختلفت عبارتهما، فليس الفاعلية إلا تلبُّس الفاعل بالفعل، أو إسناد الفعل إلى الفاعل، ولذلك كان الرضي ينسب القول بالإسناد إلى خلف^(٣)، ويبدو أيضًا أنهما أخذَا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو "كونه داخلاً في الوصف"^(٤).

- والمفعولية، كما يقول أبو البركات الأنباري والسيوطى، أو كونه مفعولاً كما يقول الرضي، وهي عامل النصب في المفعول به عند خلف^(٥).

- والتجرد عن الناصب والجازم، ومجال عمله الفعل المضارع، وكان الكوفيون يقولون: إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النواصِب، أو الجوازِم" فعلمْنا أن بدخولِهما دخل النصب أو

^(١) انظر: السيوطى: همع الهرامع ج ١ ص ١٥٩.

^(٢) نفس المرجع السابق.

^(٣) شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ١٢٨.

^(٤) انظر: السيوطى: همع الهرامع، ج ٧، ص ١٥٩.

^(٥) انظر: شرح الكافية للرضي، ج ١، ص ١٢٨.

الجزء، وبسقوطها عنه دخله الرفع^(١)، ولقي رأيهم هذا تأييداً من الذاresin المتأخررين، فكان المعربون يستندون إليه في اعتقادهم لارتفاع الفعل المضارع.

وأهم عواملهم المعنوية ما سموه بالخلاف، والمعروف أنه مصطلح كوفي لم يقل به بصرى، إلا أن الظاهر أنهم أخذوه من كلام الخليل مرجعهم الأول في هذه الدراسة كما هو مرجع البصريين الأول، وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في "الخلاف"، فقد كان يقول: "إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره"^(٢).

ولسيبوه في غير الاستثناء ما يشبه هذا فقد عقد للحال والتمييز أبواباً، كان يعتد لنصبهما فيها بمثيل ما اعتقد الخليل لنصب المستثنى بـ"إلا، كباب" ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة^(٣)، ومثل له بقولهم: هذا رأقوه خلا، وعليه نحى سمنا، وكباب ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله، ولا هو هو^(٤). ومثل له بقولهم: هو جارى بيت بيت، وكالباب الذي عقده لما ينتصب على أنه ليس من

(١) انظر: ابن الأثيرى (أبو النزك)، الإنضان في مسائل الخلاف، (المسألة ٧٤).

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٣٦٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٤.

(٤) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٤.

اسم الأول ولا هو هو^(٤)، ومثل له بقولهم: هذا عربي محضًا، و قال عند الانتهاء من هذه الأبواب: "اعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب، ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هو هو"^(٥).

ومع أن سيبويه كان يعتل لنصب هذه المنصوبات، بأنها إنما نُصبت لأنها مخالفة للأول، وليس إيمانه، كان يبحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات، يرجع إليه أثر النصب فيها، فلم يرض بالمخالفة للأول، أو "الخلاف" عاملًا في هذه المنصوبات، وذلك ليتسق له - وهو مؤسس المدرسة البصرية - منهجه في دراسة النحو، وليبني موضوعاتها على أصول منظمة، ولكى تكون مقالاته في العامل مطردة، بحيث تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة، وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على آخر الكلمات، معلومات لعل وأسباب اقتضتها، حتى أن أخذه بالعامل المعنوي كان مضطراً إليه اضطراراً، ولو وجد منفذًا ينفذ منه إلى عامل لفظي، لما تردد في الأخذ به. لقد رأى النحاة العلامات تتغير بحسب ما لها من معانٍ إعرابية، ففكروا فيما اقتضى هذه المعانٍ، وما اقتضى هذه الآثار، فسلكوا سبيل المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وأسبابها التي اقتضتها فكان ذلك بداية القول

^(٤) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٤.

^(٥) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٥.

بالعوامل^(١). ولم يستطع الكوفيون التخلص من آثار ما نشأوا عليه من منهج دراسي، أفسوه في حياتهم العلمية في البيئة الكوفية، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصري، لأن العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها، فكما لا يجتمع على المعمول الواحد علتان لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان، وإذا اجتمعنا فالمعنى لأحدهما لا لكتيبيما كما ينص عليه ابن مالك في قوله:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ

قَبْلَ فُلُوْحَدِيْرِ مِنْهُمَا عَمَلٌ.

وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعلة، كان الإعر
عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظاً أو مقدراً، ولهذا أفضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع كثيرة من أبواب مصنفاتهم
وموضوعات دراستهم. وقد كانوا يقولون: "لا يجوز اجتماع
عاملين على معمول واحد، ولهذا ردّ قول من قال: إن الابتداء
والمبتدأ معًا عاملان في الخبر، وقول من قال: إن المتبوع وعامله
عاملان في التابع، وقول من قال: إن "إن" و فعل الشرط معًا عاملان
في الجزاء، وقول من قال: الفعل والفاعل معًا عاملان في
المفعول". وكانوا يقولون: "مرتبة العامل أن يكون مقدماً على

^(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٣٢، ٣٤.

المعمول وحين واجه أصلهم هذا حالات استعانت عليه، راحوا يوجهونها ويعلنون لها ويتناولون تأولات بعيدة. فقد قال ابن عصفور في كتابه شرح المقرب كما يروى السيوطي: "فإن قيل: يُنَاقِشُ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ: الْعَالِمُ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْاسْتِفَاهَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا. فَالْجَوابُ أَنَّ أَسْمَاءَ الشَّرْطِ تَضْمِنُتْ مَعْنَىً "إِنْ" وَأَسْمَاءَ الْاسْتِفَاهَ تَضْمِنُتْ مَعْنَى الْهِمَزَةَ. فَالْأَصْلُ فِي "مَنْ ضَرَبَتْ؟" أَمْ ضَرَبَتْ؟ ثُمَّ حُذِفتْ الْهِمَزَةُ فِي الْلُّفْظِ وَتَضْمِنُ الْأَسْمَاءُ مَعْنَاهَا، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ كَذَلِكَ فَتَقْدِيمُ الْعَالِمِ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالْاسْتِفَاهَ عَلَيْهَا سَائِغٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا فِي الْلُّفْظِ لِعَارِضِهِ وَهُوَ تَضْمِنُ الْأَسْمَاءُ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالْاسْتِفَاهَ" ^(١). وكانوا يقولون: "الْعَالِمُ مَعَ الْمَعْمُولِ كَالْعُلَمَاءِ الْعُقْلَيَّةِ مَعَ الْمَعْمُولِ، وَالْعُلَمَاءُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَعْلُومِهِمْ، فَيُجَبُ أَنْ يَكُونَ الْعَالِمُ مَعَ الْمَعْمُولِ كَذَلِكَ، إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ قَدْ اسْتُثْبِتَ عَلَى خَلَافِ هَذَا الْأَصْلِ لِدَلِيلٍ رَاجِحٍ" ^(٢).

ونسبة الأثر الطارئ على أواخر الكلمات إلى العوامل، سواء أكانت أفعالاً أم أسماءً قديمة تنتهي إلى أول عمل في النحو البصري، أى كتاب سيبويه، فقد قال سيبويه في أول الكتاب: " وإنما ذكرت لك ثماني مجارات، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه

^(١) انظر : السيوطي، الأشياء والنظائر، ج ١، من ٢٥٤-٢٥٥.

^(٢) المرجع السابق - ج ١ - من ٢٥٦.

الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء إلا وهو يزول، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب^(٣). أما نحاة الكوفة فهم بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي كانوا أقل من البصريين إمعاناً في فلسفة العامل، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة. فليس للعامل عندهم قوة العلة، فقد يكون العامل ولا يكون المعمول، وذلك يتضح من ذهاب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل، وذلك في باب التنازع، فإذا أعمل ثانى الفعلين المتتلازين، كما هو مذهبهم، وكان الأول محتاجاً إلى فاعل، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي، وخلوه من ضميره، وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتراكاً في نصب المفعون به. وكما هو معروف أيضاً من مذهب الفراء، من جواز اجتماع عاملين على معنوي واحد في باب التنازع إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني، فإذا قيل: قام وقعد زيد، كان زيد فاعلاً أو معنو لا لقعد وقام كليهما، ولما كان العامل وأثره في التأليف محور الدراسة عند البصريين، فقد فلسفه هؤلاء حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ومنحوه خصائصها فكما لا يعقل اجتماع علتين على معنوي واحد، في وقت واحد كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على

^(٣) انظر: سيبويه ، الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٠٢.

معمول واحد، وكما لا يعقل أن يكون المعمول علة لعلته، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل، أو يؤثر فيه.

ومن هذه الوجوه العقلية أنكرا البصريون على الكوفييين مقالتهم باجتماع عاملين على معقول واحد، كما كان من رأى الفراء: أن المفعول به منصوب بالفعل والفاعل معاً، وكما كان من رأى الفراء أيضاً: أن الفاعل في نحو " جاء، وأكرمني خالد" فاعل للفعلين جميعاً وأنكروا عليهم أن يكون الفعل في نحو " خالد أكرمه" عاملأ في خالد وضميره. وأنكروا عليهم أن يكون المبتدأ والخبر مترافقين لاستلزم ذلك الدور كما يقتضيه تحريرهم والковيون لم يستبعدوا فكرة العامل وأثره في التأليف ووجه الإعراب فقد كان العامل عندهم مستنبطاً من فهم الطبيعة اللغوية وفقه خصائصها. وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف والكلمات في الكلمات حين تتألف وتتمازج ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معقول واحد، أو بإعمال العامل ان واحد في معمولين من وجه واحد.

والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعن النحاة على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به^(١)، فالربط بين

^(١) د/ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٣٤.

الموقع الذى يشغله عنصر لغوى وبين الوظيفة التركيبية والدلالية،
التي يقوم بها ربط لزومى عند سيبويه، كما تبين نصوصه، وتظل
العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة
قادرا على إحداث التوازن بينها، وهذا التوازن يحدث بصورة
تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوى غير مقبول مطلقا.

وقد نص بعض النحويين^(١) أن يكون التركيب مع العامل،
فالتابع مع متبعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا.

حقا عرض النحويون لذلك وهم بقصد بحثهم الأصل والفرع
فى الإعراب والبناء، ولكن اشتراط التركيب إلى العامل قد يوحى
بأن العامل فى نظر النحويين كان محور العلاقات بين الكلمات
ومولد الحركة الديناميكية بين عناصر الكلام، ولذلك يتبع تغييره
تغييرا فى حركات آخر الكلمات أو فى التواصق فى حالات
النثانية والجمع والأسماء الخمسة... إلخ.

وقرر النحويون أن التغيير الذى يعتري آخر الكلمات يدل
على المعانى النحوية التى تعتور الأسماء وألحقوا بذلك الأفعال
المضارعة^(٢)، وتبهوا إلى أن الارتباط بين العامل، والمقتضى
للإعراب أو الموجب للإعراب وتغيير آخر الكلم ليس مطريا،

^(١) انظر: الرضى، شرح الكافية، ج ١، ص ١٦، ١٧.

^(٢) انظر: المرجع السابق، ج ١، ص ١٨.

يقول الصبان في تعليقه على معنى الإعراب: "لكن هذا التعريف يقتضى إطراح وجود الثلاثة، أي المقتضى والإعراب، والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى في: لم يضرب زيد".^(٢)

ولنتأمل الجمل الآتية:- الشمس طالعة، إن الشمس طالعة، كانت الشمس طالعة، ظننت الشمس طالعة . . . في هذه الجمل الأربع اختلفت العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل في كل جملة، كما تصور النحويون في نواسخ المبتدأ والخبر، ولكن العلاقة بين كلمتي (الشمس) و(طالعة) علاقة ثابتة وهي الإسناد، وإن كان ثمة إختلاف فهو في جهات الإسناد، ففي الأولى كان الإسناد مطلقاً عاماً، وفي الثانية مؤكدًا، وفي الثالثة مقيداً بزمن ماضى، وفي الرابعة مشكوكاً فيه، ولا يزيل نصب الطرفين في الجملة الرابعة علاقات الإسناد^(١) بدليل بقاء الرفع وهو مذهب الكوفيين^(٢)، وجواز نصب الطرفين بعد (إن) عند بعض النحويين^(٣).

^(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، (د. ت)، ج ١، ص ٣٩.

^(٢) انظر: السيوطي، همع الهرامع، ص ٩٢، ج ١.

^(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٣.

^(٤) المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٤.

ويمكن أن نفهم أن العمل هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات أو يضيف جديداً إلى العلاقات، أو يؤثر في تشكيل المعانى النحوية، وهذا ما يفهم من كلام الرضى: "إن العامل فى الاسم ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه العمدة أو الفضلة"^(٤).

وقد يظهر ذلك واضحاً في الفعل وربما كان هذا هو السبب في جعلهم الفعل أصلاً في العمل، وحملت عليه الأسماء والحرروف العاملة إما لتشبيها بالفعل أو لتضمنها معنى الفعل أو لاختصاصها^(٥)، وربما دفعهم إلى ذلك أنهم رأوا علاقات كثيرة من الأسماء ترجع لل فعل لأنها يقتضي عدة أمور من فاعل يقوم به ومفعول يقع عليه ومكان وزمان يتم فيما، وقد يقتضي ما يبين درجة الحدث ونوعه وسببه، ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل في الفاعل، والمفعول به، والظرف والمفعول المطلق بأنواعه، والمفعول لأجله، وفي الحال؛ أما الجار وال مجرور فمتعلق بالفعل أو شبيهه، وقالوا أيضاً إن العمل في المتبع هو العامل في التابع سواء أكان التابع نعتاً أو معطوفاً أو توكيداً، أما البديل فهو على نية تكرار العامل، والمشتقات المحضنة تعمل عمل الفعل، ويتعلق بها ما يتعلق بالفعل لتشبيها به

(٤) انظر: الرضى، شرح الكافية، ج ١، ص ٢٥.

(٥) المسوطي: الأشياء والنظائر النحوية، ج ١، ص ٢٢٥ وما بعدها.

بى الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها، والمصدر يعمل عمل الفعل لأنه أصل له فى نظرهم.

"والبصريون أحرصوا على فلسفة العامل وأمهر فيها، على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهى دستور النحاة جمِيعاً"^(١) يؤيدون بها مذهبًا على مذهب، ويتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية، ولو وردت في القراءات القرآنية، ويشرعون بها أساليب في العربية لم تسمع من العرب.

ونظرية العامل تعد مسؤولة عن الإعراب المحتوى والإعراب التقديرى، فما دام المؤثر أى العامل موجوداً، وجب البحث عن المتأثر أى المعمول ولا بد من اعتبار محل التأثير، وتقدير علامة هذا التأثير إذ لم يمكن ظهورها.^(٢)

حسبنا مثلاً أن نشير إلى موقف النحاة من ظاهرة التصرف الإعرابي، هذا الموقف الذي لم يتحرروا فيه التقيد بما في الظاهرة اللغوية فعلاً من وجود نمطين فحسب من الكلمات: أحدهما: معرب، والآخر: مبني، وإنما تحولت الظاهرة في تصورهم إلى شيء آخر بإضافتهم قسماً جديداً هو المعرب المبني أو المبني المعرب، لتتلاءم

^(١) انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٣٧م، ص. ٢٨.

^(٢) انظر: د/ محمد حماسة عبد التطيف، العالمة الإعرابية في الجملة بين التقديم والتحديث، دار الفكر العربي، الكربلا، ١٩٨٣م، ص. ١٩٠.

هذه الأقسام الثلاثة وتنساق مع تلك الأطراف الثلاثة التي افترضوها في "العمل" وهي العامل والمعمول، وأثر العامل في المعمول، إذ لا يوجد عامل ومعمول من غير أن تكون هناك دلالة لفظية على عمل العامل في المعمول، فإذا لم تكن تلك الدلالة اللفظية موجودة بالفعل فقد وجب تقديرها؛ وهكذا يتحتم وجود ذلك النوع الثالث من الكلمات المبنية لفظاً المعربة معنى مḥلاً أو تقديراً.

(٤) صادفت نحاة العربية ألواناً من الشبه بين أقسام الكلام وهي منفردة وبينها وهي تبليغ في التراكيب سلوكاً حاول النحاة أنفسهم أن يضعوا الضوابط بين الأوجه من الشبه على أن العربي نفسه الناطق لهذه اللغة لم تكن تصادفه هذه المشاكل لأنه ينوي ما يقول ويعنيه، والمستمع له على القدر نفسه من هذه النية والعناية.

فتشبه الاسم بالحرف كما أشبه الاسم الاسم والفعل أشبه الحرف أيضاً، وبهذا الشبه علل بناء الاسم وإن لم يتحتم وإن لم ينحصر بناؤه فيه لدى بعض العطاء، قال الزجاجي: "عمر من بعض الأسماء علة منعتها من الإعراب ثباتها وتلك العلة مشابهة الحرف"^(١).

^(١) انظر: أبي القاسم الزجاجي، الإيضاح على علل النحو، ص ٧٧.

وقال أبو الحسن الأشموني: "علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبيها قوياً يعترضه منه"^(٢)؛ وقد خالفه في هذا الحصر بعض العلماء حيث ذهب إلى أن الاسم يبني أحياناً بمشابهته الفعل كما في (نزل) المشابهة (لا نزل)، أو لشبهه بما شبه بالفعل كما في (خدم) المشابه لـ(نزل) المشابه لـ(أنزل)؛ وقد ذكر الصبان أن كل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف.^(٣)

اما عدم تحتم البناء للاسم بمقتضى المشابهة فلمعارضة شبه الحرف الاسم شيئاً قوياً كما في (أى) التي تشبه الحرف ولكنها لكثره إضافتها قوى شبيها بالاسم فأعربت، ولم تبن إلا قليلاً.

وقد تعرض ابن مالك لشبه الاسم بالحرف في خلاصته المعروفة بالألفية، وتضمنت أنواعاً أربعة لشبه الاسم بالحرف، وهي: الشبه الوصفي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالى وهو الذي عبر عنه بالنيابة عن الفعل بلا تأثر، والشبه الافتقاري، وقد أضاف في شرحه للكافية الشافية نوعاً خامساً هو ما أطلق عليه انشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور وأسماء الأصوات، والأعداد

^(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٥٠-٥٤.

^(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لـألفية ابن مالك، ج ١ ص ٥١.

المسرودة بشرط كونها مطلقة بدون تركيب، حيث هي مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معهولة.^(٤)

وأبو البقاء العكبري نحوى على المذهب البصري، ففى كتاب "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى جميع القرآن" نجده يستعمل أصطلاحات بصريّة، ويكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة البصريين، ويعتمد على آرائهم ويعرض آراء الكوفيين، ويغلطها كثيراً في كتابه، ويستند في تدعيم رأيه إلى آراء بصريّة معروفة، ويعرض لقراءات كثيرة ويصفها بالشذوذ، وفي كتابه الآخر وهو "السائل الخلافية" يصرّح بأنه من أتباع المدرسة البصريّة، فقد ذكر حين عرض لاشتقاق الاسم أن الاسم مشتق من السمع عند البصريين، ومن الوسم عند الكوفيين، ثم قال: "فالمحذف عندنا لامه وعندهم فاؤه"^(١)؛ وقد صرّح بذلك أيضاً حين عرض للخلاف بين الفريقين في بناء " فعل الأمر" وإعرابه، فقال: "مسألة: فعل الأمر مبني، نحو: قم واضرب، وقال الكوفيون: هو معرب بالجزم، لنا أنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى، فلم يكن معرباً كالحرف"^(٢)، والخلاف في الجزيئات على هذا النحو لا

^(١) انظر: ترجمة الكافية الشافية لأبي مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، نشر مركز تحقيقتراث جامعة أم القرى بسكة المكرمة، ج ١، ص ٢١٦، ج ٢ ص ١٣٩٧.

^(٢) انظر: أبو البقاء العكبري، السائل الخلافية، ص ٩٥.

^(٣) انظر: المرجع السابق، ص ١٠٧.

يكون له كبير فائدة إلا إن كانت المدرسة الكوفية قد اتبعت طريقة واحدة أو منهاجاً واحداً في تقدير الأصل كالواو في (الوسم) أو (السمو) أو اعتبار الإعراب أو البناء بحيث يسرى على نظام اللغة وظواهرها لا أن يكون الخلاف على مسألة أبدى فيها البصريون رأيهم وبنى الكوفيون خلافهم على الرأى لا على الظاهرة والاستعمال، ومن هنا لا يمكن أن نعد للكوفة منهاجاً في النحو واللغة وإنما نعدها طريقة في التفكير والمحاجة، وإن استندت إلى الشواهد فإن الكسائي بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية لم يكن نحوه كوفياً خالصاً، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم، وكان يوافقهم ويافق الخليل بن أحمد خاصة في مسائل كثيرة خالفة الكوفيون فيها من بعد، واتخذوا لهم فيها آراء جديدة، تنسق مع ما يتطلبه منهجهم فمن هذه المسائل: رأيه في "لن"، فقد اقتضى أثر الخليل في القول بتركيبتها من لا وأن^(١)، ورأيه في محل "أن" المصدرية وما بعدها" بعد حذف الخافض، كما في قولهم: عجبت أن تقدم على هذا، فقد تابع الخليل في القول بأنه الجر^(٢)، وذهب إلى فعلية (نعم وبش)، (وأفعل) في التعجب متابعاً فيه البصريين في

^(١) انظر: شرح الأشمونى على أئمة ابن مالك، ج ٣، ص ٢٧٩، القاهرة، ١٩٤٧.

^(٢) انظر: شرح الرضى على الكلية، ج ٣، ص ١٨٣.

كونهن أفعالاً^(٣)، وذهب به إلى أن (ما) في قولهم: "نعمًا هي" معرفة تامة، بمعنى الشيء^(٤)، وهو في هذا يقول بمقالة سيبويه، فقد جاء في الكتاب: "و غسلته غسلاً نعماً، أى نعم الغسل"^(٥)، (فما) هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، (وهى) مخصوص، ذهب به إلى أنه لا يجوز ترخييم ما كان على ثلاثة أحرف^(٦)، وهو مذهب الخليل وسيبوه، فقد جاء في الكتاب: "اعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء، فزعم الخليل أنهم خفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم، لأنهم أخف شيء عندهم في كلامهم ما لم ينتقض فكرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراً لهم أن ينتهيوا إليه"^(٧)، و الكسائي أول كوفي خرج على أساليب البصريين وخالفهم في كثير من آرائهم وغير كثيراً من أصولهم.

^(٣) انظر: شرح الأشموني على الفقيه ابن مالك ج ٢، ص ٢٧، ١٨.

^(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٣٤٦.

^(٥) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٢/١٧٩، ١١٦/٤.

^(٦) انظر: ابن الأباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (٤٩).

^(٧) سيبويه، الكتاب، ج ٣: ٦٤٢.

أما الشبه في بعض ظواهر الأسماء فبتمثل في الشبه بين التكير والتعريف وبين الفاعلية والمفعولية وفي المركبات وبين الإفراد والتشيية والجمع؛ فشبه التكير والتعريف يتضح في شبه النكرة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وشبهت المعرفة بالنكرة، كما شبهت المعرفة بالمعرفة وشبه الفاعلية والمفعولية يعود بالمرفوعات إلى الفاعل، وإن كان الفاعل قد شبه بالمبتدأ، وشبهت الأخبار بالفاعل سواء كانت أخبار مبتدئات أو أخبار نواسخ المبتدأ، كما تزول المنصوبات بهذا الشبه إلى شبيهها على اختلافها بالمفعول به من حيث جاءت بعد تمام الجملة لأغراض معينة، أو على هيئته وصورته، وينطبق ذلك على المفعول المطلق، والمفعول له والمنادي، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل، والظرف والمستثنى والحال والتمييز، والمتعجب منه، ويتحقق بها ما نصب على التشبيه بالقسم.

وقد أشبه الظرف زماناً كان أو مكاناً، كما شبه بالظرف غيره فحق له ما يحق للظرف بهذا الشبه، وشبه الظرف بغيره من الأسماء.

وأشبيت الحال غيرها وقوى شبيهها باظرف وصفة
والتمييز والخبر .

وحدث الشبه في المركبات فشبه عجز المركب بناء التأنيث فأخذ ما يحق له بهذا الشبه نحوياً وصرفياً، من حيث البناء على الفتح وعدم حذف العجز عند التصغير وحذفه عند النسب والترخيم.

كما شبه عجز المركب بنون نحو عشرين، وشبه المركب من الأسماء بالمركب من الحروف، كما شبه المركب بالفرد والمركب بالمركب، وشبه بالمضاف بعض المشتقات المطولة بمعمولها والصفات المطولة بموصوفها فنالها ما ناله من الأحكام.

وشبه المستغاث بالمضاف إليه فجر كما جر، وشبهت المركبات بالأصوات، كما شبهت بالشرط في بعض الأحيان.

والشبه بين الإفراد والثنية والجمع يبدو بوضوح في شبه المفرد بالثنى والجمع وشبه الثنى بالجمع، وشبه الجمع المكسر بالفرد والجمع بالجمع ويكثر ذلك في جماع التكسير، وأشباه بعض الألفاظ جماع المذكر السالم فشبهت به كما حدث الشبه في الجمع بالألف والتاء، وشبه مالا يعقل بمن يعقل فجمع جمعه، وخوطب بمثل ما خوطب به وتشابه جماع التصحيح والتكسير، وأشباه الجمع العدد، كما أشباه العدد العدد فميز المشبه بما ميز به المشبه به إفراداً وجماعاً.

في إطار الأثر الإعرابي للنواسخ، أثبتت مصادر النحو الأولى أن جمل النواسخ صور بديلة عن:

- ضمير الشأن + المبتدأ + الخبر

وأن النواسخ كانت تدخل على الصورة السابقة، ثم تخفف

من الضمير فتولدت الصور التالية :

- رفع + نصب مع كان.

- نصب + رفع مع إن.

- نصب + نصب مع ظن.

وهي الاحتمالات التركيبية البديلة لصورة:

رفع + رفع مع جملة المبتدأ والخبر.

وقد فسرت هذه الصور على أن المنصوب مع "كان" أشبه التفعول به مع نحو "ضرب"، الحال مع نحو "ذهب"، وببعضهم أعرابه حالاً، لتصبح الجملة عنده فعلية خالصة.

ولما نصب المبتدأ مع "ظن" نصب معه الخبر مطابقة له، لأنه هو هو، ذهب الكوفيون إلى أن الخبر مرفوع كما رفع المبتدأ لأنهما سواء.

لم يبق - إذن - من الصور البديلة المحتملة عقلياً في مقابل صورة الرفع مع الرفع إلا صورة النصب مع الرفع، وهذا هو ما

كان مع "إن"، كما يمكن أن يفسر نصب اسم "إن" على أنه نتيجة لتركيبها معه والتركيب يستدعي الفتح؛ فإن وما بعد شكلا مغامما يمكن أن يسمى "المبتدأ المركب" الذي أخبر عنه بمرفوع، ولعل هذا ما جعل الكوفيين يذهبون إلى أن "إن" لم تعمل الرفع في الخبر.

ويقال هذا كذلك على "لا" النافية للجنس مع اسمها، وهذا هو وجه الشبه الحقيقي بين الأداتين، فقد تحدث سيبويه عن "إن" في سياق حديثه عن "كم" المركبة مع ما بعدها، والعدد المركب مع ما بعده، ولا النافية للجنس المركبة مع ما بعدها.

وعن طريق عد "إن" واسمها، وحدة مركبة يخبر عنها بمرفوع، نتجنب ما انتهت إليه النحاة الشكليون من تشبيهم المنصوب بعد "إن" بالمفهول، والمرفوع بالفاعل.

وأثناء حديثه عن أمثلة الاسم المركب، وفتح الأسماء إن ركبت، تحدث عن المنادى وانتهى إلى أنه بني على الضم تشبيها له بـ"قبل" وـ"بعد" المقطوعتين عن الإضافة، فإذا ما أضيف أو أشبه المضاف نصبت، كما تفتح "قبل" وـ"بعد" إذا أضيفتا، نظراً لطول الكلام بالإضافة.

والحق سيبويه المنادى المبني على الضم بالمبتدأ أو الفاعل المرفوعين، فألحقت تكملأ لدائرة التشبيه - المبتدأ المنصوب أو

المنبئ على الفتح بالمنادى المنصوب بجامع طول الكلام وامتداده في كل.

ولقد نسجت من أفكار سيبويه ما يمكن أن يكون نظرية تفسيرية تفسر بها حالات الإعراب في اللغة، فالفاعل يرفع، وكذا المبتدأ ويوافقه الخبر أو يطابقه، إذ هما سواء؛ لأن هذه الأشياء إنما تكون قبل أن يطول الكلام ويمتد، فال فعل والفاعل كالكلمة الواحدة، والمبتدأ والخبر عدلان للفاعل والفعل، فإذا ما طال الكلام بذلك المفعول أو غيره ينصب ماطال به الكلام، وإذا ما طال المبتدأ بـ "إذ" أو بـ "لا" النافية للجنس، نصب أو فتح، تماماً كما يضم المنادى المفرد العلم وينصب غيره، لأن الأول غير طويل والثانية طويل، أما جر الأسماء فيتم للتفرقة بينها وبين المنصوبة.

وقد عبر ابن مالك الذي جمع بين اتجاهي أهل الكوفة والبصرة عن الشبه الاستعمالي في خلاصته بالنيابة عن الفعل في اعمل بلا تأثر بالعوامل، وبين كما بين غيره أن ذلك موجود في أسماء الأفعال: نحو صه ومه، قال في شرحه لكافيته: "جعل المحققون سبب بناء الاسم الفعل شبيه بالحرف العامل في كونه مزثراً غير متاثراً" (١).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية، ج ٣، ص ١٣٨٤؛ وانظر أيضاً: ص ٢١٨-١ من الكتاب نفسه، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/ محمد كامل بركات، دار الفكر

وقال فيها أيضًا : " أما أسماء الأفعال فإنها أشبہت الحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة، مع الجمود، ولزوم طريقة واحدة، فاستغنت عن الإعراب لأن فائدته الدلالة على ما يحدث من المعانى بالعوامل وذلك غير موجود في أسماء الأفعال ولأن فائدة الإعراب: إيانة مقتضيات العوامل، وذلك غير موجود فيها، فلم يكن لها في الإعراب نصيب " (٢) .

وقال في باب أسماء الأفعال والأصوات من التسهيل: " وكلها مبني لشبه الحرف بلزم النيابة عن الأفعال وعدم مصاحبة العوامل " (٣) .

وقال أبو الحسن الأشموني: " وذلك الشبه الاستعمالى موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب. فأشبہت (ليت) و (لعل) مثلاً، ألا ترى أنهما نائبان عن (أتمنى) ولا (أترجى) ولا يدخل عليهما عامل " (٤) .

بدمشق، وهو من منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة،
ج ١، ص ٢١.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٩٧.

(٣) انظر: ابن مالك، تمهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، ص ٢١٣، تحقيق الدكتور محمد كامل برکات، دار الكتاب العربي تطبيعة ونشر ١٩٦٧م، ص ٢١٣، وانظر: المساعد على تمهيل الفوائد، ج ٢، ص ٦٥٨.

(٤) شرح الأشموني على آنفية ابن مالك، ج ١، ص ٥٣، ٥٤.

وشبه الظرف بالفعل، قال أبو البقاء بقصد تفسير (فمثلاه كمثل صفوان عليه تراب) ^(٥).

"لك أن ترتفع تراباً بالجر لأنه اعتمد على ما قبله، والفاء في (فأصابه) عاطفة على الجار لأن تقديره: استقر عليه تراب فأصابه، وهذا أحد ما يقوى شبه الظرف بفعل" ^(٦).

و واضح من هذا النص أن المراد بالظرف هنا ما يشمله والجار والمجرور وهذا معلوم لدى العلماء القدامى ولفييف من المتأخرین.

ويشبه الجار والمجرور في اللفظ بالفعل والفاعل ولذلك يسمونه شبه الجملة، قال ابن جنى: "قوله في أعناقهم الأغالل، يشبه في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل، لتقديم الظرف على المبتدأ كتقدیم الفعل على الفاعل، مع قوّة شبه الظرف بالفعل" ^(٧).

^(٥) سورة البقرة الآية (٢٦٤).

^(٦) أبو البقاء العكربى: إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والتاءات فى جميع القرآن، تحقيق إبراهيم عطوة، طبعة مصطفى الحلبي، (د. ت)، ج ١، ص (١١٢).

^(٧) انظر: المحاسب فى تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تحقيق على النجدى ناصف وأخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٧٩ هـ، ج ٢، ص ٢٤٤.

وأستدل أبو البقاء على قوة شبه الظرف بالفعل بعطف الفعل عليه، في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيَنْزِلُ الْغَيْثَ" ^(٣) إذا عطف (وينزل الغيث) على قوله (عنه) ^(٤).

وذهب ابن الشجري إلى أن صقراً رفع بالظرف في مثال سيبويه^{*} مررت برجل معه صقر صانداً به غذاً لشبه الظرف الصفة (معه) بالفعل. قال: " وإنما رفع بالظرف ها هنا لوقوع الظرف صفة، فأشبه بذلك الفعل فعمل عمله، وكذلك يرفع بالظرف إذا وقع صلة، ووقعه صلة أشد تقرينا له من الفعل" ^(٥).

وبسبب الشبه الحاصل بين الفعل والزمان تضاف أسماء الزمان إلى جملة الفعل، وذلك من حيث كان الفعل عبارة عن أحداث منقضية، كما أن الزمان حادث ينقضى، والفعل نتيجة حركات الفاعلين، كما أن الزمان نتيجة حركات الفلك، ولذلك بنوا الفعل على أمثله مختلفة ليدل كل مثال على زمان غير الزمان الذي

^(٣) سورة لقمان آية (٣٤).

^(٤) انظر: انعكيرى: التبيان، تحقيق إبراهيم عطوة طبعة مصطفى الحلبي (د. ت)، ج ٢، من ٢ ص ١٨٩.

^(٥) هبة الله ابن الشجري: الأمالي الشجرية، بيروت (د. ت)، ج ٢، ص ٢٧٩. وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٩.

يدل عليه المثال الآخر، ولما أضافوا اسم الزمان إلى جملة الفعل في التزيل قوله تعالى "يوم يخرجون من الأجداث" ^(١).

في مسألة هو (ضربي زيداً قائماً) وهو مبتدأ حذف خبره وجوباً وضابطه، كما يقول السيوطي أن يكون المبتدأ مصدرأً عملاً في مفسر صاحب حال بعد، لا يصلح أن يكون خبراً عنه، وقد لختلف النحويون حول هذا التركيب فبعضهم يعده جملة فعلية و يجعلون (ضربي) فاعلاً لفعل مقدر تقديره (يقع ضربى زيداً قائماً) أو ثبت ضربى زيداً قائماً، وقد ضعف هذا التقدير (بأنه تقدير ما لا دليل على تعينه، لأنه كما يجوز تقدير "ثبت" يجوز تقدير "قل"، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره). ^(٢)

وقد اتفق جمهور النحويين على أن هذا التركيب عبارة عن (مبتدأ) وهو مصدر مضارف إلى فاعله، و (زيداً) مفعول به، و (قائماً) حال، ثم اختلفوا: هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا؟ فقال قوم: لا خبر له وأن الفعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل، كما في (أقام الزيدان) والتقدير: (ضربت زيداً قائماً) وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل نصح الاقتصاد عليه مع فاعله.

^(١) سورة المعارج، آية (٣٤).

^(٢) السيوطي: همع للهومام، ج ٢، ص ٤٤.

ورأى بعضهم أن الحال نفسها (قائماً) هي الخبر، وجاز نصب (قائماً) ونحوه على الحال، وإن كان خبراً لأنَّه ليس عين المبتدأ لأنَّ القائم هو (زيد) لا (الضرب) فلما كان خلافه انتصب على الخلاف.

والذى يعنينا من هذه المحاجة النحوية التي لا تغير التركيب المنطوق بطبيعة الحال هو المنهج الذى يحكم هذه التفسيرات المختلفة له، وجميع هذه التفسيرات تتطرق من أنَّ هذا التركيب له عمق مختلف عن ظاهرة رأى بعضهم أنَّ تقديره هو (يقع ضربى زيداً قائماً)، فهو إذن جملة فعلية قد حولت إلى جملة اسمية، ورأى بعضهم أنَّ تقديره هو (ضربت زيداً قائماً)، فالفعل ضربت هو الذى تحول إلى المصدر؛ ورأى بعضهم أنَّ تقديره هو (ضربى زيداً إذ كان قائماً) إذا كان بمعنى الماضى أو (إذا كان قائماً) إذا كان بمعنى المستقبل وأصحاب كل تقدير من هذه كانوا يبينون السبب فى اختيار تقديرهم دون سواه ويكتشفون ضعف الذى لا يرون، وهى كلها وسائل مستخدمة فى التحويل فلا يقدر ما لا دليل عليه لأنَّه يفتح الباب أمام ألوان من التقدير لا تجد سنداً يدعمها مما يؤدى إلى غموض المعنى الكائن فى (البنية العقيقة) وهى من المفترض أن تكون واضحة المعنى حتى تساعد على فهم البنية الظاهرة، ولا ينضل تقدير على آخر إذا كان مساوياً له فى إفادته المعنى، ولا يصح تقدير شيء لا يطرد كما يطرد نظيره، وقد رأينا كيف كان

رأى جمهور النحويين حریصاً على تحديد المقدار وحریصاً على كشف أسباب اختياره دون غيره، وكشف الوسائل التحويلية التي أدت إلى أن صار هذا التركيب إلى ما صار عليه.

وإذا قيل إن هذه الجملة (مفتوحة) أو (مصنوعة) من قبل النحاة، فإن هذا غير معيب فهذه الجملة، وإن كانت مصنوعة، مولدة عن قواعد اللغة فالقواعد تنتج هذه الجملة، وهي جملة صحيحة نحوياً لأن قواعد اللغة تتبعها وتنتجهما، ولذلك جاء لها نظائر في اللغة في الشعر والنشر.

ومن جهة أخرى نجد أن التحوليين التوليديين لا يعبأون بتوثيق النص اعتماداً على حدس المفسر وثقة بنظام القواعد المحكمة التي يمكن أن تولد مثل هذه الجمل أو تلك لأن (آلية) القواعد لديهم و(رياضيتها) تساعد على توليد الجمل الصحيحة، ومن هنا لابد أن تكون القواعد واضحة محددة وأن يكون تطبيقها دقيقاً وصارماً، ولذلك كان كثير من النحويين يقيسون على المسموح وغيره وإن لم يسمع.

أما الاختلاف الذي وجدها عند النحويين العرب القدماء في تفسير هذه الجملة (وغيرها كذلك) فهو اختلاف في الفرضيات وكل يدل على صدق فرضيته وصحتها.

لجأ البصريون إلى التقدير والتأويل عندما لا تستجيب النصوص المسموعة للعمل النحوي فلابد من البحث عن علة الإعراب ولو أدى ذلك إلى تعديل المسموع من كلام العرب، فهم يقدرون مثلاً خبراً ممحظواً في مثل "إن حراسنا أنسنا" ^(١) لتبrier نصب كلمة أنس، ويعدون الفاعل في جملة مثل "زيد قام" ضميرًا مستترًا تقديره هو للحفظ على القاعدة التي تصن على وجوب أن يأتي الفاعل بعد الفعل رغم عدم وجود ما يمنع من وقوع الفاعل قبل الفعل وهو ما قال به الكوفيون ^(٢). كذلك تقدير النهاة لفعل ممحظ يفسره الفعل الموجون شائع مشهور في مثل قولهم: "زيدا ضربته" فأصله عندهم ضربت زيداً وضربته، وفي قوله تعالى: "إذا السماء انشقت" إنما هو إذا انشقت السماء انشقت، لأن أدلة الشرط لابد أن يليها فعل، ومثل ذلك كثير.

والبصريون أحرص على تطبيق ذلك من الكوفيين الذين امتازوا بحمل العربية على اللفظ والمعنى معاً، فإذا أفسد الإعراب المعنى فليس من كلام العرب. يقول الفراء "كل مسألة وافق إعرابها معناها إعرابها فهو تصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعانى وخلى عن الألفاظ، ولم

^(١) انظر : ابن هشام، مغنى البيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث المطبعة الأزهرية ط ١٤١٧هـ، ج ١، ص ٣٧.

^(٢) الانصاف، ج ١، ص ١٧٩.

يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب والإعراب مطابق للمعنى".^(٣)

وباب الاشتغال في النحو العربي يمثل ظاهرة تركيبية، اتخذ
النصب فيها دليلاً "الفعلية" والرفع أمارة الاسمية؛ والفرق بين
الاشتغال والأمثلة الأخرى أن مبرر النصب على الفعلية والرفع
على الاسمية فيها هو التخفيف من الفعل، أما في الاشتغال فإن
الفعل يوجد، لكن الإزدواجية في الإعراب والثانية في النمط
التركيبي مردها إلى تأخر الفعل عن الاسم واحتفاله بضميره أو
بملابسـه.

ورفع الاسم في بعض تركيب الاشتغال مسألة شكلية بحتة، لأن المعنى يبقى على المفعولية تماماً، كما يرفع المفعول به لنيابته عن الفاعل والمعنى باقٍ على المفعولية، أو ينصب الخبر في باب "كان"، أو ينصب الاسم في باب (إن)، والمعنى باقٍ على العمدية، فالشكل قد يتغير لكن التنسية بين العناصر تبقى وتنثبت.

توصل الكوفيون إلى وجوه إعرابية وبنائية جديدة نتيجة التوسع في الرواية والاستشهاد عن لهجات قبائل لم يأخذ عنها البصريون، ومن ذلك:

^(٣) انظر : الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣١.

- أن الاسم واللقب كما هو معروف لدى النحاة إذا اجتمع آخر اللقب عن الاسم لأنه أبین وأشهر من الاسم، كما قالوا، وكان اللقب حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب: الرفع، والنصب على القطع، والخض على إضافة الاسم إليه، أما الفراء والكافيون والزجاج من البصريين معهم فقد أجازوا فيه وجهاً رابعاً وهو الاتباع، على أنه عطف بيان، وقد استظره الرضي.^(١)

- أنهم أضافوا إلى وجهي البناء في "حيث" وجهاً ثالثاً، وهو البناء على الكسر، فقد حکى الكسائي عن بعض العرب الكسر في "حيث" فيقول: من حيث يعلمون^(٢)، ولم يعرف البصريون إلا وجهين: الضم والفتح، أما الضم فعلوه بشبيهها بقبل وبعد، وعدوها من الغايات، وأما الفتح فلشبها بأين^(٣).

- يضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الإعرابية التي خالفوا البصريين فيها، والتي أثبتتها النحاة ونسبوها إليهم في ثانياً عرض لهم موضوعات النحو المختلفة، والتي يتمثل فيها النحو الكوفي.

(٤) النحو بصرى محضر، وأهل العربية سواء أكانوا في البصرة أم في الكوفة إنما أخذوا النحو من معاهد البصرة ثم انتشروا في الأمصار في الكوفة أولاً وفي بغداد ثانياً ثم في مصر

^(١) انظر: شرح الرضي على النكارة، ج ١، ص ٢٨٥.

^(٢) انظر: شرح المفصل، ج ٢، ص ٩١.

^(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤٤.

والمغرب والأندلس؛ وظلت البصرة وحدها تقوم بعبء هذا العمل الذي كان قرآنيا خالصا، ثم أصبح قرآنيا لغويًا ثم أصبح لغويًا خالصا قرابة قرن من الزمان، من منتصف القرن الأول تقريباً إلى منتصف القرن الثاني تقريباً، فإن الكسائي وهو أول شيوخ النحو الكوفي توفي سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة ولم يدرس النحو إلا على كبر، كما كان الفراء يقول^(١) إن الكسائي هو النحوى الأول "الذى رسم للكوفيين رسوماً يعملون عليها"، كما قال أبو الفرج^(٢)، ولأنه "عالم أهل الكوفة وإمامهم" كما قال السيوطي^(٣)، وإذا كان لابد من النص على المصدر الأول الذى استقى منه الكسائي علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماماً فى النحو ورئيساً لمدرسة فإن الخليل بن أحمد هو ذلك المصدر الذى لقى الكسائي صناعة الإعراب، وليس كثيراً على الخليل صاحب العقل المبتكر أن ينتمى إليه أعظم اتجاهين للغة وقواعدها شيدهما تاريخ العربية، وإنه ليس هناك نحو بصرى ونحو آخر كوفي لأن خلافات الكوفيين غالباً ما تكون مبنية على الآراء التى صدرت عن أساتذة البصرة وليس على اللغة نفسها بنصوصها وشواهدتها، فلو أمكن أن يكون هناك

^(١) انظر: أبو البركات بن الأنبارى، نزهة الأنباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٨٢.

^(٢) انظر: أبو الفرج الأصفهانى، الأغانى، القاهرة، طبعة دار الكتب، ١٩٣٦م، ج ١، ص ١٠٢.

^(٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج ٢، ص ٢٥٤.

نحو كوفي مستقل لكان ذلك صادراً عن تأملهم للغة وظواهرها دون استناد أو نظر إلى فكر نحاة البصرة الذين قاموا بهذا الدور قبلهم مستمدین ذلك من أولى خطوات هذا الطريق على يد أبي الأسود الدولى ومن تبعه، ففي مسألة ورود الخبر مفرداً نجد أنه منقسم إلى جامد ومشتق أى اسم جامد واسم مشتق، فالجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلا إن أول مشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جرياً مجرى الفعل، نحو "زيد منطلق" أى: هو، فإن لم يكن جرياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً، نحو: "هذا مفتاح" و "هذا مرمى زيد"، وفي المسألة نفسها إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو: "زيد قائم" أى هو، فلو أتيت بعد المشتق بـ "هو" ونحوه وأبرزته فقلت: "زيد قائم هو" فقد جوَّز سيبويه فيه وجهين، أحدهما: أن يكون "هو" تأكيداً للضمير المستتر في "قائم"، والثاني: أن يكون فاعلاً بـ "قائم" ، هذا إذا جرى على من هو له، فإن جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه النبس: "زيد هذ ضاربها هو" وبمثال ما لم يؤمن فيه اللبس لو لا الضمير "زيد عمر وضاربه هو" فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: وأبرزته مطلقاً "أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن.

أما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمaran كالمثال الأول وهو "زيد هند ضاربها هو" ، فإن شئت أتيت بـ"هو" وإن شئت لم تأت به.

واستند الكوفيون في خلافهم إلى الشاهد والمثال، وقد يكون ذلك متوافقاً مع أحد النظريات في علم اللغة الحديث لكنه ليس مدعاه لأن يشكل الشاهد أو المثال قضية نحوية أو فكرًا نحوياً مستقلًا بل إن كل ما صدر عن الكوفيين ينبغي أن يقال عنه إنه أعمال كوفية أو مؤلفات كوفية وليس نحوًا كوفياً.

ويبدو أن النحاة فيما بعد عهد المصريين سلكوا مسلك الكوفيين قاعدة أو قانوناً بحيث سلكوا مسلك الكوفيين في أن يجعلوا من البيت أو المثال قضية لتكون قاعدة أو قانوناً بحيث تكثر التفريعات في القضية الواحدة، فالابتداء بالنكرة ظاهرة لغوية في الاستعمال العربي، ويمكن حصر المسوغات فيها بقدر ستة مسوغات لكن النحاة فرعوا في هذه المسألة وجعلوا قدرها من كل شاهد أو مثال مسوغًا جيدًا، وإن كان يمكن تصنيف هذه الشواهد والأمثلة داخل الستة الأساسية التي أحدها: أن يتقدم الخبر علينا وهو ظرف أو جار ومحروم نحو: "في الدار رجل" وـ"عند زيد نمرة" ، والثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام نحو: "هل فتى فيكم" ، والثالث: أن يتقدم عليها نفي نحو "ما خل لنا" ، والرابع: أن

توصف نحو: "رجل من الكزام عندنا"، والخامس: أن تكون عاملة نحو: "رغبة في الخير خير"، والسادس: أن تكون مضافة نحو: "عمل بر يزيين".

والحقيقة أن ما زاد على ذلك يمكن حصره في أنه يرجع إلى أمور أساسية هي وقوع النكارة بعد أدوات تستحق الصداراة ووقوعها موصفة ووقوعها معطوفة على ما يصح الابتداء به فمن ذلك أن تكون شرطا نحو: "من يقم أقم معه"، وأن يكون فيها معنى التعجب نحو "ما أحسن زيدا" ومنها أن تكون مصغرة نحو "رجيل عندنا" لأن التصغير فيهفائدة معنى الوصف، تقديره "رجل حقير عندنا" ومنها أيضا أن تكون في معنى المحسور نحو "شر أهر ذا ناب، وشىء جاء بك" التقدير "ما أهر ذا ناب إلا شر، وما جاء بك إلا شيء" على أحد القولين، والقول الثاني [أن التقدير] "شر عظيم أهر ذا ناب، وشىء عظيم جاء بك" تكون داخلا في فسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا لأن الوصف أعلم من أن يكون ظاهرا أو مقدرا، وهو هنا مقدر، ومنها أيضا أن يقع قبلها وأو الحال كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا

محياك أخفى ضوء كل شارق

ومنها أيضاً أن تكون معطوفة على معرفة نحو "زيد ورجل قائم"، ومنها أيضاً أن تكون معطوفة على وصف نحو: "تميمٌ ورجلٌ في الدارِ"، وأيضاً أن يعطف عليها موصوف نحو: "رجل وامرأة طولية في الدارِ"، ومنها أيضاً أن تقع بعد "لولا" ك قوله:

لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأُودَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

لَمَّا اسْتَقْلَتْ مَطَابِاهُنَّ لِلظُّفَنِ.

ومنها أيضاً أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم "إن ذهب عزيزٌ فعزيزٌ في الربّاطِ" ، وأن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو "لرجل قائم" ، ومنها أيضاً أن تكون بعد "كم" الخبرية نحو قوله:

كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدُعَاءُ قَذْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي. (١)

سلوك النحاة المتأخرین هذا انمسك الذى يبدوا أنهم تبعوا فيه مذهب الكوفيین بسير فى اتجاه عكس ما اتجه إليه النحاة الأوائل والذى يحدد وظيفة النحو، فوظيفة النحو أو النحوى هو وضع عدد محدد من القواعد والقوانين يشمل أكبر عدد ممكن من ظواهر اللغة واستعمالاتها، أما التفريع وتوليد القواعد من القاعدة الواحدة فلن هذا

(١) لنظر: شرح ابن عقيل على آنفة ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م، ج ١، ص ٢١٦ وما يليها.

يجعلنا نحتاج إلى أكبر عدد ممكن من القواعد والقوانين مما يصعب المهمة على الدارسين.

والواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبّر عنها أو هي وظائف يفترض في الكلمات القيام بها، فموقع المبتدأ غير موقع الخبر، وموقع الحال غير موقع التمييز... وهكذا، لأن المعنى الذي يعبر عنه هذا هو غير المعنى الذي يعبر عنه ذاك؛ فالموقع -إذن- مختلف من هذه الناحية: ناحية المعنى الذي يفهم كل موقع لخدمته والتعبير عنه، لكنها قد تتشابه في الحالة الإعرابية، وكتب النحو العربي تتفق على أن هناك موقع للمرفوعات وأخرى للمنصوبات، وثالثة لل مجرورات؛ ومن ينظر في موقع الرفع يجد بينها خلافاً من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها، وهذا الحال مع مواقع المنصوبات.

ولأن المعنى هو عصب التعرف على وظيفة الكلمة وموقعها نرى في كتابات النحويين طريقتين :

الأولى: قد تتغير الحالة الإعرابية للكلمة من جملة إلى أخرى ومع ذلك تظل محافظة على موقعها، فالخبر هو خبر رفع أونصب، أو جر، والمفعول مفعول نصب أو رفع لنيابته مناب الفاعل، ولقد سماه سيبويه "المفعول المرفوع" ولم يسمه المتأخرون "الفاعل" بل سموه "نائب الفاعل" لأن معناه لا يزال على المفعولية.

الثانية: سمح المعنى لنحوينا أن يلحظوا قرابة حميمة، وصلة وثيقة بين بعض الواقع النحوية، فحدثنا عن هذه القرابة أيامنا منهم بخطورة جانب المعنى في التحليل النحوي.

لقد قسم النحويون بضربيهم وكوفيهم مكونات الجملة إلى نوعين : نوع لا يستغني عنه ويجب أن يتحقق في أي جملة، ونوع قد يستغني عنه ولا يلزم أن يتحقق في كل جملة وسموا النوع الأول عمداً إذ يعتمد عليها ولا تقوم الجملة بدونها وسموا النوع الثاني فضلات أي ما يكون زائداً على الأركان الأساسية أو مكملات لأنها تكمل المعنى وتتممه، شأنهم في هذا العمل شأن غيرهم من النحويين^(١).

ونرى أن الفعل وشبه الفعل المصدر والمشتق المضارع هو محور الجملة أو نواتها من الناحية التركيبية، وجول الفعل تدور متعلقات أو تسبح في مجاله لدلالته على الحديث، وهذه المتعلقات هي من صدر عنه ومن وقع عليه، وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه؛ وهي المحور الثانوي بمتعلقاته يدور في فلك المحور الأول الأصل للجملة - فإذا قلت: زرت أمس رجلاً يقرأ القرآن صباحاً قراءة صحيحة خاشعاً ضعفه نجت مائيلى:

John Lyons: *Introduction to Theoretical Linguistics* p. 53. Cambridge at the University press, 1977.

- محور الجملة الأصل الفعل "زار" ويدور في مجاله ثلاثة أشياء هي الفاعل "ت"، ظرف الزمان (أمس)، المفعول به "رجلًا".

- المحور الثانوي الفعل "يقرأ" ويدور في مجاله ستة أشياء:

(أ) الفاعل المفهوم "هو ضمير مستتر".

(ب) المفعول به (القرآن)

(ج) الزمان (صباحاً).

(د) درجة الفعل "قراءة صحيحة".

(هـ) الحال التي تم فيها "خاشعاً".

(و) العلة "طاعة الله".

وهذا المحور الثانوي ومتغيراته وصف لأحد متعلقات المحور الأول، تكون المحاور الثانوية مصدراً أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغة مبالغة، صفة مشبهة ويدور في فلكها هذه المتعلقات لأنها تشارك الفعل في الدلالة على الحدث إلا أنها لا تكون جملة لأنها تعامل معاملة المفردات إلا إذا وقعت مبتدأ، واكتفت بمرفوعها عن الخبر؛ وربما كانت فكرة المحورية تلك هي أساس نظرية العامل عند النحويين، فالمحور هو العامل، وما يدور

في فلكه معمول له، ومن ثم قالوا الفعل هو الأصل والمصدر والمشتقات المضمة تعمل عمل الفعل حملاً عليه^(١).

وهناك تبادل في الحالات الإعرابية فالرفع في خبر المبتدأ يقابل نصب في خبر "كان" و"كاد" وأخواتهما، والمفعول الثاني لأفعال القلوب، ورفع المبتدأ يقابل نصب في اسم "إن" وأخواتها، و"لا" النافية للجنس، والمفعول الأول لأفعال القلوب، والخبر المنصوب مع "ليس" و"كان" المنافية، و"ما" يقابل خبر مجرور معها، ونائب الفاعل المرفوع هو في الحقيقة "مفعول مرفوع" يقابل المفعول المنصوب، والمجرور بحروف الجر الزائدة يقابل أسماء مرفوعة أحياناً ومنصوبة أحياناً أخرى.

والموضع التحوي قد تقابل كذلك، فموقع الحال شبيه بموقع الظرف، إذ كلاهما قيد للفعل، وموضع الحال شبيه بموضع الخبر بدليل أن بعض ما ينصب على الحال يجوز رفعه على الخبر، وكلاهما يكون مفرداً وجملة وشبه جملة، وشروط مجيء صاحب الحال نكرة هي تقريباً شروط جواز الابتداء بالنكارة، ومواقع التوابع والتبييز، والمضاف إليه والمنصوب على الاختصاص منقابلة كذلك؛ إذ تأتي جميعاً لبيان ما قبلها وتوضيحه أو تخصيصه أو تمييزه.

(١) انظر: د/ محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف، ١٩٨٨م، ص ٤٤.

وقد تشتت الصلة بين عنصري تركيب الموصوف والصفة والمضاف والمضاف إليه فيستعمل أحدهما بدل الآخر؛ وهناك الاسم الظاهر في مقابل الاسم المبهم كالضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول، ولا يحتاج الاسم الظاهر إلى مرجع، ويحتاج الضمير إلى مرجع قبله، واسم الإشارة إلى مشار إليه بعده، واسم الموصول إلى جملة أو شبه جملة بعده كذلك، وقد يستعمل الاسم الظاهر، واسم الإشارة بدل الضمير.

وهناك أيضا الاسم النكرة والأخر المعرفة، ولكل مواقعيه التحوية، وبينهما النكرة المخصصة، والاسم المعرف بأجل الجنسية، وهناك الاسم الجامد والأخر المشتق، وبينهما الجامد المسؤول بالمشتق، والأخرين يحملان خصائص فعلية متفاوتة تؤثر على سلوكها التركيبي.

ثم هناك الجملة الخبرية والجملة الإنسانية، ول بهذه مواقع، ول تلك أخرى، وقد يتبدلان الورود في المواقع.

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن سلوك التراكيب في اللغة العربية، والعلاقة بين هذه البدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على تراكيب اللغة حرمة ومرونة، سهلت للتحويين العرب مهمة التحليل النحوى، إذ كانت هذه المقابلات نبراسا لهم وضياء أثاء تأويلهم للتراكيب، وتقديرهم للمجذوبات، أى إنهم كانوا

يفسرون اللغة باللغة، ولا يفرون منها - إن صادفهم مشكلة - إلا إليها.

إن الفصائل النحوية المختلفة كفصيلة العدد والجنس، والتعریف، والتنکیر، والزمان، والمکان، وفصيلة المعانی الوظیفیة، هذه الفصائل يستدل عليها بالمورفیمات، فإذا قلنا على سبيل المثال "الأولاد يلعبون في حديقة المدرسة" نجد من دوال النسب ما يلى: الألف واللام في كلمة (الأولاد) دالة نسبة على التعریف، والضمة على الدال من كلمة (الأولاد) دالة نسبة على الإسناد أو الفاعلية مجازاً، والواو والنون في كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن الفعل مسند إلى جماعة الذكور، والباء في كلمة (يلعبون) دالة نسبة على أن زمن الفعل في المضارع أو المستقبل، وحرف (في) من شبه الجملة (في الحديقة) دالة نسبة على المکان، والكسرة على التاء في كلمة (المدرسة) دالة نسبة على أن الحديقة ملك أو تابعة للمدرسة (الإضافة) فهذه دوال نسب عن ست فصائل نحویة هي على الترتیب: التعریف، والتنکیر، والمعانی الوظیفی (الفاعلیة أو الإسناد)، العدد، الزمان، المکان، والمعانی الوظیفی (الإضافة).

ونجد أن من بين دوال النسبة هنا حرفی الإعراب في (الأولاد) و (المدرسة). ونجد أنهما يدلان على معنی وظیفی؛ فالإعراب هو مورفیم من المورفیمات التي تدل على المعنی

الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معانى الكلمات الأخرى التى تتكون منها الجملة، وهو نوعان: إما أن يستدل عليه بترتيب الكلمات فى الجملة، وهذا النوع يكون فى اللغات الموقوفة غير المعربة، وإما أن يستدل عليه بحركات أو حروف معينة توضع فى نهاية الكلمة، هذا النوع يكون فى اللغات كالعربية مثلاً، ففى قولنا: (هزيم العربى العدو) نعرف أن المعنى الوظيفي لكلمة (العربى) هو الفاعلية، وكلمة (العدو) هو المفعولية وذلك بواسطة الضمة والفتحة، ولو تغير ترتيب الكلمات مع احتفاظ كل بحركاتها لم تتغير المعانى الوظيفية.

والعامل هو محور للعلاقات إذ يقتضى فاعلية ومفعولية وظرفية... إلخ، ولما كانت علامات الإعراب فى نظر النحويين تشير إلى هذه المعانى ربواها بالعامل مباشرة وقالوا فى تعريف الإعراب: "ما جيء به لبيان مقتضى العامل". وقد كانت لفترة واسعة من ابن مالك وهو بصدق شرح هذا التعريف إذ قال: "هو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعل آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب"^(١).

^(١) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ج١، ص٣٤.

فالتعبير يكون نتيجة لمعنى الحادث بالتركيب إذ التركيب هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات، وقد ربط بعض النحوين بين المعانى النحوية - بعد اختصارها فى ثلاثة معان - وجوه الإعراب فجعل الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجو علم الإضافة^(٢)، ولم يريدوا بأوجه الإعراب علامات الإعراب. بل أرادوا الحالات الإعرابية أو الواقع الذى تقع فيها الكلمات، كأن تكون الكلمة فى موقع الفاعل أو فى موقع المفعول أو فى موقع المضاف إليه، فالحال الإعرابية أمر اعتبارى ذهنى، أما العلاقة الإعرابية فأمر لفظى، وقد تبهر الحالات الإعرابية فى اللفظ بالعلامات الإعرابية وربما لا تبهر^(٣).

وقد عاب قطرب على النحوين ربط المعانى النحوية بالعلامات الإعرابية وقال: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعانى، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعانى"^(٤).

والحقيقة أن العلامات الإعرابية وحدتها لا تعين على بيان المعنى النحوى، بل لابد من قرائنا أخرى متضادة في بيان

^(١) انظر . المنصل ، ١٨.

^(٢) انظر :- د/ عبد الرحمن أبوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٤٨.

^(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٠.

ذلك المعنى، وفي الإرشاد إلى العلاقات التي تحكم كلمات في تركيب ما^(٥).

(فما) إنها تصلح على إطلاقها للشرط والاستفهام والموصول والمصدرية، وأن تكون كافة أو زائدة... إلخ، بل النهاة اختلفوا فيها بين أن تكون:

(أ) نكرة تامة بمعنى (شيء).

(ب) استفهامية.

(ج) معرفة ناقصة بمعنى (الذى).

(د) نكرة ناقصة وبعدها صفة.

وإن كانوا اتفقوا على أنها اسم وأنها مبتدأ، والمغزى من وراء كل ذلك أن ما يقسم به المعنى الوظيفي للمبني الواحد من التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائمًا وراء القرائن اللغوية والمعنوية والحالية ليرى أن المعانى المتعددة لهذا المبني هو المقصود؛ ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة والكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب.

ويتضح أن سببويه قد حرص في تعليلاته على ربط التركيب بمعنى، إذ إن كل حركة لعنصر ما داخل التركيب الكلى ينشأ عنها

^(٥) د. تمام حسان: اللغة العربية مبناؤها و معناها، ص ٢٠٧.

تغير في ترتيب العناصر الأخرى، وإذا كان التغيير مناقضاً للمعنى فإن الحكم على التركيب المنتج بأنه غير صحيح نحوياً أو غير مقبول أو ذو مقبولية دنيا إلى آخر تلك الأحكام التي تضبط العلاقة بين وظيفة العناصر ومعانيها، ومن ثم كان تبرير العالمة الإعرابية يقوم على إدراك عميق بالمعنى النحوية والدلالية التي تتشكل من العلاقات بين المفردات داخل التركيب من جهة ومن حركة هذه الفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى.

فالنص اللغوي الحي كما حده د/ حماسة "هو وحدة متلازمة من صورته المنطقية ونظامه النحوى الذى يحكمه... والتلامح بين المفردات ووظائفها النحوية فى الجملة تفاعل عقلى وصوتى فى وقت واحد، وبعبارة أخرى هو تفاعل دللى نحوى معاً، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر".^(١)

وقد اتسع سيفويه في تحليله للتركيب، فقد أدى به حرصه على توضيح المعنى الكلى من حيث هو غاية الكلام الذى تخطى حدود التركيب المشكلة من العناصر المفردة ودلالتها إلى ملاحظة السياقات التى تستعمل فيها وحال المخاطب وحال المتكلم وغيرهما من عناصر الحديث اللكامى.

^(١) انظر: د/ حماسة عبد النطيف، التحرر والدلالة، ط١، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ١٦٦ وما بعدها.

يقول عبد القاهر الجرجاني عن التعليق: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وبينى بعضها على بعض وتجعل هذه سبب من تلك، هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها، والبناء، وجعل الوحدة منها بسبب من صاحبها ما معناد وما محسوله؟"

وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محسول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيده له، أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهامًا أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الم موضوعة لذلك، أو تزيد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بما بعد الحرف الم موضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس^(١).

(١) انظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٩٧.

وبعد أن شرح عبد القاهر التعليق على هذا النحو الذي يفهم منه أنه وضع الكلمة الموضع الذي يقتضيه علم النحو من فاعلية ومفعولية وحالية... إلخ، قال : " وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بان يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفتة، أبان بذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجدد أصواتا وأصداء حروف لما وقع في ضمير، ولا هجس في خاطر أن يجيء فيها ترتيب ونظم وأن يجعل لها أمكناة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه" ^(١).

فإذا تحددت وظيفة الكلمة في الجملة تحدد إعرابها ويشرح العلامة الرضي هذا قائلاً: لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قوله جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندًا إليه، أي كونه عمندة الكلام، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء وكونه مسندًا إليه مسبوق بشبنته أو لا في نفسه والمسند إليه المنجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام

^(١) انظر: المرجع السابق، ص ٩٧.

المتصف بصفة الإضافة إلى زيد، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فال الأول بالإضافة، ثم كون المضاف عدمة أو فضلة ثم الإعراب^(٢).

ومن كلام الرضي وابن يعيش ندرك أن كون الكلمة في التركيب عدمة أو فضلة هو الذي يحدد إعرابها أي الإيتان بالعلامة الإعرابية الخاصة بالعدمية أو الفضلية، والمعانى التي تطرأ على الكلمة في التركيب وتقتضى علامات إعرابية خاصة، محتاجة إلى تحديد حتى نعرف - أو نحاول أن نعرف - ماذا يقصد النحاة بقولهم إن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعانى.

إن التعليق يحدد بواسطة القرآن معانى الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى أو أفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية^(٣)؛ ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية ماهى إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تتنظمها اللغة، فالفاعلية والمفعولية والإبتداء والاستثناء كلها وظائف تعبير عن بعض أبواب النحو، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكلياً بطريقة خاصة، والإعراب هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ، وإن علم بالوظائف النحوية التي هي المعانى علم بوضع كل نفظ في الموضع الذى يناسبه والعلاقة الدالة عليه.

^(١) شرح الكافية للرضي، ج ١، ص ٣٣، وانظر: شرح المنفصل، ج ١، ص ٨٤.

^(٢) انظر بد/ تمام حسان، اللغة العربية مبناتها ومعناها، ص ١٨٩.

ففى العربية تلعب العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة والنظام والإلصاق مثلاً دوراً بارزاً فى تحديد الباب النحوى أو الوظيفة النحوية، ومن ثم فى تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم، ومن هنا كان التعليق "الاطار الضرورى للتحليل النحوى أو كما يسميه النحاة (الإعراب)"^(١)، ومن هنا أيضاً كانت فكرة التعليق التى تجسد العلاقات السياقية بين أجزاء التركيب الكلمى هي البديل المقبول لفكرة العامل النحوى.

واليات السياقية أو النحوية التى هى الإسناد والتخصيص والنسبة، والتبعية، والمخلافة، وفروع كل منها وهى قرائن التعليق المعنوية والإعراب والرتبة، والصيغة والتضام والربط والمطابقة، وهى من قرائن التعليق اللغوية يمكن استخدامها فى تمييز كل قسم من أقسام الكلم عن غيره.

وقد ذكر الجرجانى أن بين الكلم طرقاً معلومة للتعليق، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وقد ذكر للتعليق الأخير ثلاثة أضداد: أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، كحروف الجر التى من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تعدى إليه بأنفسها من الأسماء، والعطف: كقولنا: جاءنى زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمرأً، ومررت بزيد وعمرو، وغير ذلك من حروف العطف، وت Luo بمجموع الجملة، كتعلق

^(١) انظر إلى سابق، الصفحة نفسها.

حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعانى أن تتناول ماتتناوله بالتقيد، وبعد أن تسند إلى شيء، معنى ذلك أنك إذا قلت ما خرج زيد: وما زيد خارج، لم يكن النفي الواقع بها متداولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً منزيداً، مسندًا إليه، ولا يغرنك قولنا: في نحو (لا رجل في الدار) أنها لنفي الجنس، فإن المعنى في ذلك أنها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس^(١).

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع وأخر يعمل النصب هي محاولة مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر، فقد فاتت هذه المحاولة حقيقة هامة هي أن العربية اتخذت الحالات وعلاماتها وسيلة للتفرقة بين معانى الكلمات النحوية في التراكيب، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة. ففى الوقت الذى يلحظون وجود شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية، نراهم يباعدون بينها متسائلين:

هل العلة فى رفع الفاعل هي انعنة فى رفع المبتدأ، وإن
اختلافاً من جهة التقديم والتأخير؟

ثم يجيبون: إنما وجوب رفع المبتدأ من حيث كان مسندًا إليه، عارياً من العوامل اللفظية قبلة فيه، وهو الفعل . . . فقد وضح بذلك

^(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٦٣.

فرق ما بين حال المبتدأ والفاعل في وصف تعلييل ارتفاعهما، وأنهما وإن اشتراكا في كون كل واحد منها مسندًا إليه، فإن هناك فرقا من حيث رأيناً وكأنه لا يكفي عند معظم نحوين هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل في علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل، فباعدوا بينهما بقولهم: "أصل المبتدأ التقديم، وإنما كان ذلك لأنَّه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم عليه، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكونه عاملًا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعهود".

وكان الذهن العربي يسير مرة وراء اعتبار عقلى في الجملة الاسمية، فيقدم المحكوم عليه، وأخرى وراء افتراض شكلى في الجملة الفعلية، فيقدم الحكم لأنَّه عامل في المحكوم عليه. وهذا التصور السابق لا يطرد، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل، وأجاز "سيبو فيه" وغيرها جواز تقديم الخبر على المبتدأ. ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعترون جانب المعنى، وأخرى يعتبرون جانب الشكل، فحاولوا تبرير هذه الأذدواجية قائلين: "إنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغى الأمر المعنوي أعني تقديم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ، والإعتبار بالطارئ دون المطروء عليه" (١).

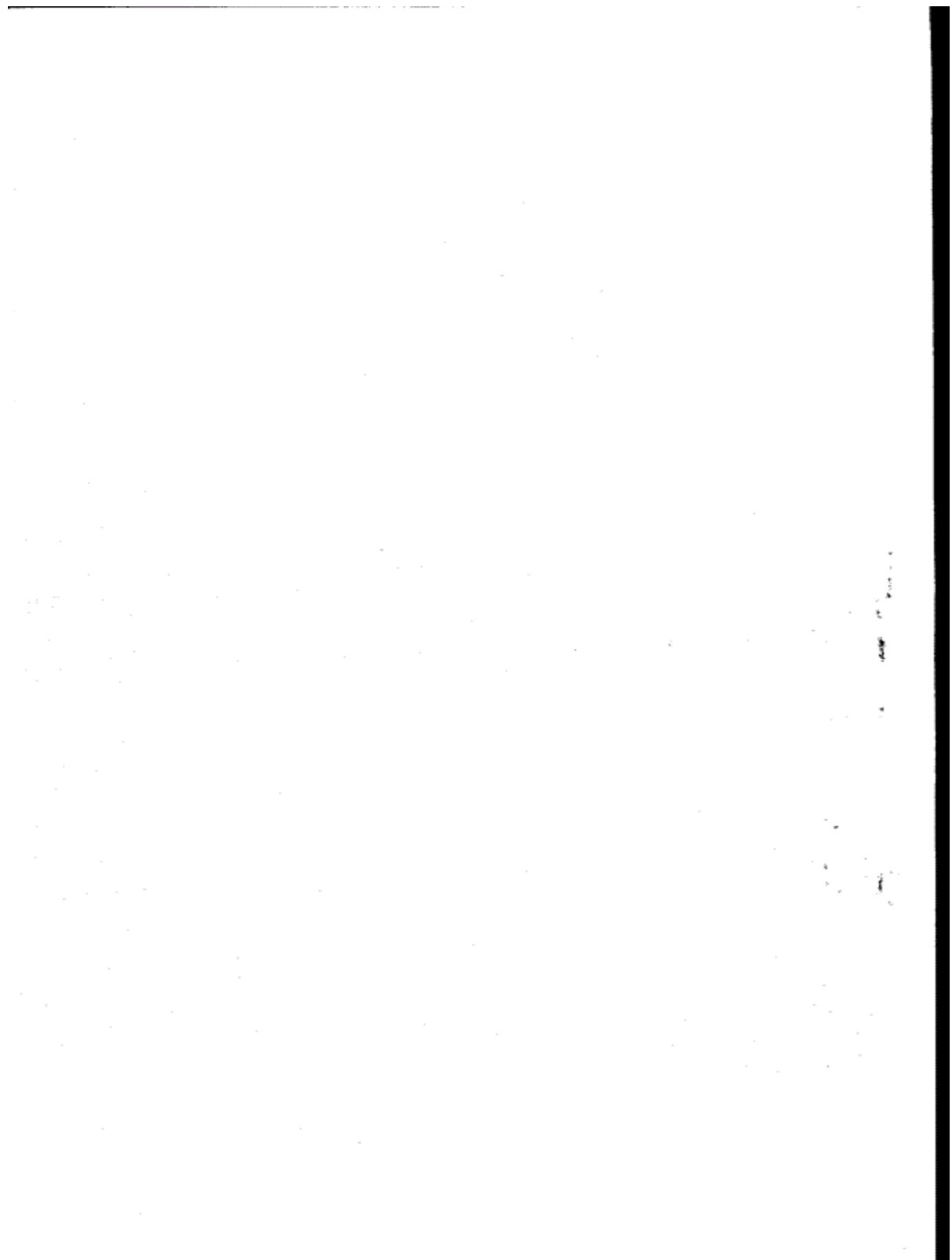
(١) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٨٨.

ولاننكر على النحويين اجتهادهم في التبرير أو تعدد وسائلهم فيه لأن ذلك أفضى من وقوفهم عاجزين خصوصاً أن لغتنا نشطة وللغة ذاتها مرنّة وتنقسم بالاتساع والأهم من ذلك أن النحاة أنفسهم أدركوا ما قد يمكن أن يهتموا به من استخدام معيارين وهذا الاستخدام كما رأينا.

وهكذا بُنى "النموذج النحوي" للغة العربية وفق الأصول الثلاثة السماع والقياس والعامل التي يسلم بها البصريون والковيون، وهذا النموذج ليس هو نظام اللغة العربية وحدّها وإنما معها تصور النحاة وتفسيرهم لما يجري عليه كلام العرب، وهو عمل بشري قابل للتعديل أو التطور ولكنه في النهاية نموذج متكملاً ونظرة إلى اللغة وما يحدث فيها. حقاً لقد استمد هذا النموذج سلطاناً قوياً مع مرور الزمن وتوارث الأجيال له وفهم اللغة العربية وتعلمتها من خلاله لقرون طويلة حتى استقر في عقل الناس أنه هو اللغة العربية ذاتها، أو هو اللغة العربية سواء.

-2+2-

الفصل الثالث
اتجاه البحث النحوى



اتجاه البحث النحوى

(١) ظهر في البحوث العربية الحديثة مصطلحان هما (مدرسة) و(نظام)، وكان من آراء هذه البحوث أن للنحو العربي أكثر من مدرسة، وشاع مصطلح نحو كوفي ونحو بصرى على حين لم يشع نحو مصر أو نحو الشام أو نحو الأندلس. كما نادت كثير من الأبحاث بضرورة وجود نظام جديد للنحو العربي، وخلطت بعض البحوث الأسلوبية بين النظام العام للنحو ونظام تركيب النص الواحد، فبدى لهؤلاء أنه يمكن أن يكون هناك عديد من الأنظمة النحوية.

إن مصطلح (مدرسة) ظهر عند العرب قديماً، كما ظهر في أوروبا باخره، لكنه ظهر عند العرب، أو بالأحرى استعمل في الناحية التعليمية كالمدرسة النظامية ومدرسة الحكمة، ثم ما تلاها من مدارس في (مصر) و(الشام) في العصور التالية، فمصطلح مدرسة استعمل كهيئة للتعليم والتنقيف والتلقين لعلوم اللغة والدين، كما أن كل عالم كبير متميز في علم بعينه، ولهم تلاميذ وأتباع أمكن أن يطلق عليهم اسم مدرسة، وهذا أقرب وأنساب لما حدث في البصرة والковفة.

وإذا تتبعنا تاريخ العلوم وجدنا مصطلح (مدرسة School) استعمل حديثاً عند الأوربيين بمعنى إن جماعة من العلماء في

تخصص بعينه يؤمنون بفكرة معينة فيضعون لها أطراً عامة وإجراءات خاصة تتبع في تحليل الظاهرة، وهذه الأطر العامة والإجراءات الخاصة تميزها عن جماعة أخرى تتناول العلم نفسه بأطر فكرية أخرى وإجراءات أخرى، وهذا ما لم يحدث في بيته البصرة والكوفة، فعلماء البصرة هم الذين بدأوا في وضع نظام نحوى للغة، وعنهم أخذ "الكسائى" وأتباعه من الكوفيين إذن، فقد درس الكوفيون الأطر العامة للبصريين واتبعوا إجراءاتهم وإن خالفوهم قليلاً فاعتمدوا على البيت والبيتين في وضع القاعدة، وإذا تأملنا أسس النحو العربي فسنجد أنها مشتركة فيما بين أهل المصريين، فالعامل أخذ به البصريون كما أخذ به الكوفيون، وكذا التقدير واستخدام الضرورة واللهجات الخاصة للقبائل مبرراً لتفسير الاستعمال بالرغم من أن البصريين قد اكتنروا في الأخذ بهذه الظواهر، وأن الكوفيين قللوا من اعتمادهم على هذه الظواهر، فيبين الفلة والكثرة نجد أن الفريقين قد اشتراكاً في الاعتماد على أسس واحدة، ولذا فإذا استخدمنا مصطلح مدرسة للذلة على فريق من الفريقين فإنما نقصد به المدرسة التي لها أستاذ أو شيخ يتبعه عدد من المریديين، ولأن المصطلح شاع في العالم العربي في العصر الحديث، ويبدو أنه وصل إلى العالم العربي أخذًا عن الأوروبيين مروراً بمصطلح المذاهب الأدبية كالمذهب (الكلاسيكي)

و(الرومانسى) و(الواقعى) الذى استخدم فى العالم العربى على هيئة المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الرومانسية والمدرسة الواقعية، وظهرت فى العالم العربى جماعات أدبية أطلق عليها مدرسة الديوان ومدرسة أبواللو، وهكذا تسرب المصطلح إلى علم النحو خصوصاً فى العالم العربى عندما كتب الدكتور "شوقى ضيف" كتابه (المدارس النحوية) والدكتور "مهدى المخزومى" صنع دراسة بعنوان (مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو)، ثم كتب الدكتور "عبد العال سالم" دراسة بعنوان (المدارس النحوية فى مصر والشام).

والسماع والقياس أساسان اثنتين علىهما عمداً النحو العربى، وإذا تأملنا تراث المدرستين فلا نجد أن إحداهما قد أخذت القياس والأخرى أنكرته، وكذا السماع، لكنك تجدهما يختلفان في النسبة. أما البصريون فقد اتصف قياسهم بخصائص منها أنهم يتثبتون في قبول المادة اللغوية، ولا يرون كل ما روى صح الاستشهاد به، وهم ينکرون على الكوفيین اعتمادهم على الأعراب المقيمين في سواد الكوفة، ومنها أيضاً أنهم يقيمون قياسهم على الكثير الشائع عن العرب، ويغفلون ما جاء شذا، ولذلك وصفوا بأنهم : «لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا

يقيسون على الشاذ»^(١). وهم بذلك لا يأبهون بأن تخالف بعض الاستعمالات الفصحي أقياسهم.

وأيضا ظهر في البصرة منذ وقت مبكر اتجاه قياسي يحاول تنظيم اللغة ووضع القواعد والقوانين المطردة لها، وهو اتجاه علمي كان لا يأبه بما يخالفه من استعمالات قليلة ترد على السنة الحجج أو أبناء بعض القبائل، وقد تمثل جليا في "ابن أبي إسحاق" وتلميذه "عيسي بن عمر"، ثم عند "الخليل" و"سيبويه" وتلاميذهم، ومنها أيضا أنهم لا يعون على قياس التمثيل وهو القياس عند انعدام الشاهد أى انعدام النقل عن العرب إلا فيما ندر، وعلى هذا فإن مذهب البصريين مثل مذهب اللغويين المتشددين المحافظين الذين يقرون عند السماع كثيرا، ولا يبحرون القياس عليه، بل يرون استعمال ما جاء مخالفا في نفس ما جاء، ولا يحمل غيره عليه. أما الكوفيون فإن مذهبهم في مقابل ذلك يتميز بخصائص منها أنهم أقل ثباتا وتشددا في قبول المادة اللغوية التي تتخذ مصدرا للقياس، كما أن الأعراب الذين سمعوا منهم متهمون في نظر البصريين. ومن خصائصها أيضا أنهم أكثر توسعًا في القياس وإباحة له فيه يقيسون على القليل وعلى ما يبعد البصريون شادا «قال الأندلسى : الكوفيون لو سمعوا بيته

^(١) أنسيوس، الأثر في علم أصول التحرير، مطبعة المجتباني الدقلى، ١٣١٢هـ، ص ٨١.

واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبهروا عليه»^(٢).

ومنها أيضاً أنه كان الكوفيون أكثر احتفالاً بالمرويات من القراءات القرآنية ودواوين الشعراء القدماء، وغير ذلك من المرويات، ويبدو أن هذه العناية جعلتهم أميل إلى التسليم للعرب، وإلى الرغبة في عدم إهادار كثير من الاستعمالات، ولذلك اتجهت مدرستهم إلى التوسيع في القياس، وأيضاً أنهم يعولون أكثر من البصريين على قياس التمثيل، وهو القياس على ما لم يرد به نقل. وعلى هذا فإن مذهب الكوفيين أكثر إباحة للفيالس، ولكنه في الوقت نفسه يعدم التنظيم الذي تميز به المذهب البصري^(١).

والمحتجون للفيالس يحتاجون لقياسهم، ويررون أن «إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن انحر قياسي كلّه، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام العرب، فمن إنكر القياس فقد إنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء إنكره لثبوته بالدلائل القاطعة»^(٢). وبعد أن ذكر ابن

^(١) انظر: المرجع السابق.

^(٢) دكتور طاهر سليمان حمودة، القياس في اندرون اللغوى، الدار الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٢م، ص ٣٥٣.

^(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٩٣.

الأنباري^٣ أن منكر القياس منكر للنحو جعل يثبت حجية النحو وكيف أنه شرط في رتبة الاجتهاد، ويعدد فضائل النحو، ثم يعود للحديث عن إثبات القياس وضرورته في النحو، فيقول : «لأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي (كتب زيد) فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة سواء كان عربياً أو عجمياً نحو زيد وعمرو وبشر وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال، وكذلك القول فيسائر عوامل النحو الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعية والناصبة والجازمة، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر، فإنه يتعدز في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولاً له. وإذا بطل أن يكون النحو روایة ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقولاً»^(٣).

لقد كان من مشتقات النظرية التحويلية وتطبيقاتها ظهور علم الأسلوب بالرغم من أن بدايات هذا العلم في (فرنسا) كانت على يد تلاميذ دوسوسيير^٤ خصوصاً شارل بالي، ومن ثم فلا خلاف في أن (علم الأسلوب) يعد أحد المباحث التي نتج عنها التوسع في (علم اللغة)، فمدارس هذا العلم عديدة تتبعاً للبيئات

^(٣) انظر : أبو بكر بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، مطبعة دمشق، ١٩٥٧م،

ص ٩٥.

الأوروبية والأمريكية التي وفدها متواه، وهذا العلم اتجه إلى التخصص وتنزاك فيه، أي ركز على مادة النص، ومن ثم دخل إلى القواعد الضابطة لهذا النص وتاليفه. وفيه بعد النحو جزء أساسياً من ذكاء الشاعر وفلسفته وروعة الشاعر، وليس جانباً خارجياً ولا طلاء يطل على المعنى؛ والنحو جزء أساسي مما نسميه نشاط الكلمات في الشعر^(١).

إذن البيعة الأولى المميزة للشعر عند الأسلوبين هي النحوية الخالصة التي قد لا تتوفر بالضرورة فيما يسمى "بالضرورة الشعرية" أو "المذول الأسلوبي"، فالنحوية الخاصة تتبع عن الأبيضمة الخاصة بكل قصيدة، بل بكل بناء شعري، والأبيضمة النحوية في بناء الشعر تتميز بالغنى والتبان، ومن ثم فهي مختلفة غالباً عن أي أسطمة يعتمد عليها النثر «ومن هنا لاحظ الأسلوبيون أنه في داخل كل لغة يوجد أكثر من نحو، وكذلك يمكن في بنية العبارة نفسها احتمالات نحوية، والأحتمالات نحوية تفتح الباب أمام أساليب متعددة، وفكرة الأساليب من هذه الناحية وثيقة الصلة بتنظيم النحوى الذى يمكن اقتراضه»^(٢).

^(١) انظر : دكتور مصطفى ناصف، اللغة بين البلاغة والأسلوبية، النادى الأدبي، جده

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص ٢٥٤.

^(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٤.

والحقيقة أن الثورة على النحو العربي وصعوبة قواعده ومحاولات التجديد والتيسير والصلاح جعلت هناك مناخاً يعيّن كل من يريد أن يوجّه سهامه النقدية إلى النحو العربي جعلت كل ذلك ممكناً، حتى أن أنماط التراكيب وأساليب الصياغة في كل نص جعلت الباحثين في النحو والبلاغة والأدب يظنون أنه يمكن وضع عديد من الأنظمة النحوية المناسبة لدراسة كل نص على أن الأوروبيين أنفسهم لم يقصدوا وضع أنظمة نحوية مستقلة لدراسة كل نص بل أرادوا أن كل نص له نظام في التأليف والصياغة يختلف عن النصوص الأخرى، وكذا لكل أديب أنماط وصياغة تختلف عن نظرائه من الأدباء سواء في العصر نفسه أم في غيره من العصور.. كما أن الجنس الأدبي أيضاً تختلف تراكيبه وفقاً لنوعه، ومن هنا تنشأ الخصائص الأسلوبية المميزة لكل نص ولكل أديب.

لكن الذي شاع حقاً في أوساط الدارسين مسألة أن لم يبرر، وأقصد نحاتها نحو خاصاً، وأن للكوفة نحو مغايير فقيل نحو الكوفة، كما قيل نحو البصرة أو النموذج الكوفي والنموذج البصري.

فالعالم كان محوراً للجدل الفريقيين ولاختلافهم ول كثير من المسائل الخلافية بينما يرجع إلى اختلاف وجهة النظر فيه

والعوامل عند الفريقين تكون أفعالاً، وتكون أسماء وتكون أدوات و تكون لفظية وهي هذه المجموعات الثلاث وتكون معنوية. فالعوامل اللفظية وهي : أفعال وأسماء وأدوات. فالأفعال، فهي عند البصريين أقوى العوامل جمِيعاً تعمل متقدمة في الفاعل والمفاعيل، والحال والتمييز، والظروف المجرورات، وتعمل متأخرة في المفاعيل، والحال والتمييز والظروف والمجرورات، و مجال عملها الأسماء، فلا يعمل فعل في فعل، والفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد، ولابد لكل فعل من فاعل، سواء أكان ظاهراً أم مضمراً، سواء أكان المضمر بارزاً أم مستتراً، ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذي يتضمن معناه عمله، بل تعمل الأدوات التي تتضمن معناه عمله أيضاً، لهذا عمل المصدر وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين، وأسماء التفضيل، وأسماء الأفعال، ولهذا عملت "إن" وأخواتها لأنهن مشبهات بالأفعال، ولو جسّوح تضمن هذه الأدوات الخمس معانى الأفعال كانت تعمل النصب والرفع كالأفعال، والأفعال عند الكوفيين قوية أيضاً، تعمل ظاهرة، ولكن الكوفيين، كما يميله عليهم منهجهم، لم يفلسفوها، ولم يمنحوها قوة العلل الفلسفية، ولم يدعوها هي الفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولذلك جاز عندهم أن يخلوا الفعل من الفاعل خلواتاماً، وذلك في باب التنازع، على ما هو المعروف من

مذهب "الكسائي"، وأن يجتمع فعلان على فاعل واحد، كما هو المعروف من مذهب "الفراء" في باب التنازع، إذا اقتضى الفعلان الفاعل، كما في قولنا : (قعد وكتب خالد)، فخالد هو فاعل للفعلين معاً، وأن يتعاون الفعل والفاعل في نصب المفعول به، كما هو ظاهر من مذهب الفراء أيضًا، أو ينتمي الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، وخلو فعله من ضمير عائد عليه كما هو المعروف من مذهب الكوفيين، تمسكًا بقول "الزباء" :

ما للجمال مشيئها وتأيداً

اجندلاً يحملنَّ أَمْ حَدِيداً^(١).

والفعل عند كثير من أئمة الكوفيين يكاد يُجرَد في أكثر أحواله من اقتضائه العمل في الفاعل، بل في المفعول به أيضًا، بل يكاد يُحرِّم كل عمل يُنسب إليه. فالعامل في الفاعل عند "الكسائي" ليس هو لفظ الفعل، وإنما كونه داخلاً في الوصف^(٢)، أي كونه متلبساً بالفعل، والعامل فيه عند "هشام بن معاوية" هو الإسناد، لا الفعل وهو أحد المصادر التي استند إليها الأستاذ "إبراهيم مصطفى" في مقالته بأن الرفع علم الإسناد، والعامل فيه عند "خلف الأحمر"، وهو فيما قال "أبو البركات بن الأنباري"

^(١) انظر : المسوطي، همع الهرامع، ج ١ القاهرة ١٣٢٧ هـ، ص ١٥٩.

^(٢) انظر : المرجع نفسه.

و"الرضى"، من الكوفيين هو معنى الفاعلية^(٣) أو الإسناد، كما قال "هشام". فالفاعل عند هؤلاء ومن حاكاهم من الكوفيين، لا شأن له في رفع الفاعل، لأن رافعه متضيّد من موقعه في الجملة، و منزلته في التأليف. فالأسماء تعمل عند البصريين جامدة كعملها في الحال في مثل قولهم : (هو جارى بيت بيت)، وفي التمييز، في مثل قولهم : (لى عشرون ديناراً)، و(هو عربي محضنا)، وكعملها في الخبر في نرأى كثير منهم، كما يتبيّن ذلك من قول "ابن مالك" :

ورقة وا مبتدأ بالمبتدأ
ذلك رفع خبر بالمبتدأ.

و كعملها في مثل قولهم "فهيئات هيئات العقيق ومن به"، و قولهم:

شتان ما يرمى على كورها

ويوم حيان أخي جابر

و تعمل مشتقة، كعمل أسماء المفاعلين والمفعولين والصفات المشبّيات بأسماء الفاعلين، وأ فعل التفضيل، وأمثلة المبالغة، وهي تعمل عند الكوفيين أيضاً، جامدة في مثل تلك المواضيع، وفي المبتدأ والخبر، والكوفيون يرفعون كل واحد منها بالأخر،

^(٣) انظر : المرجع نفسه.

فالمبتدأ، وهو اسم جامد يرفع الخبر، والخبر، وقد يكون جامداً يرفع المبتدأ.

وكان الكوفيون يحتاجون لمذهبهم في ترافق المبتدأ والخبر، فيقولون : «إِنَّا قَلَّا إِنَّ الْمُبْتَدَأَ يُرْتَفَعُ بِالْخَبَرِ، وَالْخَبَرُ يُرْتَفَعُ بِالْمُبْتَدَأِ، لَأَنَّا وَجَدْنَا الْمُبْتَدَأَ لَابِدَ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، وَالْخَبَرُ لَابِدَ لَهُ مِنْ مُبْتَدَأً، وَلَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلَا يَتَمَكَّنُ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِمَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ : (زَيْدُ أَخُوكَ)، لَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا كَلَامًا إِلَّا بِانْضِمَامِ الْآخَرِ إِلَيْهِ. فَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْآخَرِ، وَيَقْتَضِي صَاحِبُهُ اقْتِضَاءً وَاحِدًا، عَمِلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي صَاحِبِهِ، مِثْلُ مَا عَمِلَ صَاحِبُهُ فِيهِ، فَلَهُذَا قَلَّا : إِنَّهُمَا يَتَرَافَعُانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْفَعُ صَاحِبَهُ، وَلَا يَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلاً وَمَعْمُولاً، وَقَدْ جَاءَ لِذَلِكَ نَظَارَةً كَثِيرَةً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {أَيَّامًا تَدْعُوا فِلَهَ الْأَسْمَاءِ الْحَسَنَى} فَنَصَبَ {أَيَّامًا بَتَّعْرَافًا، وَجْزَمَ "تَدْعُوا" بِ{أَيَّامًا}}، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلاً وَمَعْمُولاً.

وقال تعالى : {أَيَّنَا تَكُونُوا يَدْرِكُمُ الْمَوْتَ} فَأَيَّنَا مَنْصُوبٌ بِتَكُونُوا وَ"تَكُونُوا" مَجْزُومٌ بِأَيَّنَا، وَقَالَ تَعَالَى : {فَأَيَّنَا تَوَلَّوْا فَشَمْ وَجْهَ اللَّهِ} إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا^(١). وَلَمْ يَهْتَمُوا بِمَا يُورِدُ عَلَيْهِمْ، مِنْ أَنْ مَقَالَتْهُمْ بِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرُ

^(١) انظر : أبو ثيركت بن الأثيري، الإنصال في مسائل الخلاف، (المسألة ٥).

يتراfunان تؤدى إلى المحال، أو الدور الذى هو المحال، لأن العامل، كما يقول الناطق بلسان البصريين «سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا : إنهم يتراfunان وجب أن يكون كل واحد منهم قبل الآخر، وذلك في رأيهم، وقد فاتتهم أن الاستعمال العربي يسمح بتقدم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع.^(١)

كذلك كان الكوفيون يحتاجون لمذهبهم مستشهادين في أكثر الأحيان بآيات من القرآن الكريم، وبالقراءات، وبالفصيح من كلام العرب مرويا عنمن يتبعون به متذمرين من هذا كله سندًا لآرائهم، وحجة يحتاجون بها على صحة مذاهبهم، وهذا كان البصريون يحتاجون ويجادلون بأن مسائل النحو قضاياً تتعلق بماهية الوجود، أو أصلاته وعدم أصلاته، أو بأن العامل النحوي الذي ينبغي أن يكون رمزاً، وآللة للعمل، كما قال "ابن جنى" ، (هو علة العلل التي لها علة إلا لزム الدور، أو لزم المحال)، وتعمل الأسماء مشتقة عند الكوفيين أيضًا، ولكن بعد إخراج نوعين من الأسماء المشتقة كالعاملة عند البصريين، وهما أسماء الفاعلين، وأمثلة المبالغة.

^(١) انظر : المرجع نفسه، (المسألة ٥).

أما أمثلة المبالغة، فلا يعمل شيء منها عندهم، وإذا جاءت
بعدها منصوب فهو معمول لفعل مقدر^(١). وأما أسماء الفاعلين،
فقد قالوا : إنها أفعال دائمة عندهم فليست هي من الأسماء
العاملة، وإنما هي من الأفعال العاملة، ولها من قوة العمل ما
للأفعال، وما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها في الماضي،
والحال، والاستقبال، مطلقاً، وبلا شرط، كما تعلم الأفعال في
هذه الأزمنة الثلاثة، أخذنا بقول "الكسائي" وتجويزه «أن ي عمل
بمعنى الماضي، كما ي عمل بمعنى الحال والاستقبال، سواء،
وتمسك بجواز نحو : (زيد معطى عمرو أمس درهما)، و(ظان
زيد أمس كريما)، قوله تعالى : {وجاعل الليل سكنا}^(٢).
وتمسكاً بقول "الفراء" في تفسيره قوله تعالى : {كل نفس ذاتفة
الموت}^(١). قال "الفراء" : «ولو نونت في ذاتفة ونصب
"الموت" كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب
في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون : إلا
بالإضافة، فأما المستقبل فقولك : (أنا صائم يوم الخميس)، إذا
كان الخميس مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم الخميس ماض،
قلت : أنا صائم يوم الخميس، فيذا وجه العمل، ويختارون أيضاً

^(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ٢، ص ٢٠٠.

^(٢) انظر : المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٠٠.

^(١) آل عران، الآية ١٨٥.

التنوين إذا كان مع الجد من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه، وهو غير تارك حقه، لا يكادون يتركون التنوين وتركه كثير جائز»^(٢).

فالأدوات هي (أدوات الجر أو الخفض، وأدوات النصب، وأدوات الجزم).

فأدوات الخفض أو الجر، فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء، ويختلف في التطبيق، يدخل فريق منها أدوات يخرجها الفريق الآخر منها. فقد عد البصريون: «حتى، ورب» من حروف الجر، بينما عد الكوفيون «حتى» أداة نصب تدخل على الأفعال^(٣)، وإذا دخلت على الأسماء، وانجرت الأسماء بعدها، فالجر يكون إلى مضمرة عند «الكسائي»، فقد «نص على ذلك في قوله تعالى : {حتى مطلع الفجر} فقال : إن الخفض إلى مضمرة»^(٤) أو «بحتى على أنها نائبة عن «إلى» عند الفراء، لأن «حتى» من عوامل الأفعال، ولو أنها تجري مجرى كي، وأن «في عدم اقتضائها العمل، لقولهم : سرت حتى أدخلها، وسرت حتى وصلت إلى كذا، ولكنها «لما ثابت عن «إلى» خفضت الأسماء

^(١) انظر : الترجمة، معنى القرآن، ص ١١٦.

^(٢) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٨٣.

^(٣) ابن يعيش، شرح المنصل، ج ٨، ص ١١.

لنيابتها، وقيامها مقام إلى»^(٥)، وعد الكوفيون "رب" اسماء، لا حرفا، وذلك لمخالفتها الحروف في أربعة أشياء : "الأول" كونها لا تقع إلا في صدر الكلام. و"الثانية" كونها لا تعمل إلا في نكارة موصوفة. و"الثالث" كونها لا تعمل إلا في نكارة موصوفة. و"الرابع" كونها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، بناء على ما يزعم البصريون، وحملوها على "كم" وإن دلت "كم" على التكثير، و"رب" على التقليل^(٦). والخلاف صناعي محض، لأن كلا الفريقين يسلم بالجر بها، وعد البصريون "لولا" من حروف الجر، إذا وليها ضمير جر، نحو : لولاي، ولو لاك، ولو لاه. أما الكوفيون، فيرون أنها رافعة دائما، وإذا جاء بعدها ضمير جر، فهو في محل رفع، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع، وكان "الفراء" يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الفتح : {ولولا رجال مؤمنون} : {زف عبد بلو لا}، ثم قال في : {أن تطوهـمـ} بعدها "فإن في موضع رفع بلو لا"^(٧).

وأدوات النصب منها ما يدخل على الأفعال ومنها ما يدخل على الأسماء، فالتي تدخل على الفعل عند البصريين هي : أن، ولن، وكى، وابن، وعند "الخليل": "أن" وحدها، تعمل ظاهرة

^(٥) المرجع السابق، ج ١، ص ١٧.

^(٦) ابن الأباري، الإنصاف في مساند الخلاف، المسألة ١٢.

^(٧) الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ٦٠.

ومضمرة تعمل ظاهرة في نحو: (عجيت أن ترکض)، وفي نحو:
 : (إذن تتجه) في جواب من قال: (سأجتهد)، وفي نحو: (لن
 تذهب)، لأن "إذن" عنده مركبة من إذ، وأن، ولن مركبة من
 لا، وأن، وعلى هذا فالنصب فيما بـأن، وإن ركبت مع إذ ولا،
 وتعمل مضمرة بعد كـي والحروف التي ذكرها البصريون على
 أن الفعل المضارع ينصب بـأن مضمرة بـعدها.

وعند الكوفيـن ينصب الفعل بأدوات كثيرة، هذه الأدوات
 الأربع وجميع الأدوات التي أضمر البصريـون "أن" بـعدهـا،
 وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة
 التي تدخل على المبتدأ والخبر، أما البصريـون فيعملونـها في
 الأول فقط نصباً، وعندـهم "أن خبر إن"، وأخواتـها، وكذا خبر
 "لام" التـبرئـة، مرفـوع بما ارتفـع به حين كان خـبر المـبتدـأ، لا
 بالـحرـوف لـضعـفـها عـن عـملـين^(١).

وـفسـر الفـراء ضـعـفـها بـأن عـلـيـها «يـقـع عـلـى الـاسـم، وـلا يـقـع
 عـلـى الـخـبـر»^(٢)، وـأـقوـى هـذـه أدـوـات عـنـدهـ: «ليـت»، وـقـدـ أـجازـ
 نـصـبـ الـاسـمـينـ بـهـاـ، مـسـتـشـيدـاـ بـقولـ الشـاعـرـ:

^(١) انظر: الرضـى، شـرح الرضـى عـلـى الكـافـيـةـ، (جـ ١، صـ ١١٠)، (جـ ٣، صـ ٣٤٦).

^(٢) المرـجـعـ السـابـقـ، جـ ٢، صـ ٣٤٦، ٣٤٧.

يَا لَيْتَ أَهِمَ الْعِبَرَا رَوَاجِهَا^(٣).
 لِأَنَّهَا أَشْرَبَتْ مَعْنَى تَمْنَعِتْ، فَإِذَا قَبَلَ : لَيْتْ زَيْدًا قَائِمًا،
 كَانَ مَعْنَاهُ : تَمْنَعِكَ قَيْمَانْ زَيْدًا.
 وَكَانَ أَمْسِهَا (الْفَرَاءُ) يَسْتَدِونَ إِلَى هَذَا، وَإِنَّى قَيْوَنَ
 الْآخِرَ :

إِنَّ الْعَجُوزَ حَيَّةَ جَرَوْزَا

وَإِنَّى قَوْلَ الْآخِرَ :

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَ قَادِمَةً أَوْ قَلَمَا مَحْرَفًا
 وَإِلَى مَا حَكَى عَنْهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنْ قَعْرَ جَنَّتِهِمْ
 لِسَبْعِينِ خَرِيفًا، وَإِلَى مَا سَمِعَ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَعَلَ زَيْدًا أَخَانَهُ، فَيَنْتَهِ
 تَجْوِيزُهُمْ نَصْبُ الْجَزَئَيْنِ بِالْأَدْوَاتِ الْخَمْسِ جَمِيعًا^(٤). وَاخْتَلَفَ
 الْفَرِيقَانِ فِي أَحْوَالِ إِلْغَاءِ "إِنْ" وَدُخُولِهَا عَلَى الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فَكَانَ
 الْبَصَرِيُّونَ يَقْيِدُونَ هَذَا بِاتِّصَالِ "مَا" الْكَافِيَّةِ بِهَا، نَحْنُ : إِنْمَا قَامَ
 خَالِدٌ، وَمَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِمَّا ظَاهِرُهُ إِلَغَاؤُهَا، وَدُخُولُهَا عَلَى
 الْجَمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَفَصِّلُ فِيهِ عَنِ الْفَعْلِ بِفَاصِلٍ. قَالَ
 "أَبُو الْعَيَّاسِ ثَعْلَبٌ" : قَالَ "أَبُو عَثَمَانِ الْمَازَنِيِّ" : إِذَا قَلْتَ : (إِنْ
 غَدَا بِهِيِّ زَيْدٌ)، عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ، وَتَضِيمَرِ النَّاءِ، فَيُرْجِعُ إِلَى

^(٣) انظر : الْفَرَاءُ، مَعْنَى الْقُرْآنِ، ص ٤٥.

^(٤) الرَّضِيُّ، شَرْحُ الرَّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَّةِ، ج ٢، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

غير شيء: قال "أبو العباس": وكل هذا غلط. العرب تقول : (إن فيك يرحب زيد)، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر، لأن المجهول يعني ضمير الشأن لا يحذف. ومن قال : (إنه قام زيد)، لم يحذف الهاء، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل وي فعل، فإذا سقطت "الهاء" كان خطأ أن يلى "إن" فعل، وي فعل^(١). فقد استطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم : (إن فيك يرحب زيد)، وبين أصول الصناعة، التي تلتزم بحالها وإدخالها على الأسماء، وذلك بلاحظتهم أن الذي جوز دخول "إنما" على الفعل ليس هو "ما"، فليس لها صفة الإلغاء، وإنما يتحقق الإلغاء بابتعاد "إن" عن الاسم، وحيولة "ما" بينه وبين الفعل. فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفواصل، الذي هو سبب إلغائهما، كان لهم الحق في تجويز قول القائل : (إن غدا يجيء زيد)، وهو ما أنكره "المازني"، كما جاء في حكاية "ثعلب" عنه، وخاصة إذا وردت عن العرب ملغاة بغير "ما"، كما سمعنا من كلام ثعلب، وبذلك تخلصوا من تأويل ما لا حاجة بهم إلى تأويله. ولا يجنب الكوفيون إلى التأويل، إلا إذا اضطروا إليه، فقد نقل السيوطي عن أبي حيان أن الفراء كان يجوز إبقاء

^(١) أبو العباس ثعلب، مجلس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٠ م. ص

(ليت) الفعل، لأنها عنده بمعنى "لو" مستنداً في تجويز ذلك إلى ما أنسده من قول الشاعر :

فليت دفعت الهم عنى ساعة^(٢)

وراح البصريون يتأنلون، فخرجوه على حذف الأسم،
كما فعل "المازنی" في نحو قوله : إن غداً يجيء زيد، من
تخرجه إياه على حذف ضمير المجهول.

أما أدوات الجزم، فهي الأدوات المعروفة وهي كما هو
المعروف عند الدارسين نوعان، نوع يجزم فعلاً واحداً، ونوع
يجزم فعليين، وهذا التقسيم تقسيم البصريين. أما الكوفيون فلهم
يمنحوا الأدوات الجازمة عمليين، كما هو رأيهم في الأدوات
الخمسة التي تدخل على المبتدأ والخبر، فهي عندهم لا تعمل إلا
في الاسم وعندهم أن الفعل الثاني المجزوم في نحو قوله : (إن
تقم أقم) و({أينما تكونوا يدرككم الموت}{١)، وغيرها إنما جزم
بالجواز، فقد قالوا : "الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم
بالجواز، كما أنه جر بالجواز في قوله: كبير أناس في بجاد
مزمل^(٣).

^(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ١٤٣.

^(٢) الآية ٧٨ من سورة النساء.

^(٣) الترمذى، شرح الترمذى على الكافية، ج ٢، ص ٢٥٤.

ولذلك منعوا أن يفصل الشرط عن الجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط، كما في قولهم : (إن قمت زيد يقسم)، فإذا كان للمرفوع صلة بالشرط، كما في قولهم : إن يقم زيد أقم، لم يعدوا فاصلاً، لأنهم كانوا يعدونه جزءاً من الشرط، واختلف "الكسائي" و"الفراء" في الجزم إذا كان الفاصل منصوباً، "فالكسائي" يفصل القول فيه، فإذا كان ظرفاً للجزاء، نحو : (إن تأتني اليوم غداً آتاك)، جاز جزم الجزاء بالجوار، وإلا لم يجز. و"الفراء" يمنع الفصل مطلقاً سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً، وسواء أكان المنصوب ظرفاً أم ليس بظرف^(٣).

ومذهب "الكسائي" يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل مطلقاً، سواء أكان الفاصل مرفوعاً أم منصوباً لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها، لا بالجوار، يلتقي مع مذهبهم في الفاصل المنصوب، إذا كان ظرفاً، وهو مثل من أمثلة تأثر "الكسائي" بالبصريين. أما مذهب "الفراء" فيتمثل المذهب الكوفي العام في هذا الباب، وفي أكثر الأبواب الأخرى، ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات، وقصر إعمال أدوات الشرط على الشرط وحده، ولكنهم خالفوهم في أدوات أنكر البصريون الجزم بها، أو لم يعرفوها. فقد أضافوا إلى أدوات الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً : "أن"، وأضافوا إلى أدوات

^(٣) المرجع السابق، ج ٢، من ٢٥٥، ٢٥٦.

الشرط الجازمة : كيـفـما^(٤) ، ومهـمـنـ ، بـمـعـنـىـ "ـمـنـ"ـ مـسـتـدـيـنـ إـلـىـ
قول الشاعر :
أـمـاوـىـ مـهـفـنـ يـسـتـمـعـ فـىـ صـدـيقـهـ
أـقـاـوـيـلـ هـذـاـ النـاسـ مـاـ وـىـ يـنـدـمـ^(١).

وأضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة، أي
الأدوات الخافضة والأدوات الناصبة، والأدوات الجازمة، نوعا
رابعاً، هو الأدوات الرافعة، ولم يعرف البصرييون أدوات رافعة،
لا عمل لها إلا الرفع.

والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو "بلولا"، ولا نعرف
أداة يرفعون بها غيرها، وكان "الفراء" يقول في تفسيره قوله
تعالى من سورة الفتح {ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات} :
رفعهم يعني "رجال" بلولا، ثم قال : «أن تطهوهم، فأن في
موضع رفع بلولا»^(٢).

وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا، لأنهم كانوا يرون أن
الأداة تعمل إذا كانت مختصة، ولو لا مختصة بالأسماء، فينبغي
إعمالها، أو نسبة الرفع في الاسم بعدها إليها، وكان "الفراء" يعلّل

^(٤) انظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٧.

^(١) المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٥٣.

^(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٠.

بالاختصاص في إعماله "لولا"، فقد كان يقول : «لولا هي الرافة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل»^(٣). وبهذا استغنى الكوفيون أيضاً عن تقدير محذوف لا يثبت في الكلام بحال، كما كان يفعل البصريون في نحو قولهم : (لولا خالد لأكرمتك) من تقدير خبر، وذهب إلى أن هذا الخبر واجب الحذف، لدلالة السياق عليه.

تلك هي العوامل اللغوية التي عقد النهاة دراستهم عليها، والتي كانت مثاراً للجدال بين البصريين والkovيين، والتي كانت مبعثاً كثيراً من النقود، يزجيها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء، وقد أفلح القدماء أن ينظموا دراستهم في أصول مطردة. وأصبحت تلك الأصول تحفظ وتطبق، وكان يكفيهم أن يجدوا متسعًا من التأويل لاخضاع المسائل الجزئية لتلك الأصول.

والواقع أن البصرة هي التي قامت بعبء العمل منذ نشأتها حتى أصبح خلقاً سوياً ومرّ زمن طويلاً قبل أن تشارك الكوفة فيه، وهي إنما أخذته عن البصرة^(٤)، وقد أخذته تماماً ناضجاً وأحدثت فيه تغييرات يتصل بالمنهج والتطبيق، ونقول هنا البصرة لا تميزها عن الكوفة، وإنما لأن الأقدار شاعت بأن يبدأ نشاط

^(٣) انظر : الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج ١، ص ١٠٤.

^(٤) انظر : ابن النديم، التهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص ٩٦.

علماء العربية في بيئه البصرة، وأن يبدأ هذا العلم من هناك، إذ لم يكن هناك تصنيف لاتجاهين في الدراسة ينتمي أحدهما إلى بيئه البصرة، وينتمي الآخر إلى بيئه الكوفة، كما أنه ليس هناك نظامان في تناول التراكيب العربية أو للقواعد أو العلامات والعوامل، بل المسألة أن هناك أساند أوائل بدأوا نشاطهم في البصرة، ثم تناقل تلاميذهم هذا العلم ومارسوا نشاطهم الجديد في الكوفة، وبدت لهم آراء في التناول اعتمدوا فيها على الرواية والاستعمال، وإزاء هذا بدت لهم نظرات خاصة في بعض المسائل، لكنها لم تتطرق إلى الأطر العامة أو النظام العام الذي يشمل قوانين اللغة الأساسية، أما تفسير المسائل تفسيراً خاصاً يختلف عما صنعه الأساتذة الأوائل، في هذا أمر طبيعي يمكن أن يقع لباحث ناشئ في وقتنا الحالي، ومسألة مدارس يمكن تفسيرها على أساس أن لكل أستاذ تلميذ يمكن أن يصنع بهم مدرسة، لكن ليس معنى ذلك أن لكل أستاذ نظاماً خاصاً به، وإنما فليس لكل مدرسة نظام خاص بها تفرد به عن مدرسة أخرى، وإنما كان تلاميذه مدرسة البصرة هم أساتذة مدرسة الكوفة، وما اتحدت المدرستان والتقتافي مدرسة (بغداد) التي جمعت خصائص المدرستين، ولما أمكن لابن مالك في ألفيته وأبن عقيل في شرحه على الألفية أن يجمع بين خصائص المدرستين في تناوله للنحو العربي وشواده ومسائله، وليس ضرورياً أن

تتضاد المدرستان في أفكارهما وطرق تناولهما، فهذا أمر تكروه طبيعة الأشياء. فالدول التي تصنع معسكرات قد يكون أحدهما شرقياً والآخر غربياً أو أحدهما جنوبياً والآخر شمالياً، قد يبدو للناظر المتعجل أنها تتضاد في كل شيء بدءاً من الأفكار، ولكن في الحقيقة غالباً ما يكون هناك تواصل واتصال، وقد يكون ذلك خافياً لكنه موجود بدليل أننا نجد مظاهر الحضارة واحدة عند الافريقيين والآلات الاتصال واحدة عند كلِّيَّهما، ومستوى التكنولوجيا سواء الصناعية أو العسكرية واحدة، وأن تفكيرهما في غزو الفضاء واحد، وإن كانت هناك فروق طفيفة في كل ما ذكرناه فلم يحدث أبداً أن فكر أحد المعسكرين في غزو الفضاء وفكر الآخر في غزو البحار والمحيطات. أو توصل أحدهما إلى التفوق في الطيران و الفكر الآخر في التفوق في الوسائل المائية، الحقيقة أننا نعيش في عالم واحد، لذا فالآفاق متقاربة، وقد جرني إلى هذا أن لغتنا واحدة وليس لها إلا نظام نحو واحد وإن اختلفت طرق التناول والبحث والتفسير التي توضع للمسائل.

ترى فئة من الباحثين المحدثين أن الدارس للنحو القديم يحتاج إلى أن يدرك تطور الفكر النحوي، ومذاهب النحاة القدماء، وكيف أدركوا حقيقة العلم، والقدر الذي أنجزوه في العلم اللغوي التاريخي، ومنهم الدكتور "إبراهيم السامرائي" الذي يوحي

أنه ليس من العقل أن يظل هذا النحو بمواده وما يتعلق به من
لوازم نحو العربية في القرن العشرين.

فالنحو القديم في رأيه لم يبن على أساس من العلاقات
الشكلية في بناء الجملة، ويقصد من هذا أن "الفاعل" في النحو
القديم الذي ما زلنا نقول به هو ما قام بالفعل أو قل أحدث الفعل،
فإذا قلنا : "يكتب محمد" فإن محمدًا قام بفعل الكتابة.

قد ولد مشكلات فقولنا : (انكسر الزجاج) و(مات فلان)،
وغير هذا كثير لا يتتوفر فيه حد الفاعل الذي قرروه، والذي بقي
إلى يومنا هذا في النحو التعليمي. ولو أثنا عدنا إلى هذا النحو
في عصرنا في حيز الكتب المدرسية، وأشارنا إلى علاقة الاسم
بالفعل في هذه الجمل، وأنها علاقة اتصال وارتباط، وهو ما عبر
عنه أهل البلاغة بـ "الإسناد" ولجاناً إلى فكرة (البناء) أي
التركيب الذي سماه "عبد القادر الجرجاني" بـ "النظم" لهان علينا
عسر كبير، ولوصلنا إلى القول أن جملة "كسر" من صور الفعل،
 وأنها صورة مثل "كسر" وتؤدي ما تؤديه "انكسر". إذا كان هذا
فالقول عنده بـ "نائب الفاعل" زيادة وفضول، ولنقف قليلاً على
مصطلح (نائب الفاعل) فنجد أنهم اهتدوا إليه بسبب أنهم رأوا أن
هذا الاسم هو مفعول به في المعنى، وإذا كان "مفعولاً به" في
المعنى، فليس له أن يكون فاعلاً فتوصلوا إلى مصطلح هو سهل

الخلاص من المشكلة. إن النحو بناء يجمع بين أجزاءه علاقات في الشكل، ولو أردنا التمسك بالمعنى لقلنا في جملة : "انكسر الزجاج" وجملة : "مات محمد" إن "الزجاج" و"محمد" مفعول به لأنهما وقع عليهما الفعل، وليس الأمر كذلك.

وبسبب من تقييد الجملة الفعلية بما بدأت فيه من الفعل نجد من العلم النحوي ما كان أغنانا عنه، فقد قالوا في قوله تعالى : {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره} إن "أحد" فاعل لفعل مذوف يفسره المذكور "استجارك" والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك... وحجتهم في هذا القول الذي لا يمكن الأخذ به في النحو الحديث، إن "إن" الشرطية لابد من دخولها على فعل يتصدر الجملة الفعلية، فلما ولها اسم، قالوا مقولتهم هذه، وقدروا فعلاً مذوفاً يفسره المذكور بعد "أحد" في الآية وهو "استجارك"، وهذا الفعل المذكور هو مفسر، والمفسر هو وجملته لا محل له من الإعراب^(١).

هذه صورة من صور التأليف في العصر الحديث التي دعت إلى ضرورة وجود نظام نحوى جديد يناسب العصر الذى نعيش فيه، والحقيقة أنها استمدت العناصر التى ت يريد بها أن تتشع نظاماً من النظام المتبع في النحو العربى.

(١) انظر : د. إبراهيم السامرائي، من سعة العربية، ص ٢٠٩، ٢١٠.

وإن أردت الاستعانة ببعض العناصر المستمدّة من
مباحث البلاغة لثالث

التي اشتقتها البلاغيون أنفسهم من عند نحاة العربية، وإذا كان
لابد من التطوير، فالالأصل أن يتطور العقل العربي وطرق
تفكيره، بحيث يتاسب مع متطلبات العصر الحديث، ولكن لأن
اللغة واحدة ونصولها واحدة منذ النشأة حتى الآن، كما أن ما
يكتب من نصوص في العصر الحديث إنما يكتب بلغة عربية
فصحي. لذا فإن نظامها التحوى هو النظام نفسه الذي وضعه
لها النحاة الأوائل وهم أكثر خبرة وسلبية منها، بحيث استطاعوا
أن يضعوا القواعد ويقيموا النظام.

(٢) إن النحويين عامّة بصرىين وكوفيين أخذوا أنفسهم
بمنهج متشابه يعتمد على القياس كثيراً، ولكنهم اختلفوا في
التعليق، والذين عرّضوا المسائل الخلاف بينوا بوضوح أن كلاً
من الفريقين قد التجأ إلى تعليقات بعيدة كل البعد عن طبيعة العلم
اللغوي، كما يفهمه أهل عصرنا هذا.

ولقد جرى الأخذ بالقياس إلى القول بالتعليق والتماس
العلة في إثبات الأحكام والبحث عن "العامل":

في إطار أن الخلاف بين نحاة العربية الذين ينتسبون إلى
أمصال مختلفة لم يكن خلافاً في الفكر. فالخلاف بين الفريقين
منشأه راجع إلى منهج البحث عند كل منهما. فالكوفيون قبلوا

كل ما جاء عن العرب وجعلوه أصلاً يقيسون عليه: أما البصريون فقد تحرجوا ولم يقبلوا كل ما سمعوه عن العرب. وقد وضعوا عدة احتياطات منها : أنهم اشترطوا صحة ما يروى وصدق ما ينقل، ولم يأخذوا إلا ممن وثقوا بأنه من أ Finch العرب وأقواهم لسانا. و"السيوطى" يلخص هذا في قوله : «اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتقطون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون أوسع رواية»^(١): الكوفيون يحكمون القياس في المسموع عن العرب، أما البصريون، فكانوا يؤثرون السماع الكثير والقياس الصحيح^(٢).
 واحتدم الخلاف بين البصريين والكوفيين، فكان ذلك مدعاه لعنابة الدارسين فألفوا العديد من الكتب، ومنهم ذكر : "شلب"، "أبو الحسن بن كيسان"، "أبوجعفر النحاس المصري"، "أبو البركات كمال الدين الأنباري"، "أبو البقاء العكبري"، "ابن درستويه"، و"السيوطى"^(٣).

^(١) انظر : السيوطى، الاقتراح في أصول النحو، ص ١٠٠.

^(٢) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة (نشأتها وتطورها)، القاهرة ١٩٦٨م، ص ١٥٤، ١٦٤ وما بعدها.

^(٣) محمد الطنطاوى، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٤٧م، ص ١٤٧.

وإن كان أوفى كل المؤلفات هو كتاب "ابن الأبارى" (ت ٥٧٧ هـ) (الإنصاف في مسائل الخلاف) ذكر فيه إحدى وعشرين ومائة مسألة، كما كانت هذه الخلافات مدعاه لكتابه "الزيبيدى" (ت ٣٧٩ هـ) كتابه (طبقات النحويين واللغويين من البصريين والковفيين).

الاختلافات بين البصريين والkovفيين، كما يعكسها الإنصاف "لابن الأبارى" إنما تتحصر في ثلاثة عشرة نقطة هي : العامل، الأداء، ترتيب أجزاء الجملة، والعامل، إعراب بعض الكلمات، تقدير الإعراب، معنى الأداة، ضبط الكلمة، علة الحكم، الصيغة، بنية الكلمة، الأسلوب، نوع الكلمة، ثلاثة مسائل لا عنوان لها وهي : اشتراق الفعل الفصل بين النعت والخبر، والعلم والمبهم^(٢).

نواة الخلاف بين الاتجاهين نشأت عندما تكون هناك أمثلة أو نماذج لا تتنسق مع القاعدة النحوية العامة. هنا عند البصريون هذه الأمثلة شاذًا يحفظ ولا يقاس عليه، ومن هنا لم يشغلوا أنفسهم به، "أبو عمرو بن العلاء" - على سبيل المثال - تمسك بالقياس إلى حد بعيد، وعندما سئل : كيف تصنع فيما

^(٢) انظر : دكتور أحمد طاهر حسين، نظرية الاتكمال اللغوى عند العرب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

خالفتك فيه العرب وهم حجة، قال : أعمل على الأكثر وأسمى ما
خالفنى لغات^(٢).

من وجهة نظر الكوفيين، كل القبائل العربية سواء في
الحجية اللغوية حتى تلك القبائل التي امتنجت بغير عرب، من
أمثال ما انحدر من "يكر" و"تغلب".

ومن هنا قبل الكوفيون تلك الأمثلة والنماذج التي عدها
البصريون شاذة... ومن هنا وضع الكوفيون لتلك الأمثلة قواعد
شبيهة بتلك القواعد التي يراعى فيها الأكثر^(١).

موقف الكوفيين هذا قد أثر في "ابن جنى" لدرجة جعلته
ينحو منحى قبول كل ما ورد من لهجات، وألا يفضل واحدة على
أخرى مادامت كل اللهجات قد جاءت عن العرب^(٢).

(٢) انظر : دكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٢٧، ٢٨،
١١٩.

(١) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص ٨٤، همع المهرامع، ص ٤٥ د.
مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٤٢٠، د. شوقي ضيف، المدارس النحوية،
ص ١٦١، أعاد. عز الدين التوخي فقد قرر أن كلاما من البصرىين والكوفيين لم
يختلفوا. انظر : خنزير الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق د. عز الدين التوخي،
دمشق ١٩٦١م، ص ٨.

(٢) انظر : ابن جنى، للخصائص - ج ٢، ص ١٠.

في ضوء هذا الموقف (البصري / الكوفي) نستطيع أن نفهم صرامة النقاد والشعراء حول بعض مسائل نحوية، معظمها كان محل خلاف بين الاتجاهين.

لهذا كانت الفكرة الراسخة في أذهان البصريين أن اللغة ينبغي أن تسير في طريق واحد، وتجري دائماً منطقية، ثم استفادوا من القياس الفقهي. فقالوا أنه لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم. وأخذوا يضعون القواعد القياسية، ويجررون عليها كل ما يعرض لهم من مسائل كقولهم مثلاً : «ليس من شرط القياس أن يكون المقىس مساوياً للمقىس عليه في جميع أحکامه، بل لابد أن يكون بينهما مغایرة في بعض أحکامه»^(١). «الشذوذ يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقتصر عليه لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقال عليه»^(٢). «وحمل الأقل الأذر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأذر»^(٣). «والحمل على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير»^(٤). «التسوية بين الأصل ولا فرع لا يجوز لأن

^(١) ابن الأثيري، الإنصال في مسائل الخلاف، ص ٧٦.

^(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٢٥٤.

^(٣) المرجع السابق، ص ٢٧٧.

^(٤) المرجع السابق، ص ٣.

الفروع أبداً تتحطّط عن درجة الأصول»^(٣). «والشيء يجري
جري الشيء إذا شابهه من وجهين»^(٤) «من عدل عن الأصل
بقي مرتئها بإقامة الدليل "استصحاب الحال"»^(٥)، وإدخالهم
نظريّة العامل في النحو : قال إن الحركات في اللغة، الفتحة
والضمة والكسرة وكذلك السكون، في المعرّبات لابد أن يكون
لها عوامل. والعامل في اللغة إما أن يكون لفظياً مثل ضرب في
قولهم : (ضرب زيد عمر) هو الذي رفع زيد ونصب عمراً أو
معنوياً، كالأبتداء في رفع المبتدأ و التجدد من الناصب والجازم
في الفعل المضارع المرفوع. وليس في النحو عامل معنوي
غيرهما. وأكثروا من التقدير والتأنيل في الصيغ والعبارات.
واليمنيون قد رأوا الاعتماد على القرآن الكريم، والشعر
الجاهلي والإسلامي، والفصحاء من العرب سكان البدية،
والأمثال. أما الحديث فلم يجوزوا الاستشهاد به في مجال النحو.

^(٣) المرجع السابق، ص ٣٢، ٣٦.

^(٤) المرجع السابق، ص ٧٧.

^(٥) المرجع السابق، ص ١٣٤.

أما الكوفيون، فقد اعتمدوا إلى جانب المصادر التي اعتمد عليها البصريون على لغات أخرى، بالإضافة إلى لغات أعراب البدية، وهي لهجات عرب الأرياف^(١).

كان البصريون يفتخرون بقولهم : نحن نأخذ اللغة عن حرفة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء : يعنون الكوفيين، فقد أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميغ وأكلة الشواريز^(٢). ربما جاءت هذه المقوله اعتمادا على ما فعله الكوفيون من الأخذ عن لهجات عرب الأرياف كأعراب سواد الكوفة من (تميم)، و(أسد)، وأعراب سواد (بغداد) من أعراب (الحطمية) الذين غلط البصريون لغتهم.

رأى الكوفيون أن هذا يمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة حين وجدوها ممثلا في القراءات السبع للقرآن الكريم^(٣).

^(١) انظر : د. مهدى المخزومى، مدرسة انكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، ص ٣٧٧، ٧٢، ٧١.

^(٢) للجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٨م، ج ١، ص ٢٤٧، د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ١٧٦.

^(٣) انظر : عن القراءات السبع : السيوطي، الإنقن في علوم القرآن، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، (سلسلة التراث للجميع)، القاهرة ١٩٧٥م، ج ١، د. محمد إبراهيم عباد، عصور الاحتجاج في النحو العربي، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

والحقيقة أن البحوث التي ألفت في العصر الحديث وتناولت هذا الموضوع بالدرس كمدرسة الكوفة ومدرسة البصرة والمدارس النحوية في مصر والشام، والمدارس النحوية، أو تلك البحوث التي تناولت ظواهر بعضها كالتعليق في المنهج (الковي)، هذه البحوث لم تقر في تناولها أو نتائجها بأن هناك أكثر من نظام نحو للعربية، لكن عوانات هذه البحوث تعطى انطباعاً بأن هناك أكثر من نظام للعربية وأن هناك مدارس حقيقة ذات مناهج متباعدة.

والواقع أن كثيراً من عناصر المنهج الوصفي وأصوله كانت متوافرة في عمل نحاة العربية، وتفكيرهم خصوصاً في المراحل الأولى من وضع النحو العربي حتى "سيبوية"، فعمل "أبي الأسود الدؤلي" في ضبط النص القرآني كان عملاً وصيفاً خالصاً، لأنه يقوم على الملاحظة الحسية المباشرة، كما يظهر الاتجاه الوصفي في كثير مما قرره النحاة الأوائل مثل "سيبوية"، وليس كل ما قررته كان تعليلاً أو قياساً، وإنما كان في معظمها يقوم على الاستعمال اللغوي، ولعل صنيع الكوفيين صدّ هذا يقف شاهداً على عدم دقة دعوى المعيارية الخالصة في التفكير النحوي العربي.

بل أن تحديد بيئة زمانية ومكانية للمستوى اللغوي الذي قعد له علماء العربية القدماء رغم اتساع هذه البيئة الزمانية

والمكانية واحتواها على مستويات لغوبه مختلفة. إلا أن هذا التحديد هو مبدأ وصفى يتناسب مع الهدف الذى من أجله قام البحث اللغوى عند العرب، إذ لم يكن هو دراسة اللغة العربية فى ذاتها، ومن أجل ذاتها، وإنما كان الهدف من هذه الدراسة فهم النص القرآنى الكريم، ووضع قواعد لقراءة هذا النص قراءة صحيحة، أو بعبارة أخرى دراسة العربية التى تصلح لفهم لغة النص القرآنى وقراءته، ولأن القرآن نزل باللغة المشتركة التى كان يتكلّمها العرب على اختلاف لهجاتهم. لذلك اتسعت الرقعة الزمانية والمكانية على هذا النحو^(١).

لم يكن إذن التفكير النحوى العربى تفكيراً معيارياً خالصاً، كما لم يكن أيضاً وصفاً تقريرياً محضاً لا يفسر ولا يعل مثل الوصفية التى دعا إليها د. "تمام" حتى استقر في عقول بعض الباحثين أن (علم اللغة الوصفى) إذا ما تطرق إلى التفسير أو التعليل للظواهر اللغوية تخلى عن علميته ودخل في نطاق البحث الفلسفى الميتافيزيقي كما رأى الدكتور "عبد الرحمن أبوب"، وهذا ليس صحيحاً، كما رأى الدكتور "عبد الرحمن أبوب" في كتابه النحو العربي والدرس الحديث.

^(١) انظر : دكتور عبد الرحمن أبوب، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤م، ص ٥٤.

لقد كانت مهمة النحاة هي النظر في الاستعمالات والأساليب والصيغ الصحيحة أو محاونة رصد الظواهر اللغوية، ثم وضع القوانين والضوابط لهذه الظواهر. فإذا كانت مهمة اللغوي نقل اللغة وروايتها وجمعها والتثبت من صحتها، كما كان الأمر بالنسبة لرواية اللغة الأوليين، ثم بالنسبة لأصحاب المعاجم اللغوية، فإن مهمة النحاة كانت تبدأ بالثبت من صحة المرويات اللغوية، ثم تتبع ذلك بالنظر في هذه الاستعمالات المختلفة لمحاولة استبطاط القوانين التي تحكم الظواهر اللغوية.

وكان طبيعياً أن يختلف النحاة في معالجة الخطوتين السابقتين نظراً للظروف البيئية والثقافية المختلفة، ونظراً لاختلاف عقلياتهم، فمنهم من يميل إلى المحافظة والتشدد، ومنهم من يكون أكثر حرية، وكان من الطبيعي أن يؤدي اختلاف النحاة في هاتين الخطوتين إلى اختلافهم فيما يستبطونه من أقيسة. ذلك أن نظرة النحاة إلى هذه النصوص اللغوية كانت تختلف بين بيضة وأخرى، بل بين نحوى وأخر.

(٣) لقد استحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين الكوفة والبصرة، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتظارون في مجالس الخلفاء، حين تجتمع وفودهم في دواعينهم، وكان الخلفاء يستمتعون بهذا النوع من المناظرات، وربما ظاهروا فريقاً على

فريق لأسباب تدعوهم إلى ذلك، وتناولت هذه المناظرات نواحى عددة، ومن بينها الناحية الثقافية، ومن هذه الناحية مناظراتهم فى النحو.

ازدهرت الحركات العلمية الإسلامية فى بيئة متعددة على مدى قرون مختلفة، وكانت حركة الازدهار تختلف من بيئة لأخرى، فازدهرت حركة التأليف والنشاط العلمي فى بيئة العراق، وفي النحو برزت أوجه نشاط التأليف النحوى فى البصرة أولاً، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى الكوفة وازدهرت حركة علمية عربية فى بيئة الأندلس عندما هاجر إليها أبناء المشرق فاتحين ومؤسسين وعلميين، ولما أفل نجم الأندلس بعد الفتن والانقسامات وسقوط بغداد انتقلت الحركة إلى مصر والشام ويهمنا هنا بالدرجة الأولى النشاط فى التأليف النحوى، ولكن هذه البيئات كانت أوجه النشاط العلمية فيها عربية خالصة ومؤسسوها هم علماء العربية، وكانت اللغة التى يتم التأليف حولها وفيها هي العربية، ولذا ورث تلامذة هذه البيئات علم أساتذتهم العرب وقوانين العربية وقواعدها. ولذا لم تنشأ أنظمة جديدة فى النحو، لأن أهل هذه البيئات لم يصنعوا أنظمة خاصة بلهجاتهم، وإنما انصب جيدهم على دراسة علم أسلافهم عن العربية، وإن أضافوا إلى ذلك إضافات مهمة. وخذ لذلك مثلا

مسألة خلاف البصريين والковيين حول المصدر والفعل، وأيهما أصل وأيهما هو الفرع.

فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل، فالتسمية تدل على ذلك، وطبيعي لكي يخالف الكوفيون أساندتهم في البصرة أن يروا في الفعل أصلاً، فالأصل هو الأقل والفعل أقل في عدد الأحرف، كما أن المفرد أقل من الجمع في عدد الأحرف، فالمفرد أصل والجمع فرع وكذلك المذكر أصل والمؤنث فرع عنه، لأنه يزيد عليه بعلامات التأنيث، وبيندو أن الذي دعا إلى هذا الخلاف هو المصادر الثلاثية التي لم يضع لها نحاة المصريين ضوابط صارمة كتلك التي وضعوها لمصادر الرباعي والخمسى والسداسى. فلجأوا إلى ظاهرة التعدي واللازم في الأفعال، وحركة عين الفعل من فتحة وكسرة وضمة وفي أحابين أخرى لجأوا إلى المعنى رفي النهاية قرروا أن مصادر هذه الأفعال خاصة سماعية، وهكذا تجد عدم جدوى الخلاف غير أنه اتجاه في التفكير لا يؤدى إلى نشوء نظام جديد يحكم مفردات العربية. لكن الذي شاع حقا في أوساط الدارسين مسألة أن للبصرة - وأقصد نحاتها - نحو خالصا بها، وأن لل Kovay نحوا مغايرا، فقيل نحو الكوفة كما قيل نحو البصرة أو النموذج الكوفي والنموذج البصري.

لقد كان التنافس بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة شديداً في عهد "الكسائي" و"سيبويه" وربما رجع الدارسون بالتنافس إلى ما قبل عهدهما، فقد ذكر الأستاذ "أحمد أمين" : أن الخلاف بدأ هادئاً بين "الرواسي" في (الكوفة) و"الخليل" في (البصرة)، ثم اشتد بين "الكسائي" في (الكوفة) و"سيبويه" في (البصرة)^(١). غير أن التنافس بين نحاة (البصرة) و(الكوفة) لا وجود له في عهد "الخليل" و"أبي جعفر"، فلم يكن "أبو جعفر" إلا بصرياً كما قيل، أو تعلم على معاذه (البصرة)، ولم يكن بالنحوى الذى تحملت قدماء أمام "الخليل"، وربما كان الزعم القائل بأن "أبى جعفر الرواسي" كتاباً في النحو اطلع "الخليل" عليه وانتفع به^(٢) هو الذى حمل الأستاذ "أحمد أمين" أن يقول بهذا التنافس بين الرجلين، وأكبر الظن أن التنافس بين نحاة (الكوفة) و(البصرة) إنما ظهر في عهد "الكسائي" و"سيبويه" بعد وفاة "الخليل"، وكان هناك من الأسباب ما حمل "الكسائي" على مخاصمة "سيبويه" وأقواها : خوفه أن يتقارب "سيبويه" أو غيره من البصريين من السلطان فيفقد الحظوة لديه، وهذا ينطلق الخلاف أو النزاع من أسباب غير لغوية، بل غير علمية بالمرة يجعل هدف العائم هو افتعال الخلاف، وذلك في المسألة الواحدة أو الشاهد الواحد،

(١) انظر : أحمد أمين، صحي الإسلام، القاهرة ١٩٣٨م، ج ٢، من ٢٩٤.

(٢) ابن الأباري، نزهة الأنباء، ص ٦٦.

حتى وإن علم أن رأى نظرائه من العلماء سديد وأنه ليس هناك أنساب منه بالنسبة للغة ونظامها لإرضاء السلطان أو حتى لإرضاء الجمهور من مريديه الذين ينتظرون منه مثل هذا دائمًا، وفي ظني أن هذا هو حجر الزاوية في مسألة الخلاف بين الاتجاهين. فلو أنها انطلقت من أسباب مختلفة عن التي ذكرتها كانت هناك بالفعل مدارس ذات مناهج وأنظمة، وكل منها فكر مستقل نابع من الرغبة في إنشاء قواعد توافق اللغة والنظام، بالرغم من أنه لن يكون هناك مطلاً على نظام من القواعد يشمل عموم مسائل اللغة إلا إذا بدأت القواعد أولاً وتلتها الاستعمال، وهذا ما لم يتحقق في نظام أى لغة من لغات البشر على مر عصور البشرية، وإلا لعدت دراسة اللغة من أيسر ألوان الدراسة.

ويبدو أن ما شاع عن المنافسة والمناظرة بين الكوفيين وبين البصريين وأنصار كل منهما هو الذي دفع الباحثين لأن يقرروا بأن هناك مدرستين نحويتين في (الكوفة) و(البصرة). فقد شهدت الفترة التي عاش فيها أبو العباس ثعلب "شدة المنافسة بين نحاة (البصرة) و(الكوفة) في شخص أبي العباس ثعلب". و"أبي العباس المبرد"، كان الأول زعيم نحاة (الكوفة)، وكان الثاني زعيم نحاة (البصرة)، كان "أبو العباس ثعلب" قد جمع حوله أنصاره من أصحابه وتلاميذه، كـ "على بن سليمان

الأخفش"، و"إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي نفطويه"، و"أبي بكر بن الأنباري"، و"أبي محمد عبد الملك التاريجي السواج البغدادي"^(١)، و"المفضل بن سلمة بن عاصم"، و"أبي إسحاق الزجاج" وغيرهم، وكان يلقنهم المسائل النحوية على المذهب الكوفي، ويدربهم على المناظرات، ويعيّث بهم إلى كل من تحدثه نفسه أن يتصرّد حلقة أو ينصب نفسه أستاذًا للتدريس في مساجد (بغداد)، وكان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلّمون، ويجتمع الناس حولهم، فإذا أبصر بهم أرسل من تلاميذه من ينافسهم، فإذا انقطعوا عن الجواب انقضى الناس عنهم^(٢)، وهذا يتّخذ التناقض طابع المحاجة والملحاح، وليس الطابع العلمي الذي ينصب على اللغة والاستعمال، بل يراد منه النيل من علماء النحو لا النحو ومسائله واللغة. فقد كان "المبرد" يتفوّق على "تعلب" بحسن العبارة وقوّة المنطق، لذلك كان "تعلب" يتحمّه، ويحجم عن لقائه ومناظراته لأنّه مع علمه لم يكن معروفاً بالبلاغة، «وكان إذا كتب كتاباً إلى أحد لم يخرج عن طابع العوام في كتبهم»^(٣). وربما لحن في كلامه، وقيل ذلك

^(١) القسطي، إحياء الرواية على أبناء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٣م، هامش ١٤١.

^(٢) انظر : الزبيدي، طبقات النحوين والتغويين.

^(٣) القسطي، إحياء الرواية، ج ١، ص ١٤٥.

عنه أمام أحد أصحابه، فكان يعتذر له، ويقول : «أيش يكون إذا لحن في كلامه، كان هشام النحوى بن معاوية الضرير، صاحب الكسائى يلحن في كلامه، وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية»^(٣).

وسئل أبو على الدينورى عن سبب امتتاع "تلعب" من لقاء "المبرد"، فقال : «المبرد حسن العبارة، فإذا اجتمعا حكم للمبرد، فإن مذهب "تلعب" مذهب المعلمين^(٤). ولكنـه كان يضطر إلى لقائه في بعض المجالس، التي لا يسعه الاعتذار عن الحضور إليها. كمجلس محمد بن عبد الله بن طاھر والى بغداد الذي كان قد عهد إلى "تلعب" بتأديب أولاده، وفي مجلسه دار الجدل في كثير من المسائل بين هذين الشيفين، ومال الحكم فيها إلى "المبرد" وانتصر له على "تلعب" ، وانتهى الأمر بأن ضم "ابن طاھر" "أبا العباس المبرد" إلى نفسه، و "أبا العباس" إلى أولاده^(٥). هذه الحوادث وأمثالها كانت قد تركت في نفوس الناس أثرا ظهر في اهتمامهم وإقبالهم على أمثال "المبرد" من البصريين. وتركـت في نفوس الكوفيين وأتباعهم أثرا معاكسا

^(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٠.

^(٤) انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٥.

^(٥) انجاجي، مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالريالض، ١٩٦٣م، ص

أثار العصبية من جديد، وأمدها بالغيرة على الكوفيين، والحد على البصريين، وكان من نتائج هذا أن ابرى "تعلب" وأتباعه يذلون جهوداً عظيمة في الترويج لمذهبهم، فقد كان "تعلب" يحمل كثيراً على "المبرد" من جهة، ويشيد بأشياخه الأولين من جهة أخرى، وكان أكبر العبء في الترويج لمدرسة الكوفة من نصيب "أبي بكر بن الأنباري" صاحب "تعلب" وتلميذه البار، وكان كما يقول المترجمون يقول عن "تعلب" ما لم يقله. وإذا رصدنا الأخبار التي انبنت على الغلو في رجال المدرسة الكوفية، وأئمتها، وجدنا مصدرها هو "أبا بكر بن الأنباري" فهو الذي كان يقول : «اجتمعت في "الكسائي" أمبور : كان أعلم الناس بال نحو، وأوجدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن»^(١).

وهو الذي يقول على "تعلب" فنسب إليه أنه قال : «أجمعوا على أن أكثر الناس كليم رواية، وأوسعهم علمًا "الكسائي". حتى اضطر أبو الطيب اللغوي أن يعقب على هذا ويقول : «هذا الإجماع الذي ذكره "تعلب" لا يدخل فيه أهل البصرة»^(٢). وهو الذي كان يقول : «لو لم يكن لأهل (بغداد)

^(١) انظر : ابن الجزرى، شایة النهاية، تحقيق برجشتراس وبرتسل، القاهرة ١٩٣٢ -

١٩٣٥م، ج ١، ص ٥٣٨.

^(٢) السيوطي، المزهر، ج ٢، ص ٢٥٤.

من علماء العربية إلا "الكسائي" و"الفراء"، لكان بهما الافتخار على جميع الناس، وكان يقول: «النحو للفراء، و"الفراء" أمير المؤمنين في النحو»^(١).

وكان "أبو بكر بن الأنباري" يسأل من "أبي عثمان المازني"، ويرفع من أستاذه، وعثر مرة، فذكر أنه سمع "تعينا" يقول : عزمت على المضى إلى "المازني"، فأنكر ذلك على أصحابنا، وقالوا : مثلك لا يصلح أن يمضى إلى بصرى فيقال غدا: إنه تلميذه فكرهت الخلاف عليهم. قال "ياقوت" : «فأراد ابن الأنباري أن يرفع من "تعينا" فوضع منه»^(٢). ولم يسلم من نيله أحد من البصريين حتى "الخليل".

كان نحو "ابن الأنباري" بصريا، بكل ما لهذه الكلمة من دلالة، بل كان في دراسته النحوية غالبا كل الغلو في اتباع حرفيّة المنهج البصري، الذي يخيل أنه كان إذ ذاك فقد وصل في نموه إلى الذروة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية، ومن ذلك أنه اعتن بالقياس اعتنادا لم تشهد له مثيلا عند قدماء البصريين، فقد كان يقول : «إذا بطل أن يكون نحو روایة

^(١) انظر : ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط ١، ١٣٦٩هـ، ج ١، ص ٢١٢.

^(٢) ياقوت الحموي، معجم الأنباء، تحقيق محمد فريد رفاعي، القاهرة، ١٩٣٦م، ج ٥، ص ١١٥.

ونقلًا، وجب أن يكون قياساً وعقولاً^(٣). وكان يقول : «أعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»^(٤).

ويبدو من كلام "ابن الأبارى" في مقدمة الإنصاف : أن هذه المسائل التي احتواها كتابه ليست هي كل ما اختلفوا فيما بينهم فيه، بل هي المشاهير من مسائل الخلاف. الواقع هو هذا، فهناك مسائل كثيرة قد يقصر عنها العد، كانت موضعًا للخلاف بين الفريقين، ذكر "السيوطى" بعضها في "الأسباب والنظائر"^(٥)، وذكر النهاة بعضها الآخر مثبتاً هنا وهناك، في الأبواب التي تناولوها بالدرس، إلا أن هذه المسائل المائة والإحدى والعشرين هي أهم المسائل التي تتمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين. هذه المسائل الكثيرة التي كان "ابن الأبارى" قد عرض لها لم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل معدودات منها لا يتجاوزون السبع عدا، وهن : المسألة العاشرة، التي عرضت للخلاف بين الفريقين في "لولا" إذ ذهب الكوفيون

^(٣) انظر ابن الأبارى، مقدمة الإنصاف، طبع أوروبية، ص ٤٢.

^(٤) السيوطى، الافتراح في النحو، من ٣٩، ٣٨.

^(٥) انظر : السيوطى، الأسباب والنظائر، ج ٢، ص ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥.

إلى أنها الراقة للاسم بعدها، والبصريون إلى أن الاسم بعدها بالابداء.

المسألة الثامنة عشرة، التي عرضت للخلاف بينهما في تقديم خبر ليس عليها، إذ ذهب الكوفيون إلى منعه، والبصريون إلى جوازه.

المسألة السادسة والعشرون، التي دار الخلاف فيها حول لام "عل" الأولى، إذ قال الكوفيون بأصالتها، والبصريون بزيادتها.

المسألة السبعون، التي دار الخلاف فيها حول ترك حرف ما صرف في ضرورة الشعر، فقال الكوفيون بجوازه، والبصريون بعدم جوازه.

المسألة السابعة والتسعون، التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بـ"لولا آنياء، والكاف، فذهب الكوفيون إلى أنه رفع، والبصريون إلى أنه جر بـ"لولا".

المسألة الحادية والمائة، التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو "هذا" وـ"ذلك" في التعريف من الاسم العلم، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم.

المسألة السادسة والمائة، التي تتعلق بقولهم : رأيت لبكر،
بفتح الكاف إذا وقف عليها في حالة النصب، وقد ذهب الكوفيون
إلى جوازه، والبصريون إلى عدم جوازه. يشك "جوتولد فايل"
في صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل، وما فيها من دعوى
واحتجاجات إلى الكوفيين معتمدا في شكه على : أنه «لم يكن
هناك نحاة كوفيون يرتبون آراء "الفراء" و"الكسائي" ويدعمونها»
عازيماً تصنيف هذه الدعوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين،
أخذوا بأراء الكوفيين في بعض المسائل، وعمدوا إلى دعمها
بأساليبهم البصرية القياسية.

إن الدعامة الكبرى التي انبني عليها منهج الكوفيين هي
النقل والسماع، مما يزدلون يستندون في كثير من هذه المسائل
إلى شواهد من الشعر، وأمثلة من القراءات، والمسنونات،
حاول البصريون اخضاع بعضها للتأويل، ووصف بعضها الآخر
بالشذوذ. أما وقوف القياس في احتجاجاتهم إلى جانب النقل
يرجع إلى : أنهم كانوا يعتدون بالقياس أيضاً، ولهم أقىصة قوية
أقر لهم "ابن الأنباري" فيها عند احتجاجهم لبعض تلك المسائل،
التي انحاز فيها إلى رأى الكوفيين، وأن أصحاب هذه
الاحتجاجات الحقيقيين بصريون لا كوفيون على أن الأدلة
القياسية لم تكن عند الكوفيين في المقام الأول، بل كانت تساق
تقييداً لما قدموه من أدلة نقلية.

إن الدارس ليفيد من الوقوف على هذه المسائل الخلافية في تصوير الخلاف المنهجي بين الاتجاheين، فإن كثيراً من المسائل التي يستند الكوفيون في الأخذ بها إلى النقل، ويتمسكون في القول بها بظاهر النص. كان البصريون يجئون في الاحتجاج لها إلى القياس وحده، فإذا حاولوا الإجابة عن الاحتجاج خصومهم، وما قدموه من مرويات ومسموعات لجئوا إلى ما عهدناه فيهم من تأويل وتقدير، أو رفض وإنكار والشواهد على هذا كثيرة، ظاهرة لمن يقف على مسائل الخلاف في (الإنصاف) "ابن الأنباري".

ولعل أهم المسائل الخلافية بين الفريقين، كما تظهر في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف "لابن الأنباري"، كانت تتحصر في المسائل الآتية : بناء الكلمات وأصولها، فالاسم مشتق من السمو عند البصريين ومن الوسم عند الكوفيين. والفعل مشتق من المصدر عند الكوفيين والعكس عند البصريين، وليس فعل أو حرف .. الخ^(١)، وكيفية الإعراب كاختلافهم في الأمر يبني أو يعرب. والمضارع المتصل بنون النسوة أو نون التوكيد يبني أو يعرب ... الخ^(٢).

^(١) انظر : ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، المسائل ١٤، ١٥، ١٦، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٥٩، ٦٢، ٨٩، ٩٠، ٩٢، الخ.

^(٢) المرجع السابق، المسائل ٣٨، ٤٥، ٤٥، ٧١، ٧٣، ٩٧، ١٠٢، الخ.

وأيضا نظرية العامل : كاختلافهم فى رافع المبتدأ.
فالковيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ
فهمما يتراfun. وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء.
وأما الخبر فاختلفوا فيه. فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء
وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً،
وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء^(٣).
وأيضا التقديرات النظرية : كاختلافهم فى أيهما أحرف من
الآخر، الاسم المبهم نحو هذا وذلك، أم الاسم العلم نحو زيد
وعمر. فالkovيون جعلوا المبهم أعرف والبصريون جعلوا
الاسم العلم، وكل حججه الخ^(٤). وكذلك تأويل الشاهد :
كاختلافهم فى قوله تعالى : {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم}.
فالبصريون يحتاجون به على جواز تقديم خبر ليس عليها، لأن
الأية قدمت يوم وهو معمول خبر ليس على ليس. ولهذا جاز
تقديم المعمول نفسه عليها بطريق أولى. أما الكوفيون فيقولون
«إنا لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، وإنما

^(٣) المرجع السابق، المساند ٥، ٦، ١٠، ٦، ١١، ١٢، ١٣، ١٢، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٥٦، ٧٤،
الخ. ٥٨.

^(٤) راجع كذلك المساند ١٤، ٢٧، ٤٤، ٥١، ٨٦، ٩٤، ٩١، ١٠١.

هو مرفوع بالابداء، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل^(٥).

وأحياناً نجد البصريين أو الكوفيين يختلفون في المسألة الواحدة، وتجد في كثير من الأحيان بصريين ينضمون إلى المدرسة الكوفية، وكوفيين ينضمون إلى المدرسة البصرية، والأمثلة على ذلك كثيرة. ففي حالة يصرح الأخفش (بصري) بأن رأى الكوفيين صحيح، وفي حالة أخرى نجد للخليل رأياً يخالف رأى سيبويه والأخفش، وفي حالة أخرى نجد سيبويه والخليل يريان رأياً مناقضاً لرأى الأخفش والمازنى والزيادى والمبرد (وكلهم بصريون)، وفي حالة أخرى نجد كلاً من سيبويه والمبرد والكسانى والفراء يقف منفرداً برأيه الخاص، وفي حالة أخرى نجد المبرد يفضل رأياً كوفياً، وفي حالة أخرى نجد الكسانى يفضل رأياً بصرياً^(٦)، على الرغم من أن المبرد وسيبويه ينسبان إلى مدرسة واحدة.

إن أقصى هجوم وجه لسيبوبيه كان على يد المبرد حتى ألف الأخير كتاباً لنقد سيبويه واليجموم عليه، ومن ناحية أخرى فاختلاف الفكر واضح بين الأساتذتين، ويشمل اختلافات

^(٥) انظر : المرجع السابق، المسائل ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣١، ٣٢.

٣٥، الخ.

^(٦) انظر : ابن الأبارى، الإنصال في مسائل الخلاف، ص ٤٧، ٢٧.

جوهرية؛ وعلى الرغد من أن الكسانى والفراء ينتميان إلى المدرسة الكوفية، فإن خلافهما في مسائل النحو كثير^(٢).

بني صرح النحو العربى وفق الأصول الثلاثة : العامل، والسماع، والقياس التى يسلم بها البصريون والكوفيون، ومع ذلك نجد الرواة والمؤرخين يقولون أن هناك خلافاً بين البصرة والكوفة ويغلو بعض المحدثين حين لا يسلمون بما قال به القدماء من وجود خلال، وإنما يذهبون إلى القول بوجود مدارس مستقلة^(٣).

إن مصطلح "مدرسة لغوية" يعني وجود نظرية لغوية مستقلة ذات أصول منهجية وفكرية جديدة ينادى بها أحد العلماء ويلاقى حوله عدد من الباحثين يؤمنون بهذه النظرية ويطبقونها ويعملون على تطويرها والدفاع عنها، واستمرار هذه النظرية ودوامها عبر السنين شرط أساس في تكوين المدرسة النحوية التي لا يمكن أن تستحق هذه الاسم أو يعترف بوجودها بمجرد

^(١) الدكتور أحمد مختار عز، حد تغوى حد العرب، الطبعة الرابعة، شهـ كتب القاهرة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢، ص ١١٨.

^(٢) انظر : مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢. وانظر : د. شوقى ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٤، ١٥٥.

وضع النظرية، وإنما لابد أن تعيش ويكتب لها البقاء مدة من الزمن^(١).

ومعنى هذا أن اتخاذ المعيار الجغرافي أساساً لتقسيم العلوم إلى مدارس مختلفة لا يكون صحيحاً إذا لم تصحبه أو تواكبها نظرية علمية جديدة، لأن وجود جماعة من الباحثين أو العلماء في مكان واحد لا يكفي لتكوين مدرسة علمية، إلا إذا وجدت نظرية، ومن ثم لا يكون الداعي لاطلاق اسم المدرسة العلمية عليهم ليس وجودهم في مكان واحد، وإنما اشتراكهم في العمل وفق نظرية واحدة حتى ولو وجدوا في بقاع متفرقة. فإذا نظرنا على ضوء هذا المفهوم لمصطلح "المدرسة العلمية" إلى ما يسمى في تاريخ الفكر النحوى العربى باسم المدارس النجويه، فسنجد أن هذا المصطلح لا ينطبق إلا على البصرة وحدها، ولعل القدماء كانوا أهدى حسناً عندما قالوا إن هناك خلافاً بين البصرة والковة، وإنما المحدثون هم الذين أطلقوا هذه التسمية حتى شاع تقسيم الفكر النحوى العربى إلى مدارس، فهناك بجانب البصرة والковة مدارس أخرى مثل المدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية^(٢). وهذا ما بدأنا به هذا الفصل من حديث عن

^(١) د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، توزيع دار الشعار، مصر،

١٩٧١م، ص ٩٩، ١٠٠.

^(٢) انظر : د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنوى، ص ٤٣.

فكرة المدارس والأنظمة، والحقيقة أن ما ذكرناه من شروط المدرسة العلمية أو النظرية العلمية ينطبق على النحو العربي بعامة. فالنحو العربي نظرية كاملة شاملة، ونحوة العربية يكونون مدرسة علمية، والبصريون أحقرص على أن يتقدم العامل على معموله وأمهر في تطبيقه أيضاً، ولكن بالنظر إلى المادة المسموعة ومدى استجابتها له، ولذلك غيروا وعدلوا في العمل النحوي، ولكنهم يسلمون به ويستخدمونه.

لقد بحث النحواء العرب في كل من الاسم والفعل والحرف حالة تأليفها للكلام، فلاحظوا أن بعض الكلمات تختلف حركات آخره بحسب موقعه من الكلام، وبعضها لا تختلف حركات آخره. والأول هو المعرب، والثاني هو المبني. ولما كان المبني يلازم حالة واحدة مهما يختلف معناه الإعرابي، نصوا على المبنيات التي حاتمها هذه، وانتقلوا إلى البحث في أسباب اختلاف الحركات في أو اخر الطائفة المعرفية، فكانت النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم لأحوال الكلمة تمثل صناعة الإعراب. وسمى الكوفيون هذه الظاهرة، أي اختلاف أو اخر الكلمات إعراباً، كما سبق للبصريين أن سموها به ورواحوا يبحثون في أسباب هذا الاختلاف كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها، وانتهوا إلى مثل ما انتبهوا إليه البصريون : أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل، كما اصطلاح الفريقان على تسميتها، يقتضى

كل واحد منها نوعا من الوجوه التي تعرض لأواخر الكلمات المعرفة والخوض في تفاصيل ذلك يقتضينا أن نبحث ما جاء في الكتب النحوية التي ألفت للبحث في هذه الموضوعات والمسائل، وللإجتهاد وعرض وجهات النظر المختلفة. فنظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها، وكل ما صنعه النحاة حياله، هو أنهم استخلصوا منه استخلاصا من القرآن، والحديث، وكلام الفصحاء من العرب، ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين^(١).

نجد العناية بالتأويل لدى البصريين الذين يردون كثيرا من النصوص المنسوبة إلى عصر الاحتجاج، ولا يرون صحة القياس عليها، بل يتناولونها بالتأويل لتوافق أصولهم التي قرروها على العكس من الكوفيين الذين نقل عندهم هذه الحالات الخارجة عن القواعد، والتي تحتاج إلى تأويل، ولذلك ترى البصريين كثيرا ما يعمدون إلى هذه الشواهد التي اتخذها الكوفيون أساسا لبناء الأصول والقواعد المخالفة يعمدون إليها بالتأويل، فمثلا نجد الكوفيين^(٢) لا يوجبون إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جرى

(١) انظر : د. علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، الطبعة الثالثة، نشر لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٩٥٩م، ص ١٣٥.

(٢) انظر : ابن الأبارى، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثامنة، ص ٤٥.

الخبر على غير من هو له معتمدين في ذلك على ورود نحو : «المحقوقة أن تستجيبى دعاءه»، وقول الآخر : «ترى أرباقهم متقلديها».

بينما يوجب البصريون إبراز الضمير، ويرون أن البيت الأول «محمول على الاتساع والحدف، والتقدير فيه لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه»، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع في العربية، فقد سقط الاحتجاج به»^(٢)، وأما البيت الثاني، فالبصريون يرون أن «لا حجة لهم فيه أيضا لأن التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى : {وابسأل القرية} أي «أهل القرية»^(٣). وهناك أمثلة أخرى عديدة للتأويل درج صاحب الإنصاف على أن يوردها في الرد على الكوفيين، وهي ليست إلا تأويلاً لهذه الشواهد المخالفة للقواعد النحوية، والتي اعتمد عليها الكوفيون وخالفوا بها مذهب البصريين وأقتصتيم، وليس تأويلاً لها من قبل البصريين إلا محاولة لدعيم قواعدهم وأقتصتيم وتوجيه النصوص ما أمكن بحيث تنفق وهذه القواعد، وهكذا يبدو أن الدافع إلى ظاهرة التأويل يرجع إلى الاعتداد بالأقتصة والتجريح من الخروج عليها، وأنزاغة في أن تكون للفنون قوانين ثابتة

^(١) انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦، ٤٧.

^(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

منظمة، وأيضاً إلى الالتزام بجميع النصوص المنسوبة إلى عصر الاحتجاج ذلك الالتزام الذي يقضى بقبول ما يوافق القواعد التي وضعت باستقراء يراعى الشیوع والکثرة، كما يقضى بتأويل ما يخالف هذه القواعد أى بارجاعه ورده إلى وجه من الوجود لا يكون مخالفاً للقواعد.

وآراء الباحثين في موقف نهاة الكوفة والبصرة من القياس ليست في حقيقة وجود الخلاف، وإنما فيما قاموا بهذا الخلاف. فبعض الباحثين يرى «أنه لم يكن هناك مدرستان متتميزان من ناحية التفكير النحوى، وإنما كان هناك أفراد نشأوا في الكوفة، وأفراد في البصرة، وتلأمذ أفراد كل بلد على أفراد الفريق الآخر».

بينما يرى آخرون وجود هاتين المدرستين «مدرسة البصرة تنتقد الشعر المسنون بكل احتراس، وترفض منه ما لا يتناسب مع المستوى المقبول، على حين قبل الكوفيون كل ما سمعوا، ويقال : إنهم استعملوا كثيراً من الشعر المنحول»^(١). ويتوسط آخرون بين المدرستين، فيرون أن أوجه الشبه بين

^(١) تظر : ألينيرى، مساتك النقدية الإغريقية إلى العرب، ترجمة دكتور تمام حسان، القاهرة ١٩٥٧م، ص ٢١٩.

المدرستين أكثر من أوجه الخلاف، وإن كانت الأولوية لدى البصريين للقياس، ولدى الكوفيين للسماع.

كل هذا الخلاف لا يمنع من ذكر حقيقة تدخل في النطاق السابق في موقف القياس من النصوص سواء أقام بها البصريون أم الكوفيون أم أفراد من هؤلاء وأفراد من أولئك - هي : أن النحاة نظروا للنصوص على أنها كلها مما يمكن القياس عليه، ففتحوا بذلك الباب على مصراعيه للقياس، أو أن القياس على الكثرة والشهرة، وما عدا ذلك يحكم عليه بالشذوذ.

عناية أهل البصرة من علماء العربية بالسماع وجمع المادة اللغوية كانت لا تقل عن اهتمام أهل الكوفة، ولذلك كان معظم علماء اللغة في القرنين الأول والثاني، سواء في البصرة أو الكوفة من الرواية^(١).

وقد حرصوا جميعاً على توثيق المادة اللغوية سواء عند سماعها من مصدرها الأصلي، أو نقلها عن هذا المصدر، ولذلك اشترطوا العدالة والضبط وغيرها من شروط الجرح والتعديل عند رواة الحديث النبوي فيما ينقل عن المصدر الأصلي، أو يروى اللغة. ولم يكن الكوفيون أقل عناية بالسماع من

^(١) انظر : السيراني، أخبار نحويين بصرىين، من ٣٠، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢٠، ١٣٢، ١٣١، ١٢٧، ١٢٥ وانظر الزبيدي، طبعة التحريرين والتعليقين من ١٣٢، ١٣١، ١٢٧، ١٢٥.

البصريين، إذ كانوا جميعاً يعملون على لقاء الأغراب أبناء اللغة للسامع منهم، بل كان الكوفيون أوسع روایة وأكثر علماً بكلام العرب، حتى أنهم احترفوا السماع وتفوقوا فيه على البصريين وتوسعوا في القياس عليه حتى قيل إنهم إذا سمعوا بيتاً واحداً من الشعر فيه جواز شيء مخالف من قواعد جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، ولذلك كان البصريون يحملون على الكوفيون ويتمونهم من أجل ذلك، والفراء مثال واضح لاعتداد الكوفيين بالمسنون والاعتماد عليه في وضع القواعد واستبطاطها^(١).

فالبصريون يتلقون مع الكوفيين في أن الألسنة في استعمالها الطويل، قد حذفت بعض أجزاء الكلمات، لأن الألسنة تميل إلى التخفيف بحذف بعض الأصول من الحروف التي يكثر دورانها عليها. وقال ابن يعيش : «والذى عليه أصحابنا أن فيما (السين وسوف) كلمتان مختلفتا الأصل، وإن توافقنا بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتهما، فسوف أكثر تتفقى من السين»^(٢). وقال ابن هشام لبيان أن بينهما فرقاً : «وتفرد - يعني سوف - عن السين بدخول اللام عليها، نحو : {ولسوف يعطيك ربك ففترضى}»^(٣). أما ما قاله ابن يعيش، فقد رد ابن

^(١) انظر : الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٤، ٢٢، ٢٩، ٣٢، ٤٠، ٤٩.

^(٢) انظر : ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٨١، ١٩١.

^(٣) ابن هشام، مغنى الليبب، حروف السين المهللة.

مالك بأن استعمالهما في القرآن وفي كلام العرب لا تشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم، لأنهما قد تواردا على معنى واحد في قوله تعالى : {وسوف يؤتى الله المؤمنين أجرًا عظيمًا * أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيمًا} وفي قول الشاعر :

وَمَا حَالَةُ إِلَّا سِيَرْفَ حَالُهَا

إِلَى حَالَةِ أُخْرَى وَسُوفَ تَزَوَّلُ^(٤).

وأما ما قاله ابن هشام من أن "سوف" تختص بدخول اللام، كما في قوله تعالى : {ولسوف يعطيك ربك فترضي}. فأكبر الظن أن الذي منع دخول اللام على السين في كلامهم إنما هو عامل صوتي لأنه قد يأول ذلك إلى توالى حركات كثيرة في كثير من المواضع، كما في نحو قولنا : والله، لسيتفاني في الدفاع عن بلاده، وهو مما استقله العرب في كلامهم لما فيه من مجهد عضلي لا يتنقق مع ما يتطلبه الاستعمال من سهولة ويسر.

لقد نزح إلى بغداد كثير من علماء مدینتی الكوفة والبصرة وكان هناك صراع بين الاتجاهين، ومناقشات بين الفريقين. يرى الدكتور عبد المجيد عابدين أن هذا الصراع وإن قرب بين وجهات النظر إلى حد ما، كان صراعاً مزوداً

^(٤) انظر : السيوطي، مع الهرامع، ج ٢، ص ٧٢.

بالمناقشات النظرية، والفرض العقلية، والأقىسة العاجزة والعلل الواهية وساعد على ذلك أن رؤساء النحو في بغداد كان معظمهم من أصحاب الثقافات الأعممية : كالزجاج (ت ٣١١ هـ) وأبن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبي على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وتلميذه ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) صاحب كتاب الخصائص، ويعد هو وأستاذه أبو سعيد الرمانى (ت ٣٨٤ هـ)، ويقول فيه أبو حيان التوحيدى : (وكان يمزج النحو بالمنطق حتى قال الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء^(١)). ولم يغير من اتجاه مدرسة بغداد أن أكثر البغداديين كانوا من الكوفة^(٢).

ومع هذا، فإن المباحثات بين الفريقين قربت وجهات النظر المختلفة، وصارت للبغداديين بمرور الزمن طريقة أخذوا فيها من الاتجاهين، وأحياناً خلطوا بين المذهبين^(٣). وكان من نتاج هذا التوفيق أن أكثر النحاة من التأليف في المسائل الخلافية

^(١) انظر : السيوطي، بنيّة الوعاء في طبقات اللغوين والنحاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٤ - ١٩٦٥م، ص ٣٤٤.

^(٢) السيوطي، المزهر في عزم اللغة، ج ٢، ص ٢٥٦.

^(٣) انظر : السيوطي، بنيّة الوعاء، ص ٨.

والتوفيق بينها^(١) ومن أشهرها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

لقد وقع الخلاف بين البصريين أنفسهم فيما يروى عن أبي عمرو بن العلاء الذي كان يقيس على الأشيع ولا يخطئ ما خالف. يضاف إلى ذلك المصطلحات النحوية التي وضعها الفراء وخالف فيها أيضاً اصطلاحات البصريين، وكل ذلك جعل بعض الدارسين والباحثين حديثاً يرون أن النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة^(٢). فإذا كان هذا التقسيم يقوم على أساس الموضع الغرافي لكل من المصريين فقد يجوز ذلك. أما على أساس الاختلاف في الأصول النظرية أو منهج التفكير وطريقة تحليل الظواهر النحوية واللغوية التي أشرنا إليها، فالنظرية الموضوعية لا تقبل هذا التقسيم، لأن مصطلح "المدارس العلمية" قد يفهم منه وجود نظرية أو أصول نظرية مختلفة. ولم يقل أحد من العلماء ذلك، وإنما الأصول واحدة والاختلاف بين الكوفيين

^(١) Gotth old weil. Kitabulinsaf. Brill ١٩١٣، ١-١١٦، p. ٨٦ - ٨١.

^(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢، وانظر أيضًا: شوقى ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٤، ١٥٥.

والبصريين. كما قال القدماء، يمكن في تطبيق هذه الأصول
والتعليق لها^(٣).

على أى حال، فإن هذه الأصول بهذا الفهم امترجت عند
علماء العربية القدماء، يستوى في ذلك البصريون والковيون،
وأن هذه الأصول قد ساعدت علماء العربية مع نهاية القرن
الثاني الهجري على وضع هذا النموذج التفسيري التعليمي للغة
العربية.

(٤) انطلق الدكتور عبد الرحمن أيوب في نقده للنحو
العربي من تجربة تدریسه له، في دار العلوم، يقول : «رأيت
حين عهد إلى بتدريس النحو العربي في دار العلوم، أن في
 مجرد تفسير عبارات النحو نوعاً من الاجترار العقلي لا يليق
 بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا ينهض في هذا الدور الحاسم من
 أدوار الثقافة العربية. ولقد بلغت الشكوى من النحو العربي
 مدى أصبح من غير الممكن أن يتتجاهل، وكثير حديث الناس عن
 الحاجة إلى نحو جديد، وظن الكثر أن الأمر لا يعود إعادة تدوين
 النظريات النحوية بأسلوب حديث، ولكن الأمر عندى أعمق من
 كل هذا.

^(٣) انظر د. حلمى خليل، العربية وعلم اللغة البنوى، ص ٣٠، ٣١.

فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن تناقضنا التقليدية في عمومها تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعني بالمثل قبل أن يعني بالنظيرية. ومن أجل هذا، جهد النحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة، أكثر مما جهدوا في مراجعة منطقهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكل عليهم»^(١).

ومن ثم فنحن أمام تفكير نحوى تقليدى نعرفه، ولون آخر من التفكير النحوى غير التقليدى لا نعرفه.

ووصف علماء اللغة العربية القدماء، والنحو العربي بمصطلح "التقليدية" هو تبن لوجية نظر أوروبية في دراسة تاريخ الفكر اللغوى الإنسانى. وهو وصف ينتمى عددهم، الدراسات اللغوية قبل "دى سوسير" في مقابل النظريات اللغوية الحديثة^(٢). ثم يضيف إلى نقهدا آخر، يقول : «وثمة عيب آخر في التفكير النحوى التقليدى، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض علينا القاعد التى يقول بها، وهذا في رأيه نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه

^(١) انظر : د. عبد الرحمن بوب. دراسات نقدية في التحرر العربي، ص ٤
Robins. R.H. A short history of linguistics. Longmans London, 1967, p.

تفكير علمي بالمعنى الحديث^(٢). ثم يحدد أصول التفكير العلمي الحديث في دراسة اللغة في عبارة موجزة : «لقد اتّسّم التفكير اللغوي الحديث بموضوعية البحث، واقتصر اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية، لا مفلاسيين لها»^(١).

ومعنى هذا أن التفكير اللغوي العلمي عنده، يقوم على قاعدتين أساسيتين هما : الموضوعية، والوصفية. ومعنى هذا عنده هو أن التفكير النحوى التقليدى يفتقر إلى هذين الأصلين، ومعنى هذا إنه بإمكاننا الآن أن ننشئ أنحاء جديدة يمكن أن تكون أكثر دقة وعلمية في مطابقتها لروح التراكيب العربية واستعمالاتها، وهذا بالطبع لا يمكن تحقيقه لأن أسلافنا من النحاة القدماء رصدوا استعمالات العرب ونقلوها واستقرأوها. ثم وضعوا قواعدهم على هذا الاستعمال، وهذا بالطبع غير ممكن بالنسبة لنا، إنما الممكن الآن هو استعمال وسائل حديثة أو مناهج وطرق تدريس حديثة لهذا التراث النحوى في مختلف بيئات النحو العلمية التي يمكن أن تفيينا جميعها في معالجة تحويل التراكيب.

(١) د. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية، ص ٥.

(٢) انظر : المرجع السابق، ص ٩.

فإذا حاولنا جادين ان نستتبط نحوا جاماعا، فينبعى ان نضع نصب أعيننا أعمال السلف، سواء أكانوا كوفيين أم بصرىين أم بغداديين أم أندلسىين، ونفيد من جهودهم المضنية التي بذلوها.

إن محاولة النحويين البحث عن عامل يعمل الرفع وآخر يعمل النصب هي محاولة مؤسسة على اعتقاد أن كل أثر لابد له من مؤثر، وقد فات هذه المحاولة حقيقة هامة هي أن العربية اتخذت الحالات، وعلاماتها وسيلة للتفرقة بين معانى الكلمات النحوية فى التراكيب، والنحويون أنفسهم ممن سجلوا هذه الفكرة ففى الوقت الذى فيه يلحظون وجوه شبه كثيرة وكبيرة بين نمطى تركيب الإسناد فى اللغة العربية، نراهم يباعدون بينهما متسائلين : هل العلة فى رفع الفاعل هي العلة فى رفع المبتدأ، وإن اختلفا من جهة التقديم والتأخير ؟

ثم يجيبون : «إنما وجوب رفع المبتدأ من حيث كان مسندًا إليه، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه، وهو الفعل.. فقد وضح بذلك فرق ما بين حال المبتدأ والفاعل فى وصف تعليل ارتفاعهما، وأنهما وإن اشتراكا فى كون كل واحد منها مسندًا إليه، فإن هناك فرقا من حيث رأينا».

وكانه لا يكفي عند معظم نحوينا هذا الشبه بين المبتدأ والفاعل في علاقة كل منهما بما معه من خبر أو فعل، فباعدوا بينهما بقولهم : «أصل المبتدأ التقديم، وإنما كان ذلك لأنه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه، وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول».

وكان الذهن العربي يسير مرة وراء اعتبار عقلى في الجملة الاسمية، فيقدم المحكوم عليه، وأخرى وراء افتراض شكل في الجملة الفعلية، فيقدم الحكم لأنه عامل في المحكوم عليه، وهذا التصور السابق لا يطرب، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل، وأجاز "سيبوبيه" وغيره جواز تقديم الخبر على المبتدأ. ويبدو أنهم أحسوا بأنهم مرة يعتبرون جانب المعنى، وأخرى يعتبرون جانب الشكل، فحاولوا تبرير هذه الازدواجية قائلين : «وإنما اعتبر هذا الأمر للفظي أي العمل، وألغى الأمر المعنوي أي تقدم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه»^(١).

^(١) الرضي، شرح الكافية، ج ١، ص ٨٨.

ولا ننكر على النحويين اجتهادهم في التبرير أو تعدد وسائلهم فيه، لأن ذلك أفضل من وقوفهم عاجزين خصوصاً أن وحدات لغتنا نشطة وللغة ذاتها مرنّة وتتنسّم بالاتساع، والأهم من ذلك أن النحاة أنفسهم أدركوا ما قد يمكن أن يتهموا به من استخدام معيارين فبرروا هذا الاستخدام كما رأينا.

فالكوفيون في مجموعهم يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنوية في : المبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول به، والحال، والتمييز، والمنادي، والمضاف إليه، والتتابع^(١). ويعرفون بأثرها في : المضارع المرفوع، والمنصوب في الأجوية الشمانية بعد أو والواو والفاء، والمجزوم في جواب الشرط. بل إن الاختلاف في العوامل المعنوية يمتد ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها، فعلى حين يعترفون "بالخلاف" عاماً لا النصب في الظرف الواقع خبراً للنبتأ والمستثنى والمفعول معه والمضارع في الأجوية الشمانية ينكرون أن يكون عاماً في الحال والتمييز، والبصريون بدورهم يعترفون "بالابتداء" و"المضارعة" و"الخلاف" و"التبعية" و"المجاورة" من العوامل المعنوية، بيد أنهم يرفضون الاعتداد "بنزع الخافض" و"الفاعليّة" و"المفعوليّة" و"القصد" و"الإضافة المعنوية". ثم إنهم فيما بينهم يختلفون في

(١) د. علي أبو المكارم، الحرف والتقدير في النحو العربي، ص ٨٩ وما بعدها.

العامل الواحد أيضاً إلى حد التناقض. فمنهم مثلاً من جعله وحده دون أن يكون له تأثير في الخبر. ومنهم من جعله يعمل في المبتدأ مستقلاً، وفي الخبر بمشاركة المبتدأ وسيبوه والكسائي هما رأساً المدرستين البصرية والковفية. فسيبوه يعترف "بالابتداء" عاماً، ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده، ويرفض عده عاماً في الخبر^(١). ويعترف "بالخلاف" عاماً في الحال والتمييز^(٢)، ويرفض الاعتداد به في الظرف الواقع خبراً والمفعول معه والمستثنى والصفة والتوكيد وعطف البيان والمضارع بعد أو والواو والفاء في الأجوية الثمانية، ويعترف "بالمجاورة" عاماً في التوابع^(٣). ويرفض عملها في المستثنى^(٤)، ولكنه يرفض عمله في الحال والتمييز، وهو مع جمهور الكوفيين في الاعتداد "بنزع الخافض" و"بالمجاورة" في جواب الشرط^(٥)، ولكنه يرفض عملها في التوابع، كما يرفض "القصد" و"الفاعلية والمفعوليّة" و"الإضافة المعنوية" و"المضارعة" و"الابتداء".

^(١) انظر : سيبوه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٨.

^(٢) انظر : المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧٤، ٢٧٦.

^(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ١١٧، ٢٠٩.

^(٤) ابن الأباري، الإنصال في مسائل الخلاف، ص ١٦٧.

^(٥) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٦٥.

إن الكوفيين برغم ما اشتهر عنهم من كونهم يقيسون ويبيّبون على الشاهد الواحد قد يلجأون في بعض الأحيان إلى تأويل بعض النصوص التي تختلف قواعدهم، فقد قرروا أن صيغ المبالغة لا تعمل عمل اسم الفاعل لمخالفة هذه الصيغ لأوزان المضارع ولمعناه، ثم يتأنلون هذه النصوص التي سردها البصريون واستدلوا بها على جواز إعمال هذه الصيغ^(٢).

أشارت الروايات التاريخية إلى سبق البصرة في وضع قواعد العربية إشارات واضحة ونصلت على ذلك بعبارات مختلفة، يقول ابن سلام : «وكان لأهل البصرة في العربية قدماء وبالنحو ولغات العرب عنياً»^(٣). ويصرح ابن النديم في ذلك تصريحاً واضحاً فيقول : «وإنما قدمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ»^(٤).

على هذه الصورة بدأ التفكير النحوي عند العرب بمعناه العلمي من حيث جمع المادة وتصنيفها واستنباط القواعد وتحكيمها فيما ي قوله أبناء اللغة، وكان أبو عبد الله بن إسحق الحضرمي من أوائل العلماء، الذين تصدوا لهذا العمل وشاركته

^(٢) انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على آنفة ابن ممات، ج ٢، من ٤٩٦.

^(٣) ابن سلاح الجمحي، طبقات فحوز الشعراء، من ١٢.

^(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٩٦.

في ذلك تلميذه أبو عمرو بن العلاء، غير أن التلميذ سرعان ما خالف أستاذه بحكم معرفته الواسعة بالمادة اللغوية، وطبيعة كلام العرب، ففي الوقت الذي كان الحضرمى يتشدد فيه في إجراء القياس على كل استعمال، ويهمل أو يخطئ كل ما عداه، كان أبو عمرو يقيس على الأشيع والأكثر في كلام العرب، وما خالف ذلك لا يهدره ولا يخطئ قائله، وإنما كان يعترف به استعمالا من استعمالات أبناء اللغة ينبغي احترامه^(١). وبهذا وضع أبو عمرو بن العلاء اللبنة الأولى في الاتجاه الكوفي.

إن كتاب سيبويه هو قوام المدرسة البصرية، ومحور نشاطها، وهو مادة علم البصريين وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يزيدون عليه شرحا وتفسيرا وزيدات أخرى يستدركون بها ما فات سيبويه أو يؤيدون بها رأيا من آرائه، وأما الكوفيون فليست عنایتهم بالكتاب بأقل من عنایة البصريين، إلا أنهم كانوا يقرون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد، وكانوا يستمدون منه أيضا مادة درسهم الأولى، وإن كانوا يخونون ذلك بدافع من العصبية. وشيخهم الأولون إنما تخرجوا به، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء. أما الكسائي فقد درسه على أبي الحسن سعيد بن مسدة الأخشن^(٢)، وذلك في أكبر الظن بعد ذهاب الأخشن إلى

(١) انظر : الزبيدي، طبقات النحوين واللغويين، ص ٣٥ ، ٤٠ .

(٢) انظر : ابن الأبارى، نزهة الآباء، ص ١٨٦ .

بغداد، واتصاله بالكسائي، ومصاحبته أيام بعد أن ناظره، وخطأه
في جميع ما أجاب به عن مسائله.

وأما الفراء، فقد درسه أيضاً، حتى لقد وجد بعضه تحت
وسادته التي كان يجلس عليها، وجاء في دائرة المعارف
الإسلامية : أن النسخة التي أهداها الجاحظ للوزير ابن الخطاط
كانت بخط الفراء^(٣).

إن الدراسة الكوفية مدينة في نشأتها لأعمال البصريين
الأولين، ولا يعني هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة
اقتباساً أو نقلوها نقلة، فقد برز فيها طابعهم العلمي الخاص،
فكان لهم في الأصول التي تلقوها تغيير وتعديل، وكان لهم فيما
تلقوه زيادات، بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها، والرجوع إلى
مصادرها الأولى، يرجعوا بنتائج إذا اتفقت مع مارجع
البصريون به في بعض الوجود، فقد اختلفت عنها في بعض
الوجود، وقد تلقو النحو البصري عن عيسى بن عمرو الخليل
ابن أحمد، ويونس بن حبيب، وكما جاء به كتاب سيبويه، وكان
الكسائي قد درس الكتاب على الأخشن، وأن الفراء كان قد وقف
عليه، واحتفظ لنفسه بنسخة منه، وأن الجاحظ كان قد أهدى إلى
محمد بن عبد الملك زيارات نسخة منه، كانت بخط الفراء

^(٣) المرجع نفسه، ص ٨٤.

ومراجعة الكسائي، وأن ثعلباً كان متبحراً في مذهب البصريين.^{١)}
فأئمة الكوفيين إذن كانوا قد وقفوا على التحوّل البصري مشافهة
أو مناقلة، ولابد أنهم كانوا قد أفادوا من أعمال البصريين، وكلن
لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في نهجهم الجديد.

ومما لا شك فيه أن الكوفيين انفردوا ببعض التسميات
لأقسام الكلام عدت من بين المصطلحات الخاصة لهم، ومن ذلك
تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً، ومما يؤيد أن تسمية اسم الفاعل
فعلاً دائماً أصبحت مذهباً كوفياً، ما جاء في كلام أبي العباس
ثعلب، فقد كان يأتي باسم الفاعل، فيسميه فعلاً مرة، ودائماً يريده
فعلاً دائماً مرة أخرى ما جاء في مجالسه، حين عرض لمصاحبة
اسم الإشارة "هذا" للضمائر ولالأسماء المعرفة بألف. قال : «وإذا
جاءوا مع "هذا" بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا، فقال
: هذا الرجل قائم، وقد أجاز أهل البصرة إذا كان معهيد أن
ينصب الفعل، وقد أجازه بعض النحويين، والفراء يأباد»^(٢).
وقال في بعض مجالسه أيضاً : «إذا قلت : ما فيك راغب زيد،
وما طعامك أكل عبد الله»^(٣). قال في بعضها أيضاً : «إذا قلت
: ما فيك راغب زيد، وما طعامك أكل زيد، كان الاختيار في
هذا الرفع، لأن الفعل أولى بالحق من المفعول، والصفة يعني

^(١) انظر : الفراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٦٦..

^(٢) ابن ثعلب، مجالس ثعلب، ص ٥٤.

الجار وال مجرور . وكان كأن الفعل مع الجهد، فإذا أدخلوا الباء فيما كان قبيحاً لأنه قد جاء الاسم بعدهما لأنه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يعلموا أنه الفعل، وإنما تدخل الباء للفعل، فإذا أخروا الفعل، فقالوا : طعامك ما زيد بأكل ، وما فيك زيد براغب ، ثم نزعوا الباء، كان الاختيار الرفع لأن الباء قد حالت بين الاسم و "ما" فكان الفعل معها، وكذلك اختاروا الرفع، فإن نصبوا فقالوا : ما طعامك زيد آكلا ، وما فيك زيد راغبا ، لم يعبأوا بالضفة، ولا المفعول، لأنهما من صلة الفعل، فكانهم قالوا : ما زيد آكلا طعامك ، وما زيد راغبا فيك »^(١) . فقد أطلق أبو العباس في هذه المجالس كلمة "الفعل" مرات كثيرة، وكلمة "دائم" مررة، وأراد اسم الفاعل، كما هو واضح من الأمثلة التي دار حولها الحديث، وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة، فزمان الماضي هو الماضي، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال، وزمان "الدائم" زمان عام مستمر، لا نص فيه على مضى، أو حالية أو اسقابالية. وسمى الكوفيون الحرف أداة لسبعين : الأول : المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الياء، ولفظ يطلق على أحد حروف نمعنى . والثاني : أن الأدوات عندهم هي

^(١) انظر : المرجع السابق. ص ٤٤٥

حروف المعانى، كهل وبل، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما فهم إذن أدق من البصريين فى مصطلحهم هذا، لأن الحرف يطلق عند البصريين والkovfieen جميعاً، ويراد منه أحد حروف الهجاء، أو أحد حروف المعانى، بل قد يطلق على الكلمة أيضاً، كما جاء فى كلام سيبويه فى مواضع كثيرة من الكتاب، وكما جاء فى كلام الفواء وغيرها فى مواضع كثيرة أيضاً.

ومنهج الكوفيين هو المنهج الذى سلكه الكسائى، وهو يبنى على أسس بصرية وكوفية. أما الأسس البصرية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى بدراساته على الخليل وغيرها من قدماء البصريين. وأما الأسس الكوفية فهى الخطوط التى تأثر بها الكسائى فى بيته العلمية الأولى، يوم أن كان قارئاً معانيا بالرواية والنقل، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيانات العلمية فى الكوفة.

وهو منهج الكوفيين إنما ينسب إلى الكسائى المتأثر بذينك المصدررين.

ومنهج الكوفيين قائم على أسس ثلاثة :

قياسهم على المثل الواحد لأنهم «إذا سمعوا لفظاً فى شعر أو نادر كلام جعلوه باباً» كانوا يشعرون بأن ما يقوله

الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئه لغوية لا يصح إغفالها، وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، فما يكادون يسمعون مثلاً يشذ عن أصول موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل وتغييره حتى يتلافق مع هذا المثال، وإمعانهم في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق ومجاوزاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر.

من أجل ذلك كانوا يمتازون بفهم العربية فيما يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية.

وكان ملاحظة البصريين واختباراتهم فتحت أمام الكوفيين منافذ هدتهم إلى شيء من خصائص الدراسة اللغوية، وظهرت آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج هي من صميم الدراسة اللغوية والدراسة النحوية، وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النحوي وأكثر انتفاعاً بالمصادر اللغوية التي رفض البصريون كثيراً منها، ولأنهم بعد أقل اندفاعاً إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام، من اعتماد بالعقل وعناية بالأصول العامة. يدل على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية ونثرية كلما ناظروا البصريين ويدل على توسيع الأطلس اللغوي الذي خططه البصريون، وقصروا الأخذ عليه، فقد عرف عنهم

أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب ونقوا بهم واحتلوا بكلامهم
وهم : أعراب الحطمية : ويدل عليه أيضا ما يستشف الدرس
من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيرا عقليا، وعن
اتباع التأويلات البعيدة التي تخالف الظاهر. وخير مثال لهذا ما
قاله الكسائي حين سئل عن شذوذ "أى" الموصولة في استعمالها
عن سائر أخواتها الموصولات، قال : «أى كذا خلت»^(١).

يقول الأستاذ أمين الخولي : «إن الكسائي بإجابته هذه
يدركنا بمدرسة قومه في النحو، وما تميل إليه من التتبع اللغوي
 وعدم التأويلات البعيدة، والإمعان المنطقي الذي جنحت إليه
مدرسة البصرة المناظرة»^(٢)، ويدل عليه دراساتهم لبني الكلمة
العامة، وتفسيرات لظواهر لغوية انبنت على تفاتهم إلى تأثير
اللغة بعوامل التطور، وإلى تدخل الاستعمال وحرفيته، في تغيير
كثير من الأبنية التي كثر دورانها في الألسنة، فإذا قورنوا
بالبصريين شعرنا بأن هناك تكاملا بين طريقتي الاتجاهين في
التناول وأسلوبى معالجتيما للظواهر بحيث يصنعا معا نظاما
نحويا واحدا يستوعب تراث اللغة إذا لم ينظر للمسائل من وجها
نظر خلافية، والأستاذ الخولي يذهب إلى أن نحاة المصريين
يسلكون مسلكا واحدا، ويتبعون نهجا واحدا، وبالرغم من ذلك

^(١) انظر : ابن الحاجب، مرح الرضى على الكافية، ج ٢، ص ٤١.

^(٢) انظر : أمين الخولي، الاجتهد في النحو العربي، ص

فهو يستخدم مصطلح مدرسة ويبدو أن ذلك راجع، كما ذكرت في بداية هذا الفصل، إلى شيوخ مصطلح مدرسة في الدراسات العربية الحديثة. وتأثر الباحثين بفكرة الأنظمة والمذاهب والمدارس الغربية.

كان الكوفيون بما توافر لهم بالتتبع وبرصد كلام العرب من مرويات يقفون من البصريين موقف الخصم القوى حتى يغتصبوا منهم الاعتراف بقوة حجتهم، فما زال منطقهم النقلي بابن الأنباري الذي قوى تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره أن يقف إلى جانبهم ويحتاج لآرائهم ضد أصحابه مدعياً حجج أصحابه المنطقية متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سمع. فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف ما لم تستطع حجج البصريين الوقوف أمامها حتى اختار الأخفش وأبو على الفارس، وأبو القاسم بن برهان وهم من أئمة البصريين، والمشار إليهم من المحققين، مذهب الكوفيين، وجوزوا منع ما ينصرف من الصرف في ضرورة الشعر، وحتى كان ابن الأنباري يقول : «والذى أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته فى القياس». وطبيعة العلم تقتضى إلا تتطابق وجهات النظر بين العلماء تمام التطابق فى كل مسألة حتى لو كان ذلك فى اللغة الواحدة، وكان النظام واحداً.

لقد أكثر نحاة الكوفة من جمع الشواهد اللغوية، وبرعت في روایتها وحفظها.. وكانوا أقل تأثراً بالعقلية المنطقية، فترخصوا في أمور كثيرة تشد عن القياس. إنهم كانوا يستفدون الحقائق اللغوية قبل أن يستفدو عقولهم. لم يكن بين نحاتهم من علماء التشيع والاعتزال والفلسفة ما كان بين نحاة البصرة وبغداد. فيبينما نجد مؤسس المدرسة البصرية سيبويه صاحب التقافة الفارسية، والأخفش معلم الجدل، نجد مؤسس المدرسة الكوفية عربياً ذا ثقافة عربية، وهو الكسانى (ت ١٨٩ هـ) ثم الفراء (ت ٢٠٧ هـ). غير أن الكوفيين لم يكونوا بعيدين عن جو المذاهب البصرية واتجاهات البصريين في دراسة النحو، فلم يلبثوا أن تأثروا بالمنطق والقياس.

فاختلقو بالقياس، واعترفوا بضرورته. ولكن لم يبلغوا مبلغ إخوانهم البصريين. كما شاع بين النحاة أن الكوفيين كانوا يقيسون على ما عده البصريون شاداً لا يقاس عليه: يقول السيوطي: «فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر في الترجمة بين مذهب البصريين والمذهب الكوفي»، ويقول: «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتقطون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رؤية». وقال الأندلسى في شرح المفصل: «الكوفيون لو سمعوا بيّنا واحداً فيه جواز شيء

مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبروا عليه بخلاف
البصريين»^(١).

ومع ذلك، فالكوفيون كانوا أكثر من البصريين روایة لشواهد اللغة، وكثيراً ما كانوا من حيث الأدلة النقلية أقوى سندًا من البصريين، كما في مسألة جواز ترك التقوين في الاسم المنون في الشعر، فقد كانت حجة الكوفيين نقلية وحجة البصريين عقلية^(٢).

وشهد ابن جنی، وهو من نحاة بغداد للكوفيین بأنهم (علامون بأشعار العرب، مطلعون عليها). واعترف الكوفيون بنظرية العامل، ولكن لم يبلغوا فيها مبلغ البصريين.

نحن إذن لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن النحو في الكوفة لم يبدأ بعيداً عن البصرة، وإنما قام على أساس من النظرية اللغوية البصرية، وما وضعته من أصول وجعده من مادة لغوية. وأغلبظن أن التراثي قد تعلم على أيدي البصريين، ثم عاد إلى الكوفة لكي يذيع ما تعلم أو يؤلف حوله كتاباً، ولكن البصرة لم تسمع به قط ولم يجرؤ على عرض أعماله على

^(١) ١١٦ - ١ gotthild weil. Kitabulinsaf, S. ١

نقلًا عن د. عبد العجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، في ضوء اللغات السامية، القاهرة، الأزهر، مطبعة الشبكى ١٩٥١، ص ٦٧.

^(٢) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٠٥ - ٢١٠.

البصريين. يقول المبرد «ما عرف الرؤاسى بالبصرة، وزعم بعض الناس أنه صنف كتاباً في النحو فدخل البصرة ليعرضه على أصحابنا فلم يلتفت إليه ولم يجر على إظهاره لما سمع كلامهم»^(١).

غير أن الرواة والمؤرخين يجمعون على أن البحث النحوى إنما بدأ فى الكوفة على يد الكسائى وتلميذه الفراء. فاما الكسائى، فقد تعلم النحو على كبر، وتلمذ على معاذ فلزمه حتى أندى ما عنده، ثم خرج إلى البصرة ولقى الخليل وجلس فى حلقته حتى غير بذلك^(٢).

ويبدو أن الكسائى قد بهره علم الخليل، فلم يقف عند حد التلقى، بل حاول أن يعرف المنهج والأصول النظرية، فقال للخليل «من أين أخذت علمك هذا؟» فقال الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامه^(٣). فخرج الكسائى إلى هناك وعاد وقد حفظ الكثير من المادة اللغوية ودون أكثر مما حفظ، ولكنه لم يقصد الكوفة، وكان خليفاً به أن يفعل ذلك، وإنما قصد البصرة مرة أخرى فوجد الخليل قد مات، وفي موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل أقر لها فيما يونس وصدره في موضوعه.

^(١) انظر : السيوطي، بقية أنواعه، ج ١، ص ٨٣.

^(٢) انظر : المرجع السابق، ص ١٦٣.

^(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ولم يكتف الكسائي بذلك، بل ناظر سيبويه مناظرته المشهورة، ثم خلا له الجو بعد رحيل سيبويه، فكان أول ما فعله أن قرأ الكتاب على الأخشن سعيد بن مسدة.

وكل هذا يؤكد حقيقة واصحة وهي أن الكوفة إنما عرفت علم العربية أو النحو بمعناه العلمي الشامل من البصرة على يد الكسائي، ومعنى هذا أن الكوفة حتى وفاة الخليل لم يكن لديها من النحاة أو علماء اللغة سوى الكسائي، بينما البصرة قد مضى عليها ما يقرب من قرن أو يزيد في درس العربية. أما الفراء الذي كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو بعد الكسائي، فقد أخذ عنه كما تقول الروايات - وعليه اعتمد^(١)، كما أخذ أيضاً عن يونس بن حبيب - وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه وأهل البصرة يدعون ذلك^(٢). أيضاً ويقال أن كتاب سيبويه كان لا يفارقه في مجلسه^(٣)، وقد حمل الفراء العربية على الألفاظ والمعانى فبرع^(٤). وقد ألف كتابه معانى القرآن طبقاً لهذا المبدأ حيث بث

^(١) انظر : المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٢٣.

^(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

^(٣) المرجع السابق، المصححة نفسه. ونظر زبيدي، صيغات التحويين والتعریف؛ من ٧١، ٧٢.

^(٤) المرجع السابق، ص ١٣١.

فيه كثيراً من المصطلحات النحوية واللغوية التي تفرد بها
وخلال فيها البصريين.

ومعنى هذا أن علماء الكوفة لم يكونوا في غنى عن
التلمذة على علماء

البصرة، حتى في وجود الكسائي بينهم^(١). وقد أخذ منا الاتجاه
الكوفي في هذه المساحة في الدرس لأن ما شهر عن فكرة
المدارس كان بين الكوفة والبصرة، وأن اتجاه الدرس النحوي-
في بيئه بغداد كان جمعاً بين الاتجاهين السابقين كما سبق أن
ذكرنا، ولذا لم نجد بدا من إعادة عرض مبادئ الاتجاهين الكوفي
والبصري مرة أخرى في إطار عرض النحو في بيئه بغداد.

نعم كان هناك بين المصريين اتصالات قديمة أدت إلى
تسرب هذه الدراسة إلى الكوفة عن طريق كوفيدين ذهبوا إلى
البصرة وتلمندو لشيوخها أو عن طريق بصريين هاجروا إلى
الكوفة يحملون معهم ما أفادوا منه في البصرة من ثقافات
ودراسات ويذكر التاريخ من بين هؤلاء : أبا جعفر الرؤاسى
الذى زعم القدماء، وبعض الباحثين أنه مؤسس الدراسة النحوية
الковية.

^(١) انظر : د. مهدى المخزومى، مدرسة الكوفة، ص ٣٥٢. وانظر : د. شرقى
ضيف، المدارس النحوية، ص ١٥٤، ١٥٥.

وإن بدء الدراسة الكوفية يورخ بأعمال الكسائي النحوية.
أما قبل الكسائي فلم يكن لدراسة النحو في الكوفة شأن يذكر، وما
نسبة القدماء إلى أبي جعفر الرؤاسي مبالغ فيه.

وأما البغداديون، فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين،
ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء إنما هي النحو البصري
المتمثل في كتاب سيبويه، وكل ما في الأمر أنهم خلطوا أقوال
هؤلاء وهؤلاء، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء. فلما اجتمعت
ظروف بعينها في صعيد بغداد، وانحاز إلى كل فريق تلاميذ
وأصحاب وجد من هؤلاء التلاميذ من لم يقصر الأخذ على
بصري وحده، وإنما كان يأخذ عن هذا، ويرجع إلى ذاك، ومن
البغداديين ناس كثieron درسوا الاتجاهين. فليس المذهب
البغدادي إذن إلا مذهبا انتخابيا فيه الخصائص المنوجية
للاتجاهين، على نحو ما فعل ابن مالك في محاولته الجمع بين
المذهبين، وانتهاجه منهجا وسطا بينهما «فإن مذهب الكوفيين
القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات بعيدة
التي خالفها الظاهر» وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم
عليه بقياس ولا تأويل. بل يقول إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في
تقديم التمييز على الفعل المتصرف :

والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

وقوله في مد القصور : «والعكس في شعر يقع».

قال ابن هشام : «وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقين»^(١)، والذين خلطا المذهبين كثيرون. ذكرهم أصحاب الطبقات، فذكر الزبيدي جماعة كبيرة عدتهم واحد وأربعون نحوياً أولهم : ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي الدینوری (ت ٢٧٠ هـ) وآخرهم : ابن خالویه أبو عبد الله الحسین بن أحمد بن خالویه (ت ٣٧٠ هـ) فلو أن لكل اتجاه منهج متكامل مستقل لما أمكن لمدرسة واحدة مثل بغداد أن تجمع بين نظامي الكوفة والبصرة، وما أمكن لمؤلف واحد مثل ألفیة ابن مالک أن يجمعهما بين دفتين.

وأنمة الكوفيين هم : على بن حمزة الكسائي، مؤسس المنهج الجديد للدراسة النحوية، ويعیی بن زیاد الفراء الذي كان له الفضل في تنظيم الدراسة الكوفية، وثبتت قواعدها، وأحمد بن يعیی ثعلب، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية. وعند ثعلب يتوقف النشاط الكوفي بوصفه مزاحما للنشاط البصري، ففي عيده ظهرت بوادر جديدة تؤذن بقيام اتجاه نحوی جديد يقوم على أسس من المدرستين، فقد ثبتت النبیة البغدادیة إذ ذاك علمین من أعلام العربیة أحدهما : يمثل

^(١) انظر : السیوطی، الاقتراح، ص ٧٦.

الاتجاه الكوفي تمثيلاً صادقاً، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وثانيهما : يمثل الاتجاه البصري تمثيلاً صادقاً وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيفين، وحاولوا التوفيق بين المذهبين، وكان لوجود أبي العباس المبرد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب أثر كبير في تحول الدارسين عن الدراسة الكوفية لما امتاز به المبرد من ذكاء وقوة منطق وقدرة على الجدل.

إن البصرة هي صاحبة الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي واللغوي عند العرب ممثلاً في السماع والقياس والعامل وهي الأصول نفسها التي يسلم بها علماء العربية جميعاً سواء في الكوفة أو غيرها، وعلى أساس منها يجري التحليل النحوي، ومع ذلك، فقد نقرأ فيما يرويه المؤرخون أن الكوفة تتوسع في السماع والقياس حتى أنها تقيس على الشاهد الواحد، بينما البصرة تضيق حدود السماع وتزى شرط الاطراد وكثرة الاستعمال، ومع ذلك فإن الكوفة تطبق الأصل نفسه وتقيس عليه وتعطل له بهذه العلة أو تلك، ولكنها في جميع الأحوال لا تطرح أصلاً من هذه الأصول جانباً أو تغيره.

وقد تلقى علماء الكوفة هذه الأصول عن نحاة البصرة، فقد رأينا كيف تلقى انكشاف النحو عن الخليل وكذلك الفراء الذي كان لا يفارق كتاب سيبويه وانكشاف الفراء مما زعموا النحو

في الكوفة وهناك خلاف واضح وظاهر في المصطلحات النحوية بين البصرة والكوفة ولكن هذا الخلاف لا يؤدي إلى القول بوجود مدرسة كوفية مستقلة عن النظرية البصرية، فالمصطلحات في نهاية الأمر هي الجانب السطحي من النظرية العلمية وليس الجانب الأصيل فيها إذا لم يصبح هذا الاختلاف منطقات نظرية وفكرية ومعرفية جديدة، وإنما يغير من النظرية البصرية إذا ما أطلقنا على حرف الجر مصطلح الصفة إذا كان هناك اتفاق على أن هذا العنصر اللغوي يحدث الجر، ومثل ذلك لو أطلقنا على النفي مصطلح الجد أو غيره من المصطلحات النحوية التي انفردت بها الكوفة^(١).

فلا يكاد الاتجاه الكوفي يجد له أنصارا بعد القرن الرابع الهجري تقريبا، ولو أن العلماء وجدوا في الاتجاه الكوفي شيئاً يختلف جزرياً نظرياً وفكرياً وتحليلياً عن النحو البصري لاتجاهه وتوسعوا فيه، ولكنهم وجدوا في النظرية البصرية وفي صنيع الكوفة تشابهاً جعليّاً يتجلّبون إلى الأصل، ولم يستطع الاتجاه الكوفي خلال قرنين من الزمان تقريباً أن يشق له طريقاً في تاريخ الفكر النحوي عند العرب لوجود النظرية الأصيلة ممثلة في أعمال النحاة البصريين^(٢).

(١) انظر : القراء، معانى القرآن، ج ١، ص ١٢، ١٧، ٣١، ٥٢.

(٢) انظر : السيوطي، بقية الموعة، ص ٢.

المنهج واحد والأصول النظرية واحدة، ولا خلاف حول هذه الأصول وإنما في بعض المصطلحات وفي تطبيق النظرية والتعليق لبعض التراكيب وكلها أسس اعتمدت عليها النظرية النحوية العربية الشاملة، كما ظهر فيما سبق.

وبعد القرن الثالث نافست أقطار ومدن أخرى البصرة والكوفة في الدراسة النحوية، وكان أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس. وظهر نحاة أعلام في كل بلد من هذه البلاد.

وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها كانت مرحلة خفت فيها حدة التنافس والتعصب، وظهر جيل من العلماء لم يتحيز لعالم دون آخر. وأول من فعل ذلك البغداديون. وقد اتجه رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين السابقين وانتقادهما، و اختيار ما يبدو مناسباً منهم، بالإضافة إلى زيادات قليلة من القواعد تولدت لهم من اجتهادهم قياساً وساعياً. ومن أشهر رجال هذه المرحلة حتى نهاية القرن الرابع الزجاج وابن السراج.

أما بيئة الأندلس فتأثر علماؤها بنحو المشرق واعتتقدوا، ولكن نسبت في الأندلس مذهب جديد تزعمه قاضي الجماعة في الأندلس، ابن مضاء "أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن"، وظهرت آثار نزعته الدينية الظاهرية في رسالته (الردد على

النهاة^(١). فقد أذكر استخدام الرأى والقياس فى النحو مالم يستند إلى دليل، على نحو ما ينكره الظاهرية فى الفقه. ثم هو يتشدد فى التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه^(٢).

ونادى بإلغاء نظرية العامل فى النحو، فهى غير معقوله، وهى فى رأيه تحط كلام العرب عن رتبة البلاغة، وتجعلنا نفكوا فى محفوظات ومضرمات لم يقصد إليها العرب حين تلقوا بكلامهم موجزاً. كما أنها تؤدى إلى التعقيد ورفض بعض أساليب العرب، وإلغاء التقديرات والتأنيات البعيدة، وإلغاء العلل الثنائى والثالث، وظاهر أن دعوة ابن مضاء كانت ثورة على المشرق وأوضاعه^(٣).

إن هذه الثورة كانت موجهة إلى نحاة البصرة أكثر من غيرها. وهى ثورة أحس بها غير ابن مضاء من القدماء^(٤). وكذلك أخذ النحاة من بعض العلوم الأخرى طرق القياس والاستقراء.

^(١) انظر : ابن مضاء، لزد على النحاة، نشره وحققه الدكتور شوقى صبىت، مطبعة دار تذكر العربي، مطبعة نجدة الشفيف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٧م، ص ١٠، ١١.

^(٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

^(٣) المرجع السابق، ص ٨.

^(٤) انظر : المرجع السابق، ص ٤٨.

وَفِكْرَةُ الْقِيَاسِ النَّحْوِيِّ وَالْإِسْتِقْرَاءِ لِدِيِّ ابْنِ مَضَاءِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَثْبِتُ الْقِيَاسَ مَعْتَمِدًا عَلَى النَّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي حَدَّدَهَا الْلَّغَوِيُّونَ لِلْإِسْتِشَاهَادِ، فَهُوَ بِذَلِكَ يَقْفُزُ مَعَ النَّحَّاَةِ فِي جَانِبِ وَاحِدٍ مِّنْ حِيثِ الاعْتِرَافِ بِالْقِيَاسِ مِنْهُجًا لِلْبَحْثِ، وَمِنْ حِيثِ فِيمَ الْفِكْرَةِ ذَاتِهَا، وَكَذَلِكَ أَسَاسِهَا الَّذِي ظَاهِرُهُ النَّصُوصُ لِدِيِّهِ وَلِدِيِّهِمْ، وَبِاطِنِهَا مَا عَرَفَهُ النَّحَّاَةُ عَنِ الْمَنْطَقِ فِي وَقْتٍ مُبَكِّرٍ^(٥).

لَقَدْ تَهَيَّأَتْ لِلْأَنْدَلُسِيِّينَ مِنْذِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ أَدْوَاتُ الْإِنْتِرَاجِ الْعَلْمِيِّ الصَّحِيحِ مِنْ مَرْوُرِ فَتْرَةٍ كَافِيَّةٍ لِلنَّصْرِ الْلَّغْوِيِّ وَالْتَّفَاعِلِ مَعَ غَيْرِهِمْ مِنْ عَلَمَاءِ الْمَشْرِقِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَى أَهْمَ كَنُوزِهِمْ فِي دَرَاسَاتِ النَّحْوِ وَالْلِّغَةِ، فَبِدَا مِنْذَ ذَلِكَ الْوَقْتِ اِتِّجَاهٌ جَدِيدٌ فِي دَرَاسَاتِ الْلِّغَةِ عَنْهُمْ وَالْتَّأْلِيفِ فِيهَا، وَإِذَا كَانَتْ مَؤْلِفَاتُهُمْ مِنْذِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ تَبَدوُ فِيهَا الْجَدِيدَةُ وَالْعَمَقُ، فَإِنْ جَهَدُهُمْ فِيهَا بِصُورَةٍ عَامَّةٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَجِيئُهُ درَاسِيًّا أَكْثَرَ مِنْهُ إِيَادَاعًا عَلْمِيًّا، فَأَضَيَّفَتْ مَجِيئُهُمْ وَهِيَ وَفِيرَةٌ إِلَى مَجْبُونَاتِ عَلَمَاءِ الْمَشْرِقِ لِتَضْخِيمِ مَكْتَبَةِ النَّحْوِ دُونَ نُوْهَا، فَالْجَمِيعُ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ عَلَى السَّوَاءِ يَتَافِسُونَ فِي تَحْلِيلِ مَؤْلِفَاتِ غَيْرِهِمْ أَوْ التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا أَوْ كِتَابَةِ مَؤْلِفَاتٍ تَدُورُ فِي مَضْمُونِهَا حَوْلَ الْمَوْضُوعَاتِ نَفْسِيَّةٍ، وَالْاجْتِهَادُ هُوَ فِي إِعْمَالِ الْذَّهَنِ أَوْ تَولِيدِ الْفِكْرَةِ أَوْ مَنْاقِشَةِ

(٥) السِّيِّوطِيُّ، الْإِنْتِرَاجُ فِي عِلْمِ أَصْوَلِ النَّحْوِ، ص٤٤، ٥٥.

رأى أو توجيهه مثال، أما منهج التفكير في النحو وموضوعات الدراسة فيه فلم يسائل أحد منهم نفسه عن مدى أصالتها وقيمتها لدراسة اللغة^(١).

ووجد ابن مضاء هذا الاتجاه التقليدي السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية وبصرية فدرسوا وأنضجوا، وقاموا بالتعليق والشرح والاختصار على أشهر مؤلفات المشارقة، كما فعل علماء المشرق من قبله ومن بعده، فكانت ثورته على مناهج التفكير في الفحو، فناشئها، وقدم فيها رأيه واجتهاده، فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه ومن لحقوه، وربما من أتوا بعده أيضا.

وإن كان اتجاه الكوفة قد اتباع منهج الأسانذة البصريين في العمد الأساسية للنحو كالعامل والتقدير والمبرير بالضرورات والاستخدامات ال Linguistic الخاصة والقياس والسماع. فإن علماء الأندلس يمكن أن تلحظ اختلافهم عن نهج المدرسة البصرية خصوصا في العمد الأساسية للنحو هذا على الرغم من أن أهل الأندلس كانوا يعتزون بكل ما هو مشرقي ويحاولون تقدير أهل المشرق في الفنون والأداب لكنهم اختلفوا في فكرهم النحوي عن

^(١) انظر : د. محمد عيد، أصول النحو العربي، ص ٣٤.

نحاة المشرق وإن تمثل ذلك في الدعوى إلى الاستغناء من العامل والتقدير والعلل وإنكار القياس... الخ.

وليس من وکدنا الآن أن نذكر العلة في ذلك، فلعلها تكون البيئة التي عاشوا فيها ومجاورتهم لغيرهم أو لأن الحكم والأئمة أرادوا بعد عن كل ما هو فلسفى لكن الذى لا شك فيه أن دعوة ابن مضاء كانت في كثير من جوانبها دعوة إلى إصلاح النحو، والرجوع به إلى الغرض الأساسي الذي نشأ من أجله وهو صحة النطق باللغة في مفرداتها وتراكيبها على نحو ما كان العرب الفصحاء ينطقون دون حاجة إلى كثير من التعليقات والأقىسة التنظيرية التي وضعها النحاة، ولذلك يهاجم ابن مضاء هذا النوع من القياس الذي يخترعه النحاة ويدعون أن العرب راعوه في كلامهم وأنهم حملوا كذا من الأفعال أو الحروف، أو الأسماء في العمل على كذا للتشبه بينهما كما يقولون : رفع نائب الفاعل قياساً على الفاعل بعلة الإسناد ، أو عملت "إن" وأخواتها النصب في الأسماء قياساً لها على الأفعال المقدم مفعولها على فاعلها برغم ثبوت هذه الأحكام عن طريق استقراء كلام العرب. يقول : «والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه وعلة الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهلاً، ولم يقبل قوله، فلهم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا

يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت بعنة الأصل موجودة في الفرع وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم "إن" وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل^(١)، ويبدو أن ابن مضاء أراد عربية بلا فكر والعربية لا تكون إلا بنصوصها التراثية واستعمال الناطقين وفكر النحاة بهذه عناصر أساسية وليس العرب بدعا في ذلك. لغات العالم تعتمد على العناصر السابقة وفي ظني أن "تشومسكي" العالم اللغوي الشهير ما نال شهرته هذه وما أضاف إلى اللغة إلا ذلك الفكر النحوى الذى استطاع أن يضيفه إلى العلوم اللغوية وأن إسهامه الحقيقى هو في هذا المجال، ولأن النحو العربى مستمد من علوم أخرى كالفقه والكلام وأن النحاة الأوائل أنفسهم كانوا قراء ومفسرين لهذا فقد اتجه نقد ابن مضاء إلى ما توصل إليه هؤلاء، ولعله أراد من وراء ذلك النحاة أنفسهم، وبطريق آخر الفقهاء وفقيه المشرقى، ومن ذلك ربطه في كل مسألة بين فكر النحاة وبين الفقه، فيذكر ابن مضاء العلل المختربة التي يشغل بها النحاة أنفسهم والتي لا توصلنا في رأيه إلى ثمرة عملية، ولا إلى صحة النطق، كما نطق العرب، ويحاول إسقاطها من النحو قائلاً: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثانية والثالثة، وذلك

(١) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٥٦، ١٥٧.

مثل سؤال السائل عن "زيد" من قوله "قام زيد" لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل، فالصواب أن يقال "كذا نطق به العرب" ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استبطاط علة لنقل حكمه إلى غير فيسأل لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له لفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال : فلم لم تعكس القضية بتنصيب الفاعل ورفع المفعول، قلنا له لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة، فأعطي الأقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو التنصيب للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثنون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدها ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ولو جعلنا ذلك لم يضرنا جيله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء للمتواتر الذي يوقع العلم^(١)، وإن كانت بيته الأندلس قد أفرزت لنا ما سبق فإنتي لا تستطيع أن أعد علماء الأندلس مدرسة مستقلة بالرغم من اختلافها الجوهرى مع أعمدة النحو العربى المشرقى، ذلك أن علماء الأندلس لم يأتوا لنا بنحو

^(١) انظر : ابن محيى، أرد على النحو، ص ١٥١، ١٥٢.

جديد، بل كانت أفكارهم في أغلبها تعتمد على الرفض وإنكار ما أتى به نحاة المشرق، ومنهم الأوائل واعتمدوا هم أيضاً على نحو المشرق نفسه، وحركاتهم في الثورة على نحو المشرق كانت أفكاراً يدعون إليها وحسب من حيث رفض بعض مبادئ هذا العلم وإقرار بعضها الآخر. ولا وجه لما ذكره بعض الباحثين من أن أمهات المذاهب النحوية أربع وأصولن تلك الأمهات اثنان : البصرية والковية، «أما مذهب البغدادية فمرجعه الكوفة ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرة»^(١) لأن النحو البغدادي كما ذكرروا يقوم على الخلط بين المذهبين، والنحو الأندلسى، ممثلاً في كتب وصلت إلينا بعضه يميل إلى التوفيق بين المذهبين، كنحو ابن مالك وبعضه يذهب مذهب الكوفيين، كالنحو الممثل في مقدمة ابن آجروم، وبعضه يميل إلى اصطدام مذهب جديد، لا هو كوفي، ولا هو بصرى، وهو الممثل في كتاب «الرد على النحاة» لابن منباء القرطبي. ولا يعني هنا إلا يكون من أئمتهم من كان يذهب مذهب البصريين. والمذهب يعني وجود فلسفه، وهذا ما لم يتحقق في بنيات النحو العلمية بحيث تتعدد الفلسفات فتتعدد المذاهب. وينبغى أن نشير إلى شيء مهم وهو أن تعدد النماذج النحوية أو نماذج التحليل اللغوي

^(١) انظر : طه إنراوى، نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمى بدمشق، م ١٤، ج ٩، ٣١٨، ص ١٠.

للغة ما، لا يبطل أحدهما الآخر أو ينفيه أو حتى يخطئه، لأن تعدد هذه النماذج إنما يرجع إلى تعدد وجهات النظر التي يحلل على أساسها عالم اللغة المادة اللغوية التي يقوم بدراستها، والاتجاهات النحوية التي ظهرت في بيئات البصرة والكوفة وبغداد والأندلس ومصر والشام تعد نماذج تحليل استندت إلى أصول واحدة، واتبعت طرق تحليل متشابهة بحيث أخذ كل اتجاه ببعض الأسس وتركوا بعضها الآخر، كما هو الحال عند ابن مضاء القرطبي، ولذا تباينت نظرتهم لبعض القضايا والمسائل مما أقر في أذهان بعض الدارسين أن هناك مذاهب أو مدارس أو أنظمة متعددة في النحو العربي، بالرغم من وحدة اللسان واللغة التي وضع لها النموذج النحوى.

خاتمة ونتيجة

إنَّ الإنسان يلْجأُ إلى البحث عن بديل حين يكون الشيء المستعمل الموجود ضاراً أو غير مناسب، فإنه حينئذ يبحث عن البديل النافع المناسب كمحاولة العلماء الاستغناء عن الدواء المصنوع كيماويَا، واللجوء إلى طب الأعشاب لتجنب الآثار الجانبية التي تخلفها المواد الكيماوية والمضادات الحيوية بجسم الإنسان، ولكن هل كان النحو العربي ضاراً بمكونات اللغة أو غير مناسب للإنسان العربي، فنبحث عن بدائل؟ وهل أضرَّ هذا النحو بالمهتمين بالدراسات العربية والشرقية من الأجانب، ولذا نقلنا عنهم هذه الأفكار إلى بيئتنا العربية؟

إن النحو العربي يسرُّ علِّ غير العرب والمؤلفين جميعاً، وكل من شاء تعلمها، يسرُّ على هؤلاء جميعاً ضوابط استعمالاتها إذن فقد خدم النحو العربي العربية وتعلمها فلماذا إذن البديل؟ وإذا كان هناك ثمة بديل فهو عقول متعلمى العربية وإمكاناتهم ووسائلهم في تعلمها وطاقاتهم واستعدادهم لهذا التعلم، إن من يريد أن يتقن نوبة بعينها فإنه يبذل الساعات الطوال والجيد العنيف للوصول إلى مستوى معين ولا بد له في ذلك من مدرب، فلماذا ننكر على اللغة ونحوها مثل هذا؟

وهنا نأمل أن يعيد بعض المعاصرین من المشتغلين بالدراسات اللغوية العربية النظر في موقفهم من التراث النحوی، فقد رموه كثیراً بالشكلية والتعمد بفكرة العامل وبتهم أخرى، أبسط ما يقال فيها أنها صادرة عن قراءاتهم النحو العربي في كتب النحو التعليمية وتقصیرهم في الرجوع إلى مصادره الأولى، ولذا طرحت فكرة الأنظمة والبدائل التي استمدت من نظريات تبين مؤخراً أنها تلتقي مع النحو العربي في أسسها وأن أصحابها قد رجعوا فعلاً إلى مصادر النحو العربي الأساسية، هذا عرض سريع لمنهج النحاة الأقدمين على اختلاف اتجاهاتهم، وقد ورثنا "نحوهم" بعلمه وأحكامه وصار الباحثون يدرسونه ناقدين موجهيـن وطلع أكثر من باحـث علينا بأراءـهم النقدية واقتراحـاتهم لبناء شـيء جـديـد يـقيم هـذه العـربـيـة عـلـى قـوـاعـد جـديـدة ولـعلـيمـ فـى ذـلـك قد تـأـثـرـوا بـالـلـغـاتـ الـأـورـوبـيـةـ الـحـدـيثـةـ وـمـاـ فـيـهاـ مـنـ نـحوـ يـخـتـلـفـ كـثـيرـاـ فـيـ فـيـمـهـ وـمـنـهـ عـمـاـ فـيـ الـعـربـيـةـ،ـ غـيرـ أنـ جـمـاعـةـ مـنـ هـؤـلـاءـ الـمـعـاصـرـيـنـ الـذـيـنـ قـصـدـواـ إـلـىـ نـقـدـ النـحـوـ الـقـدـيمـ وـبـنـانـهـ بـنـاءـ جـديـدـ أـنـ يـأـخـذـواـ أـنـفـسـهـمـ بـمـنـهـجـ جـديـدـ قـائـمـ عـلـىـ الـوـصـفـ وـإـنـ كـانـواـ اـنـخـذـواـ الـوـصـفـ وـالـتـقـرـيرـ مـنـهـجـاـ فـيـ آرـائـهـ الـجـديـدةـ.

ومن هنا وجـبـ علىـ منـ يـتـصـدـىـ نـقـدـ النـحـوـ الـعـربـيـ أنـ يكونـ منـ الـمـتـخـصـصـيـنـ فـيـ درـاسـةـ النـحـوـ وـأـلاـ يـتـصـدـىـ لـنـقـدـ هـذـاـ

النحو من خلال دراسة لباب واحد من أبوابه أو مسألة من مسائله لأن النحو العربي نظرية شاملة، وقد يبدو للمتعجل أنه نفذ إلى نقه ونجح في ذلك من خلال قضية واحدة أو مجموعة من الشواهد ، لكن ذلك غير صحيح بدليل أننا إذا جمعنا كل النقود التي وجهت للنحو العربي فسنجد أنها لا تشكل نظاماً بديلاً لهذا النحو، وسنجد أيضاً أن بعض هذه النقود يهدم بعضه بعضًا. فاللغة واحدة ونظمها واحد.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : مصادر ومراجع باللغة العربية

* الإنقان في علوم القرآن :

السيوطى، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة التراث للجميع)، القاهرة ١٩٧٥ م.

* الاجتهداد في النحو العربي :

أمين الخولي، نشر بمجلة كلية الآداب ١٩٦١ م.

* إحياء النحو :

إبراهيم مصطفى، القاهرة ١٩٣٧ م.

* أخبار النحويين البصريين :

السيرافي، تحقيق الزيني وخاجة، ط١، القاهرة مطبعة الحلبي، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م.

* الأشباء والنظائر :

السيوطى، طبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣١٦.

* أشنات مجتمعات في اللغة وأدبها :

عباس محمد العقاد، ط٢، دار المعارف، د.ت.

* الأصول في النحو :

- ابن السراج، تحقيق عبد المحسن الفقلي، مطبعة النعمان
والنجف ١٩٧٣م.
- * الأصول اللغوية وال نحوية :
عباس حسن، ط القاهرة ١٩٥١م.
- * أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء
علم اللغة الحديث :
محمد عيد، ط ١، نشر عالم الكتب ١٩٨٩م.
- * الإعراب والتركيب بين الشكل والسبة، دراسة تفسيرية :
د. محمود عبد السلام شرف الدين، القاهرة دار مرجان
للطباعة ١٩٨٤م.
- * الأغاني
لالأصفهاني، القاهرة ط دار الكتب ١٩٣٦م.
- * الاقتراح في علم أصول النحو :
السيوطى، مطبعة المجتبائى الذهلى، ١٣١٢هـ.
- * أقسام الكلام العربي :
مصطفى فاضل الساقى، القاهرة، مكتبة الخانجى ١٩٧٧م.
- * إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب القراءات في جميع
القرآن للعكبرى :
تحقيق إبراهيم عطوة، ط مصطفى الحلبى (د.ت).

* الأمالي الشجرية لهبة الله بن الشجري، بيروت (د.ت).

* الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، نشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م.

* إنباء الرواية على أنباء النهاة :

القطبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف :

ابن الأنباري، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، ط٢،
مطبعة الاستقامة ١٩٥٣ م.

* أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث
اللغوي الحديث.

حسام البيتساوي، القاهرة ١٩٩٤ م.

* الأيام والليالي والشبور :

الفراء، تحقيق إبراهيم الإيباري، القاهرة ١٩٥٦ م.

* الإيضاح في علن التحو :

لزجاجي، تحقيق مازن لمبارك، مطبعة المدى، ١٣٧٨ - ١٩٥٩ م.

* البحث اللغوي :

محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٩٣ م.

* البحث اللغوي عند العرب :

أحمد مختار عمر، ط٤، القاهرة، علم الكتب ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م.

- * بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة :
السيوطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ م.
- * البلاغة والأسلوبية :
محمد عبد المطلب، القاهرة، الهيئة المصرية لعلمة الكتب، ١٩٨٤ م.
- * البيان والتبيين :
الجاحظ، القاهرة، ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م.
- * التبيان :
أبو البقاء العكجرى، تحقيق إبراهيم عطوة، طبعة مصطفى الحلبى، د.ت.
- * تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد :
ابن مالك، تحقيق محمد كامل برకات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧ م.
- * تقويم الفكر النحوى :
على أبو المكارم، دار الثقافة بيروت ١٩٧٥ م.
- * تبيين التبيين :
ابن حجر العسقلانى، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ.
- * جمهرة اللغة :
ابن دريد، ط حيدر آباد اليند، ط ١٣٥١ هـ.
- * الجملة العربية :

محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، سنة ١٩٨٨ م.

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك :
الصبان، ط دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

* الحذف والتقدير في النحو العربي :
على أبو المكارم.

* الخصائص :

ابن جنى، تحقيق محمد على النجار، ط ٢، مطبعة دار الكتب
المصرية، القاهرة ١٩٥٢ م.

* دراسات في علم اللغة : (القسم الثاني) :
كمال بشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ م.

* دراسات نقدية في النحو العربي :
عبد الرحمن أبوب، الأنجلو المصرية، ١٩٥٧ م.

طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة
والنشر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

* دلائل الإعجاز :
عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي،
مكتبة القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

* الرد على النحاة :

ابن مضاء القرطبي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، دار
الاعتصام، ط ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :
الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٣، ١٩٧٤م.

* شرح الأشموني على حاشية الصبان :
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة عيسى الحلبي،
القاهرة ١٩٣٩م.

* شرح ابن عقيل :
تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، طبعة لعشرون ١٩٨٠م.

* شرح التسبيب :
ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو
المصرية، ط ١٩٧٤م.

* شرح الرضي على الكافية :
الرضي الأستراباذى، طبعة استنبول (د.ت).

* شرح الرضي على الكافية :
ابن الحاجب، دار الكتب العلمية بليمان، ١٩٧٩م.

* شرح الكافية الشافية :
ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدى، نشر مركز تحقيق
التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

* شرح المفصل :

ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت د.ت.

* الصاحبى فى فقه اللغة :

ابن فارس، مطبعة المؤيد، ١٩١٠م.

* ضحى الإسلام :

أحمد أمين، القاهرة، ١٩٣٨م.

* طبقات حول الشعراء :

ابن سلام الجمحى، شرح محمود محمد شاكر، القاهرة، دار
ال المعارف، ذخائر (٧)، ١٩٥٢م.

* طبقات النحوين واللغويين :

الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار
المعارف، ذخائر العرب (٥٠)، ١٩٧٣م.

* العربية، دراسات في اللغة والتهجات والأساليب ليوهان فوك،
ترجمة عبد الحليم انجرار، دار الكتاب العربي، ١٩٥١م.

* العربية وعلم اللغة البنوى :

حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م.

* عصور الاحتجاج في النحو العربي :

محمد إبراهيم عباد، القاهرة، ١٩٨٠م.

* العلامة الإعرابية في الجملة بين القديمة والحديث :

- محمد حماسة عبد الطيف، دار الفكر العربي، الكويت، ١٩٨٣ م.
- * علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة :
- محمود فهمي حجازى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥ م.
- * علم اللغة العربية :
- محمود فهمي حجازى، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣ م.
- * علم اللغة مقدمة للقارئ العربي :
- محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢ م.
- * غاية النهاية في طبقات القراء :
- ابن الجزرى، تحقيق برجشترلر رويرسل للفاہرۃ، ١٩٣٢ - ١٩٣٥ م.
- * الفعل زمانه وأبنائه :
- براهيم السمرانى، مؤسسة الرسلة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٦ م.
- * فقه اللغة :
- على عبد الواحد وافي، نشر لجنة تبيان لغوي بالقاهرة ط ٣، ١٩٥٠ م.
- * الفيبرست :
- ابن النديم، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.
- * في إصلاح النحو العربي :
- عبد الوارد مبروك، الكويت، دار الفهد، ١٩٨٥ م.
- * في المعجم اللغوى التارىخى :

فيشر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.

* قواعد تحويلية للغة العربية :

محمد على الخولي، الرياض ط ١، ١٩٨١م.

* القياس في الدرس اللغوي :

طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

* الكتاب :

سيبوية، أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق عبد السلام
هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة
الثانية، ١٩٧٧م.

* كتاب العربية وعلم اللغة البنائي، دراسة في الفكر اللغوي العربي
الحديث :

حلمى خليل، دلائل المعرفة لجامعة الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨م.

* لسان العرب :

ابن منظور، ط بيروت، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.

* اللغة بين البلاغة والأسلوبية :

مصطفى نصف، ثلثي الأبي، جنة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

* اللغة بين المعيارية والوصفيّة :

تمام حسان، دار الثقافة، دار البيضاء - المغرب، ١٩٥٨م.

* اللغة العربية مبناتها ومعناها :

تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ م.

* اللغة والنحو بين القديم والحديث :

عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.

* نعم الأدلة في أصول النحو :

ابن الأنباري، مطبعة دمشق، ١٩٥٧ م.

* مجالس ثعلب :

أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٦٠ م.

* مجالس العلماء :

الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٦٣ م.

* المحاسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها :

ابن جنى، تحقيق على النجوى ناصف وأخرين، المجالس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٧٩ هـ.

* المدارس النحوية :

شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٦٨ م.

* المدخل إلى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية :

عبد لميد علبي، القاهرة، الأزهر، مطبعة لثباتي، ط ١٩٥١ م.

* سرقة البصرة نشأتها وتطورها :

- عبد الرحمن السيد، القاهرة، ١٩٦٨م.
- * مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو :
- مهدى المخزومى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي،
القاهرة ط ٢، ١٩٥٨م.
- * المزهر في علوم اللغة وأنواعها :
- السيوطى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- * المسائل الخلافية :
- للكبرى.
- * المساعد على تسهيل الفوائد :
- ابن عقيل، تحقيق محمد كامل برकات، دار الفكر، دمشق،
وهو منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى،
مكة المكرمة، ١٩٨٠م.
- * مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب :
- أوليرى، ترجمة تمام حسان، القاهرة، ١٩٥٧هـ.
- * معانى القرآن :
- لفراء، تحقيق نجلى ولنجل، لبيبة لعلمة لكتاب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- * معجم الأدباء :
- ياقوت الحموى، تحقيق أحمد فريد رفاعى، القاهرة، ١٩٣٦م.
- * المعجميون في خمسين عاماً، مبدى علام.

* مغني الليبب عن كتب الأغاريب (جزءان).

ابن هشام، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار التراث
المطبعة الأزهريّة، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.

* مفاتيح العلوم :

أبو عبد الله الخوارزمي، القاهرة، ١٩٣٠م.

* مقدمة الإنصاف :

ابن الأنباري، طبع أوروبة.

* مقدمة في النحو :

خلف الأحمر، تحقيق عز الدين التتوخي، دمشق، ١٩٦١م.

* مقدمة لدراسة علم اللغة :

حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢م.

* من أسرار اللغة :

إبراهيم نبيس، مكتبة الأنجلو لمصرية، طبعة سبعة، ١٩٨٥م.

* من الأنماط التحويلية في النحو العربي :

محمد حملة عبد تلضيف، مكتبة لخلجي، القاهرة ط ١، ١٩٩٠م.

* من سعة العربية :

إبراهيم السامرائي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.

* موسيقى الشعر :

إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢ م.

* النحو الجديد :

عبد المتعال الصعدي، ط القاهرة، ١٩٥٠ م.

* النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج :

عبد الراجحى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤ م.

* النحو الواقى :

عباس حسن، ط دار المعارف، ١٩٦٣ م.

* النحو والدلالة :

خمسة عبد النطيف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣ م.

* نزهة الألباء في طبقات الأدباء :

لين الأبلقى، تحقيق محمد أبو لفظن إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧ م.

* نشأة النحو وتاريخ أشبر النها :

شيخ محمد لطاطلى، القاهرة، دلر لمعرف، ط ٥، ١٩٧٣ م.

* نظرية الاتكتمال اللغوى عند العرب :

أحمد طاهر حسين، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

* نظرية تشومسكي اللغوية :

جون ليبيرتر، ترجمة حمى خليل، دلر لمعرفة لجمعية، ط ١، ١٩٨٥ م.

* نظرية النحو العربى فى ضوء منادج النظر اللغوى الحديث :

نهاد لموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٠ م.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :

لسيوطى، تحقيق عبد السلام هلوون، بيروت، القاهرة، ١٣٢٧ هـ

ثانياً : الكتب الأجنبية

- * A Short history of linguistics, Longman, London, ١٩٦٧.
- * Introduction to theoretical, John Lyons, Cambridge at the university press, ١٩٧١.
- * Course in General Linguistics, De Soussure, F., peterowen, London ١٩٧٤.
- * Kitabul Insaf, Gotthold, Brill, ١٩١٣.
- * Language :
 - Bloomfield, Leonard, Allen & Uniwin, ١٩٦٢
- * Semantics, Lyons John :
 - Cambridge University Press, London ١٩٧٧ two vols.
- * Structure Linguistics phoenix :
 - Books, Harris Zelling, the University of chicago Press.

ثالثاً : دوريات عربية

- (١) مجلة كلية الآداب. (الجلد السادس).
- (٢) مجلة الأزهر - رمضان - ١٣٩١ هـ.
- (٣) مجلة الجمع العربي، دمشق، الجلد (١٤).

رابعا : رسائل جامعية

١. جملة الشرط في شعر المتنبي، السيد دسوقى، رسالة جامعية بآداب طنطا، ١٩٩٤م.
٢. جملة الشرط في القرآن الكريم، عزيزة أبو صفيه، رسالة جامعية، مكتبة آداب الإسكندرية، ١٩٨٩م.
٣. رواتب الجملة في القرآن، دراسة في التحرر والدلالة، سلمة عبد الباقي، رسالة جامعية، مكتبة آداب الإسكندرية، ١٩٨٨م.



2020

فهرست الموضوعات

الموضع	الصفحة
إـمـاء	٣
مـقـدـمـة	٥
الفـصـلـ الـأـوـلـ :ـ بـيـنـ النـحـوـ وـ عـلـمـ الـلـغـةـ	١٥
(١) تـجـهـيدـ.	١٧
(٢) مـفـاهـيمـ الـدـرـاسـةـ الـخـدـيـثـةـ وـ مـصـطـلـحـاـهـاـ.	٢٨
(٣) نـقـدـ عـلـمـ الـلـغـةـ وـ تـأـصـيـلـهـ عـنـدـ الـقـدـماءـ.	٥٠
(٤) مـنـ طـورـ النـقـلـ إـلـىـ طـورـ التـأـلـيفـ الـأـصـيلـ.	٧٥
(٥) إـسـهـامـ خـاتـةـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ ضـوءـ الـدـرـاسـاتـ الـخـدـيـثـةـ.	٩٢
الفـصـلـ الثـانـيـ :ـ النـظـرـيـةـ النـحـوـيـةـ	١١٣
(١) أـسـاسـ الـدـرـاسـاتـ النـحـوـيـةـ (ـالـإـعـرـابـ).	١١٤
(٢) الـعـلـامـاتـ وـ الـخـالـاتـ.	١٢٧
(٣) الـعـاملـ.	١٣٧
(٤) التـقـسـيرـ بـالـفـارـقـ الـتـرـكـيـةـ.	١٦٠
(٥) تـفـريـغـ القـضـائـاـ لـاـ يـتـشـئـ مـذـارـسـ.	١٧٨
الفـصـلـ الثـالـثـ :ـ اـجـاهـ الـبـحـثـ النـحـوـيـ.	٢٠١
(١) فـكـرـةـ الـأـنـظـمـةـ وـ الـنـذـارـسـ.	٢٠٣
(٢) المـنهـجـ.	٢٣٠

الصفحة	الموضوع
- ٣٥	(٣) قضايا الخلاف.
- ٦٥	(٤) بیانات البحر العلیمة.
٣١	خاتمة
٣٠٤	مصادر و مراجع عربية.
٣١٨	مصادر و مراجع أجنبية.
٣١٨	دوريات.
٣١٩	رسائل جامعية.
٣٢١	فهرست الموضوعات.



L.S.B.N. الترقيم الدولي
977-273-174-6
رقم الإيداع : 97/9478

دار الهدى للمطبوعات
ش ١٠٠٨ خلف طريق جمال عبد الناصر أرض المعلمين
أمام مؤسسة عبد الرانق - بيامن - الإسكندرية
٥٥٧٤٧٧٢